

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministere de l'Enseignement
et de la recherche scientifique
Universite Akli Mohand Oulhadj -Bouira-



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة آكلي محند أولحاج
- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة
تحت إشراف: _____ وان:

الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

إشراف الدكتور:
العمرى علي

إعداد الطالب:
مختار عصماني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. حبيش علي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة البويرة	رئيسا
د. العمرى علي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
د. طهراوي فريد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة البويرة	عضوا
أ.د بودرامة مصطفى	أستاذ	جامعة سطيف 01	عضوا
أ.د بن عنتر عبد الرحمان	أستاذ	جامعة بومرداس	عضوا
د. ساري نصرالدين	أستاذ محاضر - أ-	جامعة سطيف 01	عضوا

السنة الجامعية. 2020-2021



تشكرات

الحمد لله تبارك وتعالى إن أولى ما فغر به الناطق فمه، وافتتح به كلمه، حمدا لله، واجب على كل ذي مقاله أن يبدأ بالحمد قبل إفتتاحها كما بدئ بالنعمة قبل استحقاقها، والصلاة والسلام على سليل أكرم نبعة وقرع أشرف بقعة جاء بأمته من الظلمات إلى النور، وأفاء عليهم الظل بعد الحرور، محمد نبي الله وصفوته وخيرته من بريته وعلى آله وصحبه أجمعين

واعترافا بالجميل وحسن الصنيع، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، وفائق الاحترام والتقدير إلى الدكتور: **العمرى علي** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل النصائح السديدة والتوجيهات القيمة التي قدمها لي في سبيل إتمام هذا العمل وإقرار بالفضل فإنني أسجل الشكر الخالص إلى كل من ساهم في مساعدتي من قريب أو من بعيد، إلى هؤلاء ألف شكر وجعلهم الله ذخرا للعلم والمعرفة

كما أتقدم بخالص التقدير وجميل العرفان إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة موضوع المذكرة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه.

ولا يفوتني أن أشكر كل من تزودت بعلمهم من الطور الابتدائي إلى ما بعد التدرج، وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

مختار

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع هذا أولاً وقبل كل شيء إلى شهداء

أول نوفمبر

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى روح الجدة الكريمة رحمها الله.

إلى كل أفراد عائلة عصماني صغيرا وكبيرا.

إلى كل الإخوة و الأصدقاء

إلى كل مخلص يحب هذا الوطن الغالي.

مختار

الصفحة	البـيـان
II	شكر وتقدير
IV	الإهداء
IV	فهرس الجداول والأشكال
أ	المقدمة
	الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها
09	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
12	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
20	المبحث الثاني: الإطار النظري للاستدامة المالية
20	المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية
23	المطلب الثاني: الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي
35	المطلب الثالث: الاستدامة المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية
40	المبحث الثالث: مقاربات قياس وتقييم الاستدامة المالية
40	المطلب الأول: المقاربة القياسية لتقييم الاستدامة المالية
49	المطلب الثاني: المقاربة الحسابية لتقييم الاستدامة المالية
58	خلاصة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر
59	تمهيد
60	المبحث الأول: تحليل مضمون الميزانية العامة خلال الفترة (1990-2017).
60	المطلب الأول: الجوانب النظرية للميزانية العامة
65	المطلب الثاني: تحليل هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2017
79	المطلب الثالث: تحليل هيكل النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017
86	المبحث الثاني: الدين العمومي في الجزائر.
86	المطلب الأول: الدين الخارجي للجزائر
93	المطلب الثاني: الدين العام الداخلي
101	المبحث الثالث: سياسة العجز الموزاني في الجزائر
101	المطلب الأول: توازن الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2017

109	المطلب الثاني: تمويل عجز الميزانية والخزينة العمومية
116	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها
118	تمهيد
119	المبحث الأول: تحليل الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية
119	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي
127	المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك
135	المطلب الثالث: منهجية اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model(ARDL)
140	المبحث الثاني: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر
140	المطلب الأول: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة وفق المقاربة المحاسبية
153	المطلب الثاني: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة وفق المقاربة القياسية
168	المبحث الثالث: سبل تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر
168	المطلب الأول: الرفع من مردودية الجباية العادية
179	المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة
195	المطلب الثالث: تفعيل حوكمة الميزانية العامة في الجزائر
204	خلاصة الفصل الثالث
207	الخاتمة
215	قائمة المراجع
230	الملاحق
241	مستخلص الدراسة

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	العناوين	الرقم
52	مقارنة المستويات الدنيا لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون وصندوق النقد الدولي	01
65	تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الإجمالي في الجزائر	02
67	تطور الإيرادات العامة الجبائية للفترة 1990-2017	03
71	تطور التحصيل الضريبي لإيرادات الجبائية العادية	04
76	مساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات الكلية للدولة خلال الفترة 1990-2017	05
79	حصّة صندوق ضبط الإيرادات من الجبائية البترولية من سنة 2000 - 2017	06
80	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017	07
89	تطور المديونية الخارجية 1990-2017	08
90	تطور هيكل الديون الخارجية 1990-2017	09
97	هيكل الدين العام الداخلي خلال الفترة: 1990-2017	10
102	تطور رصيد الميزانية، الرصيد الأولي خلال الفترة 1990-1999	11
105	تطور رصيد الميزانية، الرصيد الأولي خلال الفترة 2000-2017	12
108	تطور الادخار الحكومي، الرصيد الإجمالي للخرينة خلال الفترة 2000-2017	13
109	طرق تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة 1990-1999	14
110	تطور العجز المالي للخرينة خلال الفترة 1997-1999	15
112	طرق تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة 2000-2017	16
142	نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام	17
144	مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 1991-2017	18
148	مؤشر فجوة العجز الأولي للفترة 1994-2017	19
151	مؤشر IFS للفترة 1993-2017	20
155	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام (PP)	21
156	بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى	22
156	اختبار التكامل المشترك بين النفقات وإيرادات بطريقة جوهانسون	23
157	تقدير معلمات الأجل الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)	24
159	نتائج اختبار والد	25
162	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام (PP)	26
163	اختبار الحدود لنموذج ARDL لوجود علاقة طويلة الأجل	27
166	اختبار مضاعف لاغرونج (LM) لنموذج ARDL	28
166	Breush-Pagan-gofrey Heteroscdasticity test لنموذج ARDL	29
170	معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحرقروقات للفترة 1990-2017	30
173	تطور معدل المرونة الضريبية للجبائية العادية للفترة (1990-2017)	31
175	تطور نسبة الاعفاءات الضريبية إلى الجبائية العادية خلال الفترة (1995-2014)	32

فهرس الجداول والأشكال

176	التعديلات الضريبية خلال الفترة 2010-2017	33
180	الانحرافات المسجلة بين النفقات المتوقعة والنفقات الفعلية	34
181	تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة (2008-2017)	35
184	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2017)	36
191	تطور التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2017)	37
192	نفقات الدعم الضمني خلال السنوات 2013-2015	38
196	مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر 2008-2017	39
197	مدى توفر وثائق الميزانية الرئيسية طوال دورة الميزانية في الجزائر	40
198	مدى قوة الرقابة والمشاركة على الميزانية العامة في الجزائر	41

فهرس الأشكال

الرقم	العناوين	الصفحة
01	تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1990-2017	72
02	تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1990-2017	83
03	تطور نسبة نفقات التسيير والتجهيز إلى النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017	85
04	تطور مكونات الدين الداخلي خلال الفترة 1990-2017	98
05	تطور توازن الميزانية خلال الفترة 1990-1999	102
06	تطور توازن الميزانية خلال الفترة 2000-2017	106
07	تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام للفترة 1990-2017	143
08	تطور نسبة كل من الإيرادات المتحققة والمستهدفة للناتج المحلي الخام للفترة 1991-2017	145
09	تطور نسبة كل من الرصيد الأولي المتحقق والمستهدف للناتج المحلي الخام للفترة 1994-2017	147
10	الشكل البياني لمتغيرات الدراسة النفقات العامة، الإيرادات العامة للفترة 1980-	154

فهرس الجداول والأشكال

	2017	
158	معاملات الارتباط الذاتي والجزئي للأخطاء	11
158	اختبار جاك بيرا (JB)	12
161	الشكل البياني لمتغيرات الدراسة الرصيد الأولي للمزانية، فجوة الناتج، الدين العام، الإيرادات النفطية للفترة 2017-1980	13
165	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي	14
166	اختبار جاك بيرا (JB) لنموذج ARDL	15

المقدم

ة

تمهيد:

فرضت مالية الدولة الحديثة ضرورة الإشارة إلى مدى ما يمكن أن تحدثه الميزانية العامة من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالميزانية تمثل الإطار العام الذي ينعكس من خلاله خيارات الدولة لأهدافها وأداتها لتحقيقها، وقد تنامي دور الميزانية العامة بعد الأزمة الاقتصادية لعام 1929، بعد تخلي الدولة عن حيادها في النشاط الاقتصادي واتجاهها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية قصد تحقيق التوازن، حيث تعاطت أهمية الميزانية العامة في ضوء الوظائف الجديدة للدولة، انعكس بشكل ملحوظ على السياسة الميزانية التي تعتبر بحد ذاتها أداة تنفيذ تلك الوظائف ليس فقط بتغيير النفقات العامة من نفقات محايدة إلى نفقات منتجة وازدياد حجمها وإنما بتغيير جذري لموضوع الميزانية.

وقد ساهمت الميزانية العامة في الجزائر بأدوار مختلفة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة للدولة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، حيث لعب شقيها النفقات والإيرادات العامة دورا مؤثرا في الاستقرار الاقتصادي والحد من الاختلالات الاقتصادية كالبطالة، التضخم والتفاوت في توزيع الدخل والثروة والتأثير على متغيرات الاقتصادية الكلية، على النحو الذي أفضى إلى توجيه مسار الاقتصاد الوطني نسبيا في الاتجاه الذي يحقق التطور الاقتصادي، وبالرغم من ذلك فإن نجاحها بالقيام في ذلك مرهون إلى حد كبير بإعادة هيكلة وتصميم المالية العامة لعزل تقلبات أسعار النفط عن المشهد المالي والاقتصادي، بسبب اعتماد جهود التنمية الاقتصادية على تدفقات المورد النفطي.

وشهدت العقود الثلاث الأخيرة اهتماما متزايدا بالعديد من القضايا حول سياسات الموزانة الحكومية، وتحليل نتائجها وتقييم آثارها على الوضع المالي للدولة، واحتلت قضية الاستدامة المالية مكانة مهمة في الكثير من الدراسات الاقتصادية والمالية، ويرجع ذلك إلى الارتباط الشديد بين عناصر المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى الاختلال الشديد في الأوضاع المالية للدول. فالارتفاع المفرط لنسب الدين العمومي إلى الناتج المحلي الخام وزيادة العجزات في الموزانات العامة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء بالإضافة إلى الاختلال الحاصل بين نمو النفقات والإيرادات، جعل كافة الدول تسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية عبر ضمان القدرة على الاستمرار في سياسات النفقات والإيرادات العامة على المدى الطويل، دون خفض الملاءة المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالالتزامات المالية المستقبلية. إذ يؤدي فقدان الدولة للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق المالية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط مشددة عليها.

إن مسألة استدامة المالية العامة للميزانية يعتبر أمرا مهما جدا لاقتصاد الجزائر الذي يتسم بالتبعية شبه المطلقة لعائدات المحروقات، وي طرح تحدي كبيرا لمدى إمكانية الاستمرار

في تمويل نفقات التسيير المتعلقة خاصة بتنامي أجور الوظيف العمومي ودعم المواد الأساسية وأيضا النفقات الرأسمالية المتعلقة ببرامج التنمية الاقتصادية العمومية، وكيفية ضمان الاستدامة المالية للميزانية التي يمكن أن تكون مستدامة على المدى القصير ولكنها تواجه تحديات كبيرة على المدى المتوسط والطويل، يصبح من الضروري التفكير في وضع اطار ميزاني موائم يسمح بحماية الميزانية من تقلبات الدورة الاقتصادية ويعتمد على طرق جديدة لتمويلها بخلاف الجباية البترولية مما يسمح بالحفاظ على التوازنات المالية ويحافظ على ملاءة الدولة وعلى الثروة خاصة للأجيال القادمة.

أولا- إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق ذكره، ستحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى استدامة مالية الميزانية العامة في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة أنفا نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل كل من الرصيد الأولي للميزانية المتحقق والضرائب المتحققة يساهمان في تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هو أثر الاختلال الحاصل بين نمو النفقات والإيرادات على الاستدامة المالية العامة للميزانية العامة؟
- هل يستجيب الرصيد الأولي للميزانية للتغير في الدين العام؟
- ما هي السياسات التي يمكن أن تنتهجها الجزائر لتعزيز الاستدامة المالية للميزانية العامة؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

- للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة وضعنا الفرضيات التالية:
- إن الرصيد الأولي المحقق والضرائب المحققة لا تساهمان في تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام في حالة حدوث تقلبات في الإيرادات النفطية.
- يؤثر عدم التوازن في النمو بين النفقات والإيرادات على الاستدامة المالية للميزانية.
- يستجيب الرصيد الأولي للميزانية للتغير الذي يحدث في الدين العام.
- إن ترشيد النفقات والرفع من مردودية الجباية العادية وتعزيز شفافية الميزانية سيعززون الاستدامة المالية للميزانية العامة.

ثالثا- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لتحليل وتقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر، وهذا لمعرفة أهم العناصر المالية ومتغيراتها التي تؤثر على المالية العامة للدولة، وكذلك تحديد قدرة الحكومة الجزائرية على الوفاء بالتزاماتها المالية، وكبح جماح تزايد الدين العام، لأنه في حال استمرار عجز الميزانية وتفاقم أعباء خدمة الدين العام

ستبرز تحديات جمة أمام الحكومة، علاوة أنه يثير مخاوف متعددة على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حاليا ومستقبلا، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تقدم بعض الإجراءات والتوصيات التي يمكن أن تساعد صانع القرار في الجزائر على تعزيز الاستدامة المالية والاستقرار المالي.

رابعاً- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- عمل مسح نظري لمفهوم الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي والركائز التي قامت عليها؛
- معرفة الأدوات المختلفة التي تقيم الاستدامة المالية؛
- وصف وتحليل متغيرات المالية العامة في الجزائر؛
- تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر باستخدام مختلف الأدوات في تقييم الاستدامة؛
- اقتراح حلول وتوصيات من شأنها أن تساعد أصحاب القرار في تعزيز استدامة وفاعلية المالية العامة.

خامساً- دوافع اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار الموضوع تكمن في عدة أمور، أبرزها مايلي

- محاولة معرفة الأسس النظرية و المقاربات التي عالجت موضوع الاستدامة المالية؛
- تسليط الضوء على وضعية المالية العامة للدولة الجزائرية؛
- محاولة علاج موضوع جديد على الساحة الأكاديمية في الجزائر، حيث أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تعد على الأصابع

سادساً- منهج الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، أين استخدم الأول لوصف متغير الاستدامة لمالية والأدوات المستعملة لتقييمها وكذلك الميزانية العامة، بينما استخدم الثاني لتحليل متغيرات المالية العامة في الجزائر من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها واستنتاج ما يمكن استنتاجه وذلك لتأكيد أو نفي هذه النتائج في الفصل الثالث الذي استخدمنا ضمن صفحاته بعض الأساليب والطرق القياسية.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، هي الكتب والمجلات المتخصصة وكذلك البحوث المنشورة إضافة إلى التقارير والبيانات المنشورة من قبل الهيئات الوطنية والدولية، مثل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بنك الجزائر (BA)، وزارة المالية (MF)، وصندوق النقد الدولي (FMI)، كما تم الاستعانة بمجموعة من مواقع الانترنت المقبولة علميا والتي

تخدم موضوع الدراسة، كما سيتم استخدام 9 EViews، كأداة للدراسة القياسية المنصبة حول تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة.

سابعاً-حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية للدراسة على التركيز على الاقتصاد الجزائري وبالضبط على متغيرات المالية العامة في الجزائر

أما الإطار الزمني، تم اعتماد الفترة 1990-2017 لتحليل والتعليق على متغيرات المالية العامة والميزانية، وكذلك لحساب مؤشرات المقاربة الحسابية، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة قد تميزت بتحويلات اقتصادية كبيرة يمكن ملاحظتها من خلال الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية، وكذا برامج الاستثمار العمومي المسطرة. بينما تم اعتماد الفترة 1980-2017 للمقاربة القياسية وهذا حتى يتسنى لنا أن نجعل عينة الدراسة تفوق 30 مشاهدة، وهذا ما تتطلبه النماذج القياسية المطبقة، وهذا ما يسمح بدراسة قياسية معمقة حول تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة.

ثامناً- الدراسات السابقة

- دراسة (2006) Ankie Scott-Joseph : *Debt Sustainability in Caribbean countries : An Exploration of Alternative Methodologies*

استعرض الباحث من خلال هذه الدراسة منهجية بديلة لقياس الاستدامة المالية، كما استخدم المقاربة القياسية والمتمثلة في منهجية التكامل المشترك والمقاربة المحاسبية أين استخدم مؤشر فجوة الضرائب، وطبق الباحث المقاربتين على عينة من دول الكاريبي خلال الفترة 1970-2005، واستخلص الباحث أن المقاربة القياسية مفيدة لمعالجة قضية الاستدامة المالية على المدى الطويل، أما المقاربة المحاسبية فهي مقاربة يمكن استخدامها على المدى القصير والمتوسط، أما النتائج التجريبية فتشير إلى أن البلدان المدروسة تواجه مشكلات خطيرة تتعلق بالاستدامة المالية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل تتمثل في صدمات إمدادات النفط، الكوارث الطبيعية، أسعار الفائدة المرتفعة، ومعدلات النمو المنخفضة بالإضافة إلى غياب الحوكمة والإدارة السليمة لاقتصاديات تلك الدول. أثبتت المقاربة القياسية عدم وجود تكامل مشترك بين النفقات والإيرادات كما دعمت المقاربة الحسابية ذلك، وهذا ما

يعني أن الموقف المالي لبلدان الدراسة غير مستدام وتحتاج إلى إجراء تعديلات على ماليتها العامة.

- دراسة (2013) Hon Chung Hui: Fiscal sustainability in Malaysia: a re-examination

حاول الباحث في هذه الدراسة إعادة تقييم الاستدامة المالية في ماليزيا، واستخدم منهجية التكامل المشترك كما قدر دالة الفعل المالي باستعمال نموذج KIA الخاص بالدول النفطية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود استدامة ضعيفة لأن معامل استجابة الإيرادات للنفقات أقل من الواحد وفق منهجية التكامل المشترك، أما تقدير دالة الفعل فأوضحت أن الرصيد الأولي لا يستجيب للتغير في مستوى الدين العام وهذا ما يعني عدم وجود استدامة مالية في ماليزيا. وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها فقد أوصى الباحث الحكومة الماليزية بتغيير سلوكها المالي لمنع الارتفاع السريع للدين العام، كما أوصى بالقيام بالكثير من الأبحاث في مجال الاستدامة المالية قبل صياغة أي اقتراحات أو إجراءات متعلقة بالسياسة المالية.

- دراسة عبير محمد ثروة حسين (2009): الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق

هدفت هذه الدراسة إلى عمل مسح نظري لمفهوم الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي، وتغطية للأدوات المستخدمة لتقييمها، بالإضافة إلى تقييم الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة 1991-2008. استخدمت الدراسة المقاربة المحاسبية باستعمال مؤشري العجز الأولي و IFS، أما النتائج المتوصل إليها أن الاستدامة المالية في الاقتصاد المصري غير متحققة، وهذا ما يثبت العجز الأولي المتحقق كان أكبر من العجز الأولي الواجب أن يتحقق، كما أن القيمة الحالية للإنفاق تزيد عن القيمة الحالية للإيرادات.

- دراسة خالد منة (2004): Soutenabilité de la dette publique : quelle politique budgétaire pour l'Algérie ?

قام الباحث بتحليل وصفي للاستدامة المالية في الجزائر من خلال تسليط الضوء على ديناميكية الدين العام ومدى متانة السياسة المالية، وتوصلت الدراسة أن الجزائر تواجه تحدي تعزيز إطارها المالي ودعم المتانة المالية، بالإضافة إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وضمان الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل وهذا من خلال التسيير المحكم لدورية السياسة المالية المتبعة مع ضمان الاستمرارية على المدى المتوسط التي تشوبها تحديات وأخطار متعلقة أساسا بتقلبات أسعار النفط، كما أوصى بضرورة إتباع نهج جديد للتصميم الشامل للسياسة المالية متوسطة الأجل، فضلا عن الإصلاحات المؤسسية التي تعزز الشفافية.

- دراسة شيببي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد (2013): استدامة تحمل عجز

الموازنة بالجزائر: حقائق تجريبية لا خطية باستخدام نموذج STAR

استخدم الباحثان مقارنة قياسية لا خطية ضمن نماذج STAR لتقييم الاستدامة المالية والاقتدار المالي في الجزائر، وتوصلت الدراسة أن العجز الموازني يتبع

سيرورة لاختية وأن سلوكه يتغير من نظام إلى آخر حسب وضعية المالية العامة للدولة، كما ان الصدمات الايجابية والسلبية في رصيد الميزانية غير متماثلة، وبالتالي عدم وجود استدامة مالية على المدى الطويل.

تاسعا- هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، وعليه جاء هيكل دراستنا على النحو التالي:

جاء عنوان الفصل الأول بـ **مدخل نظري للاستدامة المالية**، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول، مفهوم السياسة المالية وتطورها وأدواتها كذلك أهدافها، أما المبحث الثاني فتناول الإطار النظري لمفهوم الاستدامة المالية وتطوره في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقة بين الاستدامة المالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأخيرا تطرقنا إلى مقاربات قياس وتقييم الاستدامة المالية والتي شملت مقاربتين، المقاربة القياسية والمقاربة المحاسبية.

أما لفصل الثاني فيأتي تحت عنوان : **دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر**، حيث تم تجزئته هو الآخر إلى ثلاث مباحث. تناولت صفحات المبحث الأول تحليل مضمون الميزانية العامة من خلال مناقشة الجوانب النظرية للميزانية العامة وتحليل هيكل الإيرادات والنفقات العامة، في حين تناولت صفحات المبحث الثاني الدين العمومي بشقيه الداخلي والخارجي، أما المبحث الثالث فتطرق إلى العجز الموازي والطرق التي استعملتها الجزائر لتمويله.

في الفصل الثالث والأخير والذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة والموسوم بـ **تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة وسبل تعزيزها**، حيث تناول المبحث الأول أهم الأدوات والأساليب القياسية المعتمدة والتي سنحاول استخدامها في المقاربة القياسية، أما المبحث الثاني فتطرق إلى تقييم الاستدامة المالية وفق المقاربة المحاسبية أين تم استخدام مجموعة من المؤشرات، بالإضافة إلى المقاربة القياسية والتي استخدم فيها منهجية التكامل المشترك وتقدير دالة الفعل المالي، وأخير وضمن ثنايا المبحث الأخير تم تناول مجموعة من الإجراءات والسبل التي يمكن أن تعزز الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر. وفي النهاية سنكمل عملنا هذا بخاتمة، نحاول فيها اختبار فرضيتنا المطروحة سابقا وترجمة ما تم تناوله ضمن ثنايا هذه الدراسة في أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات.

المقدمة

الفصل الأول:

مدخل نظري للاستدامة

المالية

تمهيد:

إن مواضيع المالية العامة بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص، لا تزال تلقى الإهتمام من طرف الاقتصاديين كونها الآلية التي تمكن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية. إذ تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها تأثيرا على المالية العامة للدولة، وهذا بفضل أدواتها التي تؤثر بصفة مباشرة على الوضع المالي للدولة، مما جعل العديد من الاقتصاديين يقومون بتحليل سلامة الإجراءات المالية والحكم على سلامة جودة القرارات والسياسات المالية وتقييم قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، فالإرتفاع المفرط في الدين العام إلى الناتج المحلي الخام وزيادة العجز في الميزانية العامة بالإضافة إلى الإختلال بين نمو النفقات والإيرادات، طرح إشكالية استدامة المالية العامة وأهميتها بالنسبة للدولة.

ولإيضاح ما سبق من نقاط قمنا في هذا الفصل الى التطرق إلى مايلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستدامة المالية

المبحث الثالث: مقاربات قياس وتقييم الاستدامة المالية

المبحث الاول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث تستعملها الدول للتأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهذا بفضل أدواتها المتعددة والتي لها أهمية

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل ومن ثم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأهم أدواتها وآليات عملها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية FISC وتعني حافظة النقود والخزانة¹. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال لـHansenAlain.H، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات وأن هذه الأخيرة، قد تحدث أثراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف الممتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية². ويذكر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية نسوق منها بعضها على سبيل المثال لا للحصر:

- السياسة المالية للدولة ماهي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة مصادرها الإرادية وبرامجها النفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع...إلخ)³.
- السياسة المالية هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج النفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومسوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية⁴.

¹ - طارق لحاج، المالية العامة، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201
² - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2005، ص 47-48.
³ - حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص16.
⁴ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

- السياسة المالية مجموع الإجراءات التي تندرج ضمن إطار الوظيفة المالية للدولة، والتي تعني القيام بالانفاق واقتطاع الإيرادات والاقتراض وتسيير الدين العام بهدف التأثير على الحياة الاقتصادية¹.
 - السياسة المالية هي التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الانفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني، دفع عجلة التنمية، إشاعة الاستقرار، تحقيق العدالة الاجتماعية، إتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع².
 - تعرف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة فيما يخص مستوى الغنفاق الحكومي، والتحويلات وهياكل الضرائب بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلاً عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، مع الحد من الارتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار³.
- من خلال ما سبق يمكن تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في جانبي الانفاق والإيرادات بما يتلائم مع الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وهذا من أجل التأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وضمان نمو مستدام للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: تطور أسس السياسة المالية

لقد انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النظام المالي والسياسة المالية، فننتقل من الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إنعكس ذلك مفهوم النظام المالي، فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة.

1- أسس السياسة المالية في الفكر التجاري: مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاريين إتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب

¹- landais Bernard, *leçons de politique budgétaire*, De boeck université, 1998, p9.

²- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 6.

³- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 163.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

في النشاط الاقتصادي، إذ أوضح توماس من Thomas MIN غلى خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية¹.

ويرى ويليام بيتي W.Petty أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتقاعدين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة².

2- أسس السياسة المالية في الفكر الطبيعي: في إطار فلسفة الفيزيوقراط التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو النوازن الطبيعي، أكد فرانسوا كيناي François Quesnay على وجوب تخلي الدلة على تدخلها في النشاط الاقتصادي/ وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الاراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، إذ ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد ضرورة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلبا على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضيف الطبيعيون أي اسهامات اخرى في مجال السياسة المالية.

3- أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي: لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال " ادم سميث " و " دافيد ريكاردو " و "جون ستيوارت ميل " و " الفريد مارشال " يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات معدل الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما. و عليه يمكن استغلال كامل موارد المجتمع من دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك كانوا يناد بضرورة حياد السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة متوازنة للدولة،

¹ - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 52.

² - المرجع نفسه، ص 52.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها اقل اثر على الإنتاج والأسعار والاستهلاك والتوزيع، والإنفاق لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا¹.

رغم بعض الاختلافات في أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما يخص موضوعا لمالية العامة بشكل عام وموضوع والسياسة المالية بشكل خاص، إلا أنهم يشتركون في أغلب الأفكار والتي كانت تنادي إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا لأجل توفير الحماية والأمن والعدالة والمنافع العامة للمواطنين، وإدارة المرافق العامة " أي الوظائف التقليدية للدولة ". فقد ركز " ادم سميث " على موضوع العدالة في فرض الضريبة. أما دافيد ريكاردو فقد تطرق إلى موضوع الضرائب بشكل أعمق من موضوع الإنفاق العام، فأوضح بان فرض الضرائب على ريع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من الضرائب لا يستطيع المالك نقله إلى المستهلك. أما تحليل " جون ستيوارت ميل " للمالية العامة كان من مدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يرى بان الإنسان قادر على المحافظة على مصالحه بنفسه دون أي تدخل منا لدولة، أما الدولة فوظيفتها تتمثل في إصدار النقود نيابة عن الأفراد، وتحمل أعباء توظيف الجنود والشرطة والقضاة والإدارة المدنية، وتسيير مختلف المعاملات ذات المصلحة العامة².

أما " الفريد مارشال " فركز على توجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وفي مجال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أوضح مارشال أن على الحكومة أن تعمل على تحديد حدود دنيا للأجور ومنع تشغيل النساء، والقيام بدراسة إحصائية عن عدد العاملين الذين لا يساوي دخلهما لحد الأدنى للأجور ومنحهم إعانات مالية من خزينة الدولة، كما أدرك دور الضرائب في الاقتصاد باعتبارها وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعه إلى الفقراء من خلال الإنفاق العام الذي يوجه في مجالات يستفيد منها الفقراء بدرجة أكبر من الأغنياء مع منح المساعدات المالية لهم والأسرهم.

كنتيجة لتحليلات المدرسة الكلاسيكية لموضوعا لمالية العامة والسياسة المالية، يمكن القول بان كل الآراء المالية لمفكري المدرسة الكلاسيكية بدءا من ادم سميث إلى الفريد مارشال لم تتصف بعمق التحليل المالي الذي يرقى إلى مرتبة علم المالية العامة باستثناء تحليل " دافيد ريكاردو " لموضوع الضرائب حيث تطرق إلى فكرتين أساسيتين تعتبران من أفكار علم المالية الحديث وهما " علاقة الضريبة بالاستثمار، " اثر الإزاحة "

1- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1972 ص21.

2- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص204.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

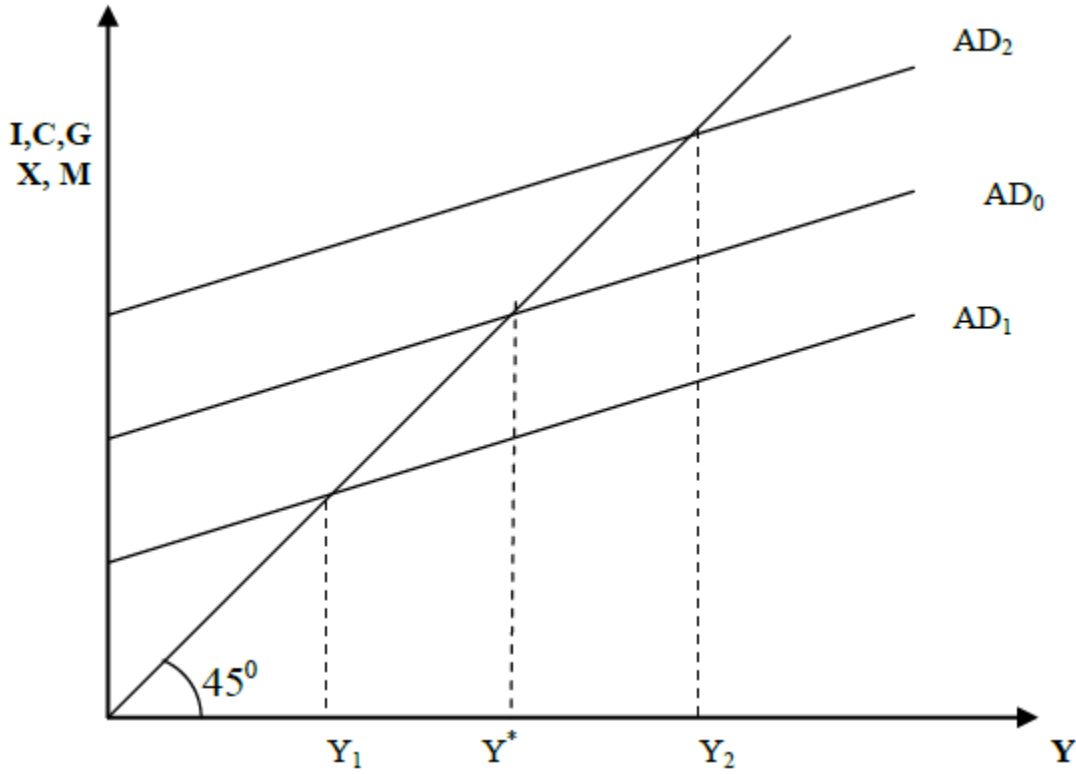
4- أسس السياسة المالية عند الفكر الكينزي: لقد كان هجوم الكينزيين على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتداد منطقي لهجوم كينز على معترك مبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، فقد أكد كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً عند مستوى العمالية الكاملة كما اعتقد الكلاسيك، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأوضح إمكانية حدوث التوازن عند مستوى أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل حيث تظهر الفجوات التضخمية أو الإنكماشية. وألقى على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل مايتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وكان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم للسياسات المالية أسساً جديدة تتماشى مع هذا المفهوم الجديد وهذا ما تكلفت به مدرسة هانسن¹ "Alvin Hansen"

فقد حلل هانسن نظرية كينز مستعينا بمعادلة الدخل القومي ومستعينا بالشكل التالي:

الشكل رقم 01: دور الإنفاق في تحديد التوازن

¹ - حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص31.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستدامة المالية



المصدر: حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، دار الجامعة، الاسكندرية، 2002، ص33.

في الشكل 01 يعبر المحور الأفقي على الدخل القومي بالأسعار الثابتة، ويمثل المحور العمودي وحدات الإنفاق القومي (الاستهلاك+ الإنفاق الحكومي+الاستثمار+ الصدارات- الواردات) بالأسعار الثابتة، وباستخدام نفس مقياس الرسم على المحورين فإن أي نقطة على خط العرض الكلي 45° الذي ينصف زاوية الأصل تمثل نقطة توازن محتملة للاقتصاد القومي حيث تتحقق عنها صحة معادلة الدخل القومي: $Y=C+G+I+X-M$ ، ومن ثم فإن الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هو منحني الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الموجودة في الجانب الأيمن من معادلة الدخل القومي، فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند النقطة Y^* فمعنى هذا ان النقطة Y_1 تشكل توازن أقل من مستوى التوظيف الكامل، أي وجود فجوة انكماشية مع بطالة اجبارية، نظرا لأن مستوى الطلب الفعال أقل من مستوى التوظيف الكامل، أما إذا كان الطلب ممثلا بالمنحني AD_2 فإن نقطة التوازن هي Y_2 وهي اعلى من مستوى التوظيف الكامل، مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية، نظرا لتعذر زيادة الانتاج القومي الحقيقي فوق مستوى التوظيف الكامل وبالتالي فإن الزيادة فإن الزيادة ستكون في مستوى العام للأسعار، وعليه ستبدأ الضغوط التضخمية في الظهور¹.

¹- حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص33.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

وقد واصل زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية وغيرها، وقد حدد مسجريف « Musgrave » أسس السياسة المالية اعتمادا على نموذج هانسن كما أوضحها لينز في شكل قواعد وقوانين على النحو التالي¹:

- أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي في المجتمع يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها، وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق تخفيض نفقاتها العامة أو زيادة الضرائب أو بالوسيلتين السابقتين معا.

- أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة كمية السندات الحكومية، وبعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة، أما إذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من أوراق النقد.

وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد القومي عند مستوى عال بدرجة تمنع خطر الكساد وفي الوقت نفسه عند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم وأن إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة هو البديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة في الفكر التقليدي

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتقادي التغييرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أنه يتضمن هدفين أساسيين:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل

¹ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1997، ص 92.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

الأدوات المتاحة له المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام¹. إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة في: تحقيق نمو اقتصادي مقبول، وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقله النمو الاقتصادي².

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء للنمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود. إلا أنه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما، وبالتالي فإن تقادم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة، كتقادم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.

الفرع الثاني: تحقيق التنمية الاقتصادية تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من المتغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج، نوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى أحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء³.

وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية، من خلال البرامج التي تتبناها، والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وهنا تتجه السياسة المالية إلى تحقيق هدفين أساسيين وهما⁴:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛

1 - عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1986، ص235.

2- جيمس جوارتيني، ترجمة حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، دار المريخ، السعودية، 1999، ص195.

3- محمد عبد العزيز عجمية وإبياف عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، مصر، 2003، ص76.

4- درواسي مسعود، مرجع سابق، ص92.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة؛
ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار

الفرع الثالث: تخصيص الموارد الاقتصادية يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. فمشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من اوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص؛
 - تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك؛
 - تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص؛
 - تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.
- وتلعب الدولة دورا مهما في التخصيص الامثل للموارد من خلال تدخلها بادوات السياسة المالية للوصول إلى التخصيص المناسب الذي يحقق لها أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية نذكر:
- يمكن للدولة ان تجعل من الضرائب ذات الأسعار المرتفعة عائقا في طريق الأنشطة الاقتصادية التي لا ترغب في توجيه الموارد الاقتصادية إليها؛
 - يمكن للدولة ان تستخدم إنفاقها العام للتأثير على معدلات الأرباح للقطاعات المختلفة بحيث تقدم الغعانات لزيادة معدل الأرباح في المجالات التي ترغب الدولة في تحويل الموارد إليها؛
 - كما ان اللجوء إلى القروض العامة الداخلية تحول جزءا من الموارد التي يملكها الأفراد والمؤسسات إلى الدولة لتمول النفقات العامة، وبهذا تستبدل الدولة قرار الإنفاق الخاص بقرار الإنفاق العام.

الفرع الرابع: إعادة توزيع الدخل يقصد بإعادة توزيع الدخل إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.

يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناعات السياسة جزء كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا هي الضريبة، ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

من أجل تحقيق المساواة بين الدخل من خلال مؤلفه المالية العامة، حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي¹.
أما في مجال الإنفاق، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة، التعليم، كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخل المرتفعة والثروة. والمنحة كالضريبة قد تكون تراجعية أو تصاعدية أو نسبية، فالمنحة التراجعية إذا تناقصت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وقد تكون تصاعدية إذ ازداد نسبتها كلما ارتفع دخل المستفيد منها، وتكون نسبية إذا كانت نسبتها ثابتة مهما كان حجم دخل المستفيد منها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تعني السياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيقاً لأهداف الاقتصادية المختلفة. وعليه تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية والمتمثلة في الضرائب، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:

-زيادة أو انقاص الإنفاق العمومي؛

- زيادة أو انقاص الضرائب؛

- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول: الإنفاق العام

1- مفهوم الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام بصورة رئيسية بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو انها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة². ويظهر من خلال هذا التعريف أنه يقوم على ثلاث عناصر أساسية:

- **شكل الإنفاق :** يأخذ الإنفاق الشكل النقدي خاصة في ظل الإقتصاد النقدي السائد؛
- **مصدر الإنفاق :** لا بد أن يصدر الإنفاق من شخص عام حتى يعتبر إنفاق عمومي؛
- **هدف الإنفاق :** ينبغي أن يكون هدف الإنفاق هو إشباع حاجات عامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة.

¹ - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص34.

² - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص193.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

2- **تقسيمات الإنفاق العام:** ترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات، لكونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها: تسهيل صياغة وإعداد البرامج، تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية، تسهيل دراسة الآثار المختلفة للإستعمالات العامة المختلفة ومعرفة تطورها....إلخ. وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

أ- **المعيار الاقتصادي:** وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني ويسند على ثلاث معايير هي: (المقابل – معيار الزيادة المباشرة في الناتج الوطني – معيار استخدام القوة الشرائية أو ثقلها، ونجد في هذا الصدد:

- **النفقات الحقيقية:** ويقصد تلك التي تؤدي زيادة مباشرة في الناتج الوطني كما أنها الدولة تحصل من

خلالها على مقابل، أن الدولة هي التي تقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية ومنها رواتب وأجور

موظفي الدولة النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية.

- **النفقات التحويلية:** فهي التي تتم دون مقابل كما أنها نفقات تؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني. كما أنها تشترط أن يكون الأفراد هم من يقومون بالإستهلاك لهذه الموارد، مثل إعانات البطالة والتقاعد، وإعانات المرضى أي أنها تنحصر في الإعانات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ب- **معيار التكرار والدورية:** ويقصد بهذا المعيار تكرار ظهور النفقات في ميزانية الدولة وجرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين¹:

- **النفقات العادية:** هي التي تظهر بصفة دورية محددة أي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة أي خلال كل سنة مالية، وتستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة، كما أن تمويلها يتم عن طريق الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وكذا أملاك الدولة.

- **النفقات غير العادية:** وتتمثل في النفقات التي تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة، ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة. تنشأ الحاجة إليها لمواجهة حالة طارئة كنفقات الحروب ونفقات الكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

ج- **المعيار الوظيفي:** ويقصد بها تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة حسب فلسفتها من ناحية وللظروف التاريخية والإدارية من ناحية أخرى ويميز الاقتصاديون بين ثلاث وظائف أساسية للدولة هي²:

1- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 210-211.

2- محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر،

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

-**النفقات الإدارية:** وتتضمن جميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن نتوصل إلى أي شخص أو جهة أخرى ومنها أجور العاملين في القطاع العام ونفقات الأمن والدفاع، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي.

- **النفقات الإجتماعية:** وتتعلق بالأغراض الإجتماعية للدولة، والمتمثلة في نفقات التعليم، الصحة، النقل والسكن.

-**النفقات الإقتصادية:** تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الإقتصاد الكلي، وتضمن نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

1- تعريف الإيرادات العامة: الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ¹.

2-تقسيم الإيرادات العامة: نظرا لتعدد مصادر الإيرادات فقد اختلفت تصنيفات هذه الإيرادات وتقسيماتها لهذا سوف نقتصر على التقسيم المالي لها كما يلي:

أ- الإيرادات السيادية:

- **الضرائب:** تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، والتي كانت ولا زالت العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام.

- **الرسوم:** تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي ذات أهمية خاصة لكونها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية ومنتظمة، ومن ثمة تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة.

- **الأثمان العامة:** وهو النوع الثالث من انواع الايرادات العامة، ويعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية والميترو والبريد والهاتف..الخ، وما يميز الأثمان العامة أنه تدفع إختياريا ولا يهدف من ورائها إلى تحقيق ربح وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

¹ مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 255.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

ب- إيرادات القطاع العام(أموال الدومين): يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة والتي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو خاصة وتنقسم إلى:

- **الدومين العام:** عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها والقاعدة مجانية الإنتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الإنتفاع بها.

- **الدومين الخاص:** يقصد بها الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص وعلى عكس الدومين العام، فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة.

ج- **القروض العامة:** إن اللجوء إلى القروض كوسيلة لتمويل الإقتصاد العمومي يكون بسبب عجز الموازنة وعدم كفاية الإيرادات العامة، ويمكن تعريفها بأنها "المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير (سواء أكان هذا الغير في عداد الأفراد أم البنوك أم الهيئات الخاصة أم الدولية، أم كان من الدول الأخرى)، مع التعهد بردها أيه عند حلول ميعاد استحقاقها، وبدفع الفوائد عن مدة القرض وفقا لشروطه¹

- **قروض داخلية:** هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين المقيمين فوق أراضيها، أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض داخل الدولة.

- **قروض خارجية:** هي القروض التي يكتتب في سنداتها الأشخاص الطبيعيين او الإعتباريون الذين يقيمون خارج الدولة، ومن ثم فإن الإكتتاب فيه يطرح في السوق المالي الخارجي.

الفرع الثالث:الموازنة العامة

1- **تعريف الموازنة:** الموازنة العامة هي بيان تقدير للنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، وهي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة².

من خلال التعريف السابق يمكن تحديدهم العناصر التي تعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة فيمايلي³:

1- محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص290.

2- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دارالمسيرة، عمان، 2007، ص158.

3- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص129-130.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

- الموازنة العامة توقع: تتضمن الموازنة العامة تقدير احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع تحصيله من إيرادات خلال فترة لاحقة عادة ماتقدر بسنة واحدة.

- الموازنة العامة إجازة: تعد الموازنة العامة بمثابة خطة عمل للحكومة لفترة لاحقة غير أنها تبقى في شكل مشروع أو إقتراح غير قابل للتنفيذ إلا بعد موافقة السلطة التشريعية.

- الموازنة العامة توجيه: تعتبر الموازنة العامة أداة رئيسية في يد الحكومة والتي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية ولقد تطورت أهميتها مع تطور دور الدولة في المجتمع الحديث فكلما ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت أهميتها.

إن العجز في الميزانية أصبح من السمات الأساسية للمالية العامة في العصر الحديث، اصبح هناك عدة أساليب لقياس هذا العجز تتماشى والغرض من القياس، الأمر الذي نتج عنه عدة انواع من العجز نذكر منها¹:

أ- العجز الجاري: يقصد به الفرق بين مجموع اوجه الإنفاق والإيرادات العامة لجميع الهيئات والدوائر الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة. والغرض من قياس هذا النوع من العجز هو التعرف على صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد المالية لتغطيته.

ومنه فجانبا للنفقات يمثل كافة اوجه الإنفاق بما في ذلك الإنفاق الاستثماري مطروح منه تلك الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الدين العام (أي مجموع المرتبات والأجور، الإنفاق الاستهلاكي لقطاع الحكومة، الإنفاق الاستثماري، فوائد الديون الخاصة بالسنة، بالإضافة إلى النفقات التحويلية والإعانات والدعم).

أما جانب الإيرادات فيشمل: إيرادات الدومين + الضرائب + الرسوم + فوائض شركات القطاع العام + مبيعات الأصول الحكومية (لا يتضمن السحب على الاحتياطات النقدية لأنه مصدر لتمويل العجز).

ب- العجز الأولي (الأساسي): إن الطريقة السابقة قد أدخلت في حساب مقدار العجز، حجم الاعتمادات المخصصة لتسوية فوائد القروض المتراكمة خلال السنوات الماضية، الأمر الذي دفع بالبعض إلى استبعادها في حساب هذا الرصيد الجديد لذا يطلق عليه البعض العجز بدون فوائد، لأنها تمثل بالنسبة إليهم أثارا للسياسات المالية السابقة، إذن فالغرض من حساب

¹ - محمد عبد المؤمن، الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1999، ص ص163-164.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

العجز الأولي هو محاولة تقييم السياسة المالية الجارية، ومنه معرفة مدى تحسن أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة تطبيق السياسة الجديدة.

ج- العجز التشغيلي: إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للقروض، وقد تصبح الفوائد عليها لا تكفي لمحو آثار التضخم على القروض، الأمر الذي يدفع أصحابها إلى اشتراط ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغير في الأسعار، وهذا سيكون له انعكاس على حجم العجز، لذا يقرر البعض استبعاد المدفوعات المخصصة لتصحيح آثار الارتفاع في الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية عليها من متطلبات القطاع الحكومي من القروض، والرصيد المتحصل عليه في هذه الحالة يطلق عليه العجز التشغيلي، وتهدف هذه الطريقة إلى استبعاد التшоوهات الناتجة عن معدلات التضخم المرتفعة.

د- العجز الشامل: إن القطاع الحكومي في الحقيقية لا يتمثل فقط في الإدارات والهيئات التي تمول عن طريق الميزانية العامة للدولة، فهناك الإدارات المحلية والمؤسسات المملوكة للدولة لا تتناولها هذه الميزانية، ومنه فقياس العجز انطلاقاً منها قد تعطي صورة مشوهة لما تحتاجه الحكومة فعلياً من احتياجات لذا يجب استبعاد ما تحققه هذه الإدارات والمؤسسات الأخرى من عجز أو فائض، ومنه يصبح العجز الشامل يتناول قطاع الحكومة بأكمله، مركزي أو محلي، مع كافة المشروعات التي ترجع ملكيتها للدولة.

و- العجز الهيكلي: بسبب وجود العوا مل المؤقتة الناتجة عن الانحرافات في أسعار السلع، أسعار الفائدة، معدلات الأجور، هناك من يطالب بتصحيح العجز الشامل وذلك عن طريق إزالة ماتم ذكره سابقاً، وهذا عندما تكون لا تعكس القيمة الحقيقية في الأجل الطويل، كما يجب استبعاد من جانب الإيرادات تلك المتحصلات التي نتجت عن بيع الأصول الحكومية لأنها تمثل وسيلة لتمويل العجز وليس بمورد عادي، وهذا الرصيد المتحصل عليه يسمى العجز الهيكلي، وبذلك فالعجز الهيكلي يعكس الوضع المستقبلي الناتج عن انحراف الأسعار والأجور

2- الأرصدة الميزانية (العجز والفائض): يمثل العجز أو الفائض " التباين بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات"، ويشير العجز الحكومي إلى وجود سياسة مالية توسعية بينما يدل الفائض على سياسة مالية انكماشية (، فالضرائب والإيرادات الأخرى تمتص جزءاً من القدرة الشرائية للقطاع الخاص، بينما تؤدي النفقات إلى زيادة الطلب الكلي. ويعتبر العجز في الميزانية إحدى سمات البلدان النامية والذي يتم تمويله من خلال مصادر عدة مما يؤدي إلى آثار اقتصادية مختلفة.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

3- مراحل وطرق تمويل العجز الموازني: إن تجارب الدول النامية في مجال معالجة العجز في الموازنة العامة أفرزت عن وجود مرحلتين لمعالجة هذا العجز على أن يتم الإعتماد في كل مرحلة على وسائل معينة¹:

أ- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم العمل على تخفيض نسبة العجز الموازني عن طريق إعادة النظر في هيكل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بحيث يتم العمل على زيادة الإيرادات العامة بمعدل أكبر من معدل التوسع في النفقات. وفي هذا الصدد فإن الضرائب تعتبر عامل أساسي بحيث يتم البحث عن إحتياجات ضريبية يمكن تعبنتها ولكن على شرط أن لا تكون لهذه الزيادة في الضرائب أثارا سلبية على كل من الاستثمار والاستهلاك، كما أنه يمكن تخفيض هذا العجز عن طريق الإعتماد على إعادة النظر في هيكل النفقات وذلك من خلال الكشف عن إحتياجات لفوائض في مكونات الإنفاق العام يمكن الحدمن التوسع فيها.

ب- المرحلة الثانية: إن نجاح إجراءات المرحلة الأولى يعتمد بصورة أساسية على مدى مرونة كل من الإيرادات العامة و الإنفاق العام حيث أن ضعف مرونة كل من الإيرادات والنفقات العامة يحول دون فعالية الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض العجز في هذه الحالة يكون صانعو السياسة المالية أمام حتمية إيجاد مصادر فعلية لتمويل العجز الموازني ولقد بينت تجارب الدول النامية أنه نالك إعتماد على وسيلتين أساسيتين هما:

- تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة وسائل تضخمية: يعتمد بصورة أساسية على الإصدار النقدي بحيث تقوم الحكومة ببيع سندات للبنك المركزي، إلا أن هذه الطريقة تتضمن تكاليف عالية فعلى غرار الإرتفاع الناتج في معدل التضخم فإن التجارب السابقة بينت أن هذه الطريقة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشكل عجز الموازنة خاصة في المدى الطويل.

- تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل غير تضخمية: يتم الإعتماد هنا على زيادة القروض العامة سواء كانت داخلية أو الخارجية حيث أن إستعمال القروض العامة يتعدى كونه وسيلة لتمويل العجز إلى كونه اوسيلة لمحاربة التضخم، إلا أن إستعمال القروض ينطوي على الكثير من الآثار السلبية، حيث أن زيادة الدين العام المحلي يثير المخاوف من تزايد أعبائه بحيث يمكن إعتباره ضرائب إضافية غير مدفوعة تتحملها الأجيال القادمة. هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن تزايد نمو القرض العام يودي إلى آثار سلبية على الإقتصاد الوطني مما يثير شبح العودة إلى تزايد عجز الموازنة كما أن إستعمال القروض الخارجية يودي إلى استنزاف الموارد لتسديد فوائد هذه القروض فقط.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص78-79.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستدامة المالية:

من بين القضايا التي أصبحت تثار في الفكر الاقتصادي المعاصر قضية الاستدامة المالية والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول، نتيجة لتصادم مستويات الدين والعجز الموازني، ذلك ان افراط الحكومات في الانفاق يسبب نموا في الدين العمومي لتغطية العجزات في الوقت الحالي، مما يسبب عبئا على المالية العامة للدول في المستقبل. في هذا المبحث سنتطرق الى الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي ومفهومها وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإستدامة المالية

الفرع الأول: الجوانب النظرية للاستدامة المالية

تهدف كل من السياسة المالية والنقدية إلى الوصول لمستويات التوظيف الكامل ورفع معدلات النمو، تحقيق الاستقرار النقدي والعمل على توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية كما تتضمن تحقيق الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتنوعة من اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق الحكومي الجارية والرأسمالية عن حجم الإيرادات العامة، ونتيجة لعدم مجاراة هذه الأخيرة لا بالسرعة الكافية ولا المستويات اللازمة لهذه الزيادة في النفقات تفاقم عجز الموازنة، وبالتالي اتجهت الدول للاقتراض داخليا وخارجيا من الطاع المصرفي أو غيره لينتج عنه العديد من الآثار السلبية خاصة في الأجل الطويل¹.

ومع تفجر العديد من الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية توجه إهتمام معظم الدول النامية والمتقدمة ومؤسسات التنمية الدولية والمالية وصندوق النقد الدولي وغيرهم إلى

¹ - أحمد محمد رفعت خميس، دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بنها، مصر، 2013، ص 22.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

ضرورة قياس مدى قدرة الدولة على سداد التزاماتها في الآجال المحددة، مما أظهر معه ضرورة جدوى دراسة الاستدامة المالية. وغالبا ما يستخدم مصطلح الاستدامة المالية أو الاستقرار المالي دون أن يكون هناك تعريف محدد له، حيث تعرّف سياسات الدولة ماليا إذا أدت تلك السياسات إلى موقف يعالج الإختلال في الموازنة العامة للدولة.

وقد أوضح صندوق النقد الدولي أن الإنفلات المالي يأتي إذا أدت السياسات المتبعة إلى عدم القدرة على الوفاء بكافة أشكال الدينون، أي أنه توجد استدامة مالية إذا توقع المقترض قدرته الحقيقية على الاستمرار في خدمة ديونه دون أن يضطر مستقبلا إلى إجراء تصحيح واسع في التوازن بين حجم الإيرادات والنفقات، وعلى هذا الأساس تحقق الاستدامة المالية إذا توصلت حزم السياسات المالية والنقدية التي تتخذها الدولة إلى المقدررة على سداد جميع ديونها وخدمة اعبائها دون الإضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹.

ومن هنا نجد إهتمام البيئة الاقتصادية تحول بعدما انحصر لعدة عقود في تمويل الحاجات المجتمعية، نحو إيجاد التكامل بين تحليل كل من أولويات الإنفاق العام وآليات توصيل الضرائب والنظرية الاقتصادية من اجل رفع الكفاءة الاقتصادية للدول، كما تزايد مؤخرا استخدام طرق القياس الاقتصادي في تفسير آثار سياسات مالية الدولة على السلوكيات الفردية وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية، وأيضا في كيفية اشتقاق السياسات المالية المثلى بما يحقق الأهداف المجتمعية.

الفرع الثاني : مفهوم الاستدامة المالية

للاستدامة مفاهيم متعددة استندت بعضها إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وملاءة الدولة، تماشيا مع فكرة أن الحكومات يجب أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو والاقتصادي، بينما استندت البعض الأخرى إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وقيد الموازنة بين الأزمنة، وهي الفكرة التي تتعلق بخيار الحفاظ على الدين العام مساويا لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل.

ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة الميزانية إلى كينز (Keynes) الذي اهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة والتي تحقق القيد الموازني، وبين القدرة على استدامة الدين العام تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قيما مفرطة²، في حين اشترط دومار (Domar) لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل

1 - أحمد محمد رفعت خميس، مرجع سابق، ص 23.

2- شيببي عبد الرحيم، الآثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، 2013، ص143.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

الفائدة على الدين العام لضمان السطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عد تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للإستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع¹.

عرف بيوتير (Buitter) السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي²، وفي نفس السياق عرف بلانشارد (blanchard) الاستدامة المالية على انها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج القومي³، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيد الميزانية و عليه يتحقق وضع الاستدامة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث طارئ ويشترط من اجل تحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للإقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون، أما ويلكوكس (Wilcox) فبين أنه يمكن ان نقول أن السياسة المالية مستدامة إذا ولدت تتابعا في الديون والعجز المالية العامة بحيث يستطيع القيمة الحالية لقيد الموازنة ما بين الأزمنة تحملها⁴.

ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلا⁵. وعرفت اللجنة الأوروبية (European Comission) مفهوم الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تنطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن⁶.

أما ستارم (sturm)، غارتنر (Gurtner) والأغر (Alegre) فأعطو تعريفا للإستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط ووصفو لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الاخيرة في فترة مابعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الإنفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز. وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض إيرادات

¹-Evsey d. Domar, the "burden of the debt" and the national income, The American Economic Review, Vol. 34, No. 4, 1944, p 798-799.

²-Willem H. Buiter and others, A guide to public sector debt and deficits, Economic Policy, Vol.1 , Great Britain, 1985, pp15-79.

³-olivier blanchard and others, the sustainability of fiscal policy: new answer to an old question, OECD Economic studies, N15, 1990, p11.

⁴-DAVID W. WILCOX, The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present-Value Borrowing Constraint, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 21, No.3, 1989, p291-206.

⁵-IMF, Assessing Sustainability, Prepared by the Policy Development and Review Department, 2002, p5.

⁶-European Comission, Fiscal Sustainability Report, 2012, p1.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

النظرية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال.¹

وهناك تعريفات للاستدامة تقدم تحليلاً أكثر دقة فميزت بين:

- المقدرة على تسديد الديون: أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفوائض المستقبلية خلال فترة زمنية طويلة الأمد

- الاستدامة: تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفاً في أفق زمني محدد

ويرى الباحث أن الاستدامة المالية للدول تقضي بتحليل جانبي إيرادات والنفقات ومعرفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولا يتطلب فقط ضرورة الحفاظ على توازن الميزانية أي تحقيق قيد الموازنة، بل محاولة ترشيد النفقات وتمويل العجز الموازي بالاقتراض الموجه لتمويل الاستثمار العمومي والتي تقضي بخلق فوائض مالية مستقبلية يمكن من خلالها تسديد الدين وفوائده ضمن سياسة اقتصادية فعالة تدخل في حساباتها القطاع الخاص ومشاركته في خلق القيمة المضافة.

المطلب الثاني: الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي

إن مفهوم الاستدامة المالية الذي قدمه الفكر الاقتصادي ما هو إلا تطور طبيعي للمبادئ والركائز النظرية التي قام عليها كل فكر

الفرع الأول: الفكر القديم

عند دراسة التطور الفكري للدين العام، يتضح أن أولى خطواته كانت خلال القرون الوسطى، حيث تركزت معظم المناقشات حول موقف الأديان من الفوائد على القروض، متأثرة بتعاليم المسيحية من خلال كتابات توماس أكوين (Thomas Aquine) عن أخلاقيات الربا والتجارة والتمن العادل. وع بدايات القرن السادس عشر، ظهرت أفكار التجاربيين وزاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي على يد الوزير الفرنسي كولبير (Kolbert)، حيث اعتبر التجاريون أن الدين العام يعتبر إضافة إلى ثروة الأمة وإحدى أدوات الترمك المالي، كما ساعدت انظمتهم الاستعمارية وحروبهم التجارية على وجود نظام الائتمان وها هذا ما يميز بصمة العصر التجاري².

¹-Kenan Aslanli, *Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan*, Journal of Eurasian Studies 6, Hanyang University, pp 114-121, 2015, p 115

²- وحيد عبدالرحمن بانافع وعبدالعزيز عبدالمجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية العددان 74-75، 2016، ص 147-148.

الفرع الثاني:الفكر الكلاسيكي

ارتبط مفهوم الاستدامة المالية عند المفكرين الكلاسيك بضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للميزانية العامة أي قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بصفة دائمة، وهو ما يعني تحقيق الاستدامة المالية وذلكفي ضوء عدد من المحددات.

1- متطابقة ريكاردو:ترجع هذه المتطابقة في أصولها إلى الاقتصادي الكلاسيكي ريكاردو (ricardo)، وعرضها الاقتصادي بارو (barro).حيث فسر السلوك الاقتصادي للأفراد والحكومة في التزامهم بقيد الموازنة الحكومية، والتفسير الاقتصادي لعدم تأثير السلوك الحكومي في متغيرات الاقتصاد الكلي. وتتبنى النظرة الريكاردية المنطق الاستشراقي للمستهلكين، ففي ظل افتراض أن الحكومة جيدة الأداء فإن قامت بتخفيض معدلات الضرائب في فترة معينة من أجل زيادة الدخل المتاح للإنفاق يتولد لديها عجز في الفترة التالية تقوم بزيادة الضرائب لتوليد فوائض أولية لتمويل العجز المتحقق في الفترة الأولى، ومع رشادة الأفراد فإنهم لا يستخدمون الزيادة المتحققة في الدخل المتاح للإنفاق في زيادة استهلاكهم الجاري وإنما في زيادة إيداعهم في الفترة الأولى، والذي سيستخدم فيما بعد في تمويل الزيادة في الضرائب في الفترات التالية، وبالتالي لا يؤثر سلوك الحكومة على الأنماط الاستهلاكية للأفراد نظرا لنجاحهم في توزيع الدخل على انماط السلوك الاستهلاكي طول فترة حياتهم، فنجد ان عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام وفقا لمتطابقة ريكاردو لا يؤثران على حجم الإيداع القومي وأسعار الفائدة وميزان المدفوعات والتركب الرأسمالي¹.
كذلك فإن الحكومة تمول تيار إنفاقها من خلال مصدرين، من حصيلة الضرائب أو ما تصدره من دين في شكل سندات حكومية، ويتم سداد قيمة السند وفائدته عن طريق الضرائب في المستقبل وبالتالي يتساوى وفقا للمتطابقة أن يتم تمويل هذا الإنفاق من خلال ضريبة أو إصدار دين، وتحت إفتراض ان الوحدات رشيدة فلن تقبل أن ينتهي حياتها ولديها دين مما يجعلها تقوم بسداده لتنتهي حياتها بدين مساو للصفر.
ويمكن التعبير عن ذلك في المعادلة التالية²:

$$B_t/P_t = \sum_{s=0}^{\infty} X_{t+s}/(1+r)^{t+s}$$

حيث أن B_t/P_t نسبة الدين الإسمي B_t إلى مستوى الأسعار p_t وهو يعبر عن الإلتزامات الحقيقية للحكومة في الفترة t

1- عبير محمد ثروت حسين، الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص9.

2- أحمد محمد رفعت خميس، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

P_t : مستوى الأسعار

r : سعر الفائدة الإسمي

X_{t+s} : مجموع القيمة الحالية للفوائض الأولية المستقبلية خلال الفترة $t+s$ ، ويتم خصمها

سعر الفائدة الإسمي r

2- قيد الميزانية الزمنية الحكومي#:ترجع فكرة هذه هذا القيد إلى نظرية قيد سلوك المستهلك، والتي تعتبر أن السلوك الاقتصادي يماثل أية وحدة اقتصادية فهي الحكومة تحاول تعظيم منفعتها طوال دورة حياتها الاقتصادية في ظل قيد الميزانية والمتمثل في الدخل (مصدري الدخل هما: الضرائب T أو اصدار السندات B). ويمكن توضيح ذلك كالتالي: بافتراض أن الحكومة بدأت أنشطتها بدون دين سابق، وفي الفترة $t1$ قامت بإنفاق حكومي G_1 واصدار سندات $B1$ وتالياً، فإن إجمالي الإنفاق الحكومي في ظل قيد الميزانية يصبح: $G_1 = T_1 + B$ وفي الفترة التالية يكون قيد الميزانية $G_{t+1} = T_{t+1} + B_{t+1}$ أي أن السندات المصدرة في الفترة السابقة سيتم دفعها الآن، إضافة إلى فائدة r وفقاً للعلاقة التالية¹:

$$\frac{1}{(1+r)^{t-1}} = \sum_{t=1}^{\infty} T_t / (1+r)^{t-1} \sum_{t+1}^{\infty} G_t$$

r : سعر الفائدة الإسمي t : تعبر عن الزمن

T : إجمالي حجم الإيرادات

G : إجمالي حجم النفقات

وهي توضح أن سياسة الإنفاق الحكومي مقيدة بحدود إيراداتها الضريبية، لذا يجب أن تتساوى القيمة الحالية للإنفاق الحكومي مع القيمة الحالية لإيراداتها الضريبية. وعليه أخذ الفكر الكلاسيكي اتجاهها معارضاً للدين العام، ولم تلق سياسة التمويل بالعجز قبولاً لديهم، لأنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومزيد من الضرائب مستقبلاً لمواجهة أعباء الدين .

3- عدم التمويل البونزي:يستخدم عدم التمويل البونزي no ponzi games are allowed نسبة إلى شخص يسمى بونزي، ظل يقترض لسداد مديونية قديمة مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون، ومن هنا استخدم عدد من الاقتصاديين الكلاسيك في توصيف السلوك الحكومي هذا المفهوم، فتحت افتراض أن الحكومة الرشيدة فإن سلوكها عند الإقراض لا يأخذ المنهج البونزي، ومن ثم فإنها في لجوئها للإقراض تؤول مديونتها إلى الصفر. ويتحقق شرط عدم التمويل البونزي إذا كان²:

#- سنتطرق إلى قيد الميزانية مابين الأزمنة بالتفصيل في المبحث الثالث.

¹- أحمد محمد رفعت خميس، مرجع سابق، 29.

²-Evan Tanner, **Fiscal Sustainability: A 21st Century Guide for the Perplexed**,IMF Working Paper (20) WP/13/89, 2013,p12.

$$\lim_{t \rightarrow \infty} b_t / (1+r)^{t+1} = 0$$

ونسبة الدين كما يلي:

$$B_t = B_t / Y_t = b_0 (1 + \hat{B})^t / Y_0 (1 + \hat{Y})^t$$

حيث أن كل من \hat{B} هي معدل نمو الدين الإسمي و \hat{Y} هي معدل نمو الناتج المحلي الإسمي، وبالتالي فإن شرط تحقق عدم التمويل البونزي إذا كان $(1+r) < (1+\hat{Y})(1+\hat{B})$.

الفرع الثالث: الفكر النيوكلاسيكي

انتقد النيوكلاسيك مفهوم الاستدامة المبني على قيد الموازنة الحكومية والذي يرجع أساسه إلى مطابقة ريكاردو، واستخدموا للوصول إلى مفهوم الاستدامة المالية نموذج التداخل بين الأجيال ونموذج التوازن العام، لكل من ديموند (Diamond) و زي (zee) على التوالي

1- نموذج ديموند (Diamond): يختبر النموذج تأثير الدين العام على التوازن التنافسي في الأجل الطويل في ظل اقتصاد يسوده التداخل بين الأجيال. وتوصل النموذج إلى أن الاستدامة المالية تعني في الأجل القصير أن يتحقق التوازن المؤقت في سلوك الأفراد والمنشآت وفي سلوك الحكومة، والذي يتحقق عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد الدين، فيحدث التوازن في سلوك الأفراد عندما تكون الضرائب أقل من مدخراتهم والتوازن في سلوك المنشآت عندما يكون الاستثمار في الإنتاج الرأسمالي موجب، والتوازن في سلوك الحكومة عندما تستطيع الضرائب سداد أعباء الدين. كما توصل النموذج إلى مفهوم الاستدامة في الأجل الطويل والتي تعني تحقيق التوازن العام، والذي يتحقق من الاستمرار في تحقيق توازنات مؤقتة أي عندما يساوي الدين الإنتاجية الحدية لرأس المال. يفترض نموذج ديموند أن الاقتصاد يتكون من ثلاث وحدات هي الأفراد والمنشآت، وتم وضع عدة افتراضات على سلوك كل وحدة من هذه الوحدات.

بالنسبة لسلوك الأفراد N_t تعبر عن عدد الأفراد التي ولدت وتعيش لمدة فترتين t و $t-1$ ، وتنمو بمعدل ثابت مقدار n بحيث أن $N_t = (1+n) N_{t-1}$ ، حيث أن في كل فترة الأفراد الأحياء هما $N_t + N_{t-1}$ ، حيث N_t تعبر عن الأفراد الصغار الذين ولدوا في الفترة t و N_{t-1} تعبر عن الأفراد الكبار الذين ولدوا في $t-1$.

إن الأفراد في الفترة الأولى عندما يكونو صغار يقومون بعرض عنصر العمل، ويحصلو على دخل متمثل في الأجور الحقيقية w_t مطروحا منها الضرائب التي تدفع للحكومة τ ،

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

ويوزعون دخلهم بين الاستهلاك الجاري C_t والإدخار S_t ويتم استثمار هذا الأخير في صورة رأس مال أو دين حكومي وبالتالي قيد الموازنة في الفترة t هي ¹:

$$W_{t-\tau_t} = C_t + S_t \dots \dots \dots (1)$$

في الفترة الثانية $t+1$ يصبح الأفراد عندها كباراً، وفي هذه الفترة يتقاعد الأفراد ولا يدفعون الضرائب ويكون استهلاكهم في الفترة الثانية $d_{t+1} = R_{t+1}S_t$ ، حيث تعبر R_{t+1} تعبر عن العائد من الإدخار الذي تم في الفترة t وتمثل (C_t, d_{t+1}) الاستهلاك الكلي للفرد خلال الفترتين t و $t+1$. كما أن كل من C, d هي سلع عادية وبالتالي الطلب عليهم لا يتناقص بالإضافة إلى أن إدخار الأفراد S_t يوزع ما بين استثمار في التراكم K_0 أو دين B_0 ، ويحصل على عائد من هذا الإدخار مساوي $R_0 S_t$.

يقوم الفرد بتعظيم منفعة في ظل قيد الموازنة المتمثلة في دخله وهذا في حال أن يكون t $W_t > \tau$ وتصبح المعادلة في ظل تعظيم الأفراد لمنفعتهم $:\max U$:

$$S_t = S(W_{t-\tau_t} - \tau_t R_{d+1}) = \operatorname{argmax} U(W_{t-\tau_t} - S_t - R_{d+1} S_t) \dots \dots \dots (2)$$

ويتحقق شرط التفاضل الأول

$$U'd(W_{t-\tau_t} - S_t) = (R_{d+1} U'd R_{d+1} S_t) \dots \dots \dots (3)$$

ومن ثم فإن الفرد يعظم منفعة في ظل قيود متمثلة في دخله والضرائب التي يدفعها والإدخار، ويتحقق التوازن عندما تتساوى المنفعة الحدية للفرد خلال الفترة الأولى من خلال دخله بعد خصم الضرائب وخلال الفترة الثانية المتحققة من خلال العائد على الإدخار.

أما بالنسبة لسلوك المنشآت فيستخدم دالة الإنتاج النيوكلاسيكية $F(k, l)$ وهي متجانسة من الدرجة الأولى، ويفترض أن المنشآت المنتجة متنافسة وتستهدف تعظيم أرباحها²:

$$\pi_t = \max f(K_t, L_t) \leftrightarrow w_t L_t \dots \dots \dots (4)$$

وفي ظل أنها تقوم بطلب عنصر العمل L_t بحيث أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي معدل الأجر W_t

$$F'L(K_t, L_t) = w \left[\frac{K_t}{L_t} \right] = w_t \dots \dots \dots (5)$$

¹- عيبر محمد ثروت حسين، مرجع سابق، ص 25.

²- عيبر محمد ثروت حسين، مرجع سابق، ص 26

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

كما تقوم بتوزيع الأرباح على أصحاب أرصدة رأس المال في شكل عائد R بعد سداد الأجور، وسداد الأهلاكات الذي يفترض فيه أن رصيد رأس المال يهتك بمعدل $\delta \in [0,1]$

$$\pi_t = F(K_t, L_t) \leftrightarrow f' L(K_t, L_t) L_t = F'(K_t, L_t) K_t = f' \left[\frac{K_t}{L_t} \right] K_t \dots (6)$$

ومن ثم تسعى المنشأة إلى تعظيم أرباحها في ظل بيئة متنافسة تستخدم فيها عنصر العمل ورأس المال وتوزع أرباحها في شكل عائد على أصحاب رؤوس الأموال بعد استقطاع الأجور التي تتساوى مع الإنتاجية الحدية وكذلك استقطاع الأهلاك على رأس المال.

أما سلوك الحكومة والذي يفترض النموذج أن لديها دين B_t يأتي من الماضي وتقوم بدفع فائدة عليه $R_t B_t$ من خلال الضرائب τ التي تحصل عليها من صغار السن N_t والتي تقوم باستخدامها في دفع الدين بحيث أن:

$$B_{t+1} = R_t B_t - N_t T_t \dots (7)$$

فالدين B_{t+1} في الفترة المستقبلية هو الفرق بين ما تتحمله الحكومة من فوائد في الفترة الحالية t وتقوم بتمويله من خلال الضرائب T المتحصلة من عدد N_t من الأفراد.

من خلال ما سبق فإن الاستدامة في الأجل القصير لدى Diamond بانها تحقيق التوازن المؤقت لدى الوحدات الاقتصادية المتمثلة في الأفراد والمنشآت والحكومة في ظل سعيهم إلى تحقيق الأمثلية، ف الأفراد لتعظيم منفعتهم و يجب تحقيق التوازن إذا كان هناك فوائض في أجورهم قادرة على سداد الضرائب، والمنشآت في ظل السعي لتعظيم منفعتها تحقق التوازن إذا كانت الإنتاجية الحدية تتساوى مع الأجور وكان الاستثمار في الإنتاج الرأسمالي موجب، وتحقق الحكومة التوازن إذا كانت حصيللة الضرائب تستطيع سداد العائد على الدين ومن فإن الاقتصاد يحقق التوازن المؤقت عندما يتساوى معدل الضريبة مع الإنتاجية الحدية مع العائد الواجب دفعه على الدين¹.

$${}_t = F'(K_t) \leftrightarrow (1+n)b \equiv \tau(K_t, b) \dots (8)$$

أما الاستدامة في الأجل الطويل هي مرادفة للتوازن الدائم والذي يتحقق من وجود توازنات مؤقتة متتالية عند كل

$t \geq 0$ ويتحقق فيه عند كل الفترات لإدخار يساوي الإستثمار ويساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال، فالإدخار يضيف للاستثمار في أصول إنتاجية بحيث يعطي إنتاجية حدية لرأس المال متساوية، وفي ظل قيام المنشآت بإعطاء أجور متساوية للإنتاجية الحدية لرأس المال، وتحقق

¹ - عيبر محمد ثروت حسين، مرجع سابق، ص 27

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

الحكومة التوازن إذا استطاعت هذه الاجور أن اغطي الضرائب وتتحدد قدرة الضرائب بقدرتها على تغطية الدين.

2- نموذج الأمثلية الدائمة:

اشتق زي (Zee) نموذج الامثلية الدائمة من نموذج التداخل بين الأجيال، وقد استخدم علاقات التشابك الموجودة بين سلوك الأفراد والمنشآت والحكومة في التوصل إلى مفهوم الاستدامة المالية.

وتوصل إلى قاعدة للاستدامة المالية تصب نحو معنى الاستقرار في نسبة الدين المنتج، أي أن مستوى الدين الذي يحقق الاستدامة هو الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة من الثبات هذا وقد عبر هذا الأخير عن الشرط الضروري للاستقرار في النموذج عندما يزيد معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد في الوضع المستقر (والذي افترضه في نموذجه مساوياً لمعدل نمو قوة العمل) عن معدل الفائدة بعد خصم الضرائب. كما وضع حدود المستوى الدين العام يكون عندها هذا الأخير منتج وله أثر جيد على الاقتصاد، وأي زيادة للدين عن هذا المستوى يصبح عبء على الاقتصاد. وقد أشار إلى الشرط الكافي للثبات الديناميكي وفقاً للمعادلة التالية¹:

$$\langle \tilde{b} = k \left[\frac{\varepsilon(1+n)\tau}{1+\tau} - \{n-r(1-\tau)\} \phi \right] \frac{B}{Y}$$

ولدينا:

$$[1-\eta(1-s)] + \frac{(1+n)\varepsilon}{r(1-\tau)} - \frac{s\delta(1-\phi)}{\phi} < 0 = \phi$$

حيث أن: **n**: قوة العمل
τ: معدل الضريبة
s_t: معدل الإدخار

R: معدل العائد المكتسب في الفترة الموالية **ε**: مرونة الاستثمار لسعر الفائدة

δ: مرونة الإدخار لسعر الفائدة **η**: مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل

φ: مرونة رأس المال للنتائج المحلي **k**: نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي.

الفرع الثالث: الفكر الكينزي:

¹ - شبيبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، استدامة تحمل عجز الموازنة بالجزائر حقائق تجريبية لاختية باستخدام نموذج STAR، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2013، ص 292.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

ظل الفكر الكلاسيكي هو السائد حتى ازمة الكساد العظيم، الذي بدأ في 29 أكتوبر 1929 حتى عام 1933، حيث انخفضت أسعار الأوراق المالي في بورصة نيويورك، وتزايدت حالات الإفلاس والبطالة، هنا خرج كينز بفكر جديد عارض فيه مبدأ التوازن السنوي للميزانية العامة، لكنه ناصره على مدار الدورة الاقتصادية.ونادى كينز باتباع سياسات مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وخفض معدلات الفائدة، وهي سياسات توتي أكلها خلال مدة قصيرة، وعلى خلاف الكلاسيك فإن الفكر الكينزي يؤمن بأهمية دور الدولة وأن الحكومة رشيدة فهي توجه الدين إلى استخدامات منتجة كما تضع حدودا على حجم المديونية، وهي المبادئ التي استند إليها بعض رواد هذه المدرسة في وضع وجهة نظرهم فيما يخص الاستدامة المالية.

قام كل من سولو (solow) و بليندر (blinder) بوضع نموذجين إعتادا على المبادئ الأساسية للفكر الكينزي مثلا ركيزة نظرية استخدمها فيما بعد ألبرتو باغيني (Alberto Baguini) في التوصل للشرط الضروري لتحقيق الاستدامة المالية من خلال نمودجه الذي أسماه النمودج الكينزي الديناميكي

1- نمودجي سولو و بليندر (solow) و (blinder): إحدى نماذج النمو الذي اهتم بسلوك الحكومة في الإنفاق العام ودورها المنتج في الاقتصاد والطريقة التي تمول الحكومة إنفاقها، ووضع الشرط الكافي للتوازن المستقر في الأجل القصير والذي يتحقق طالما وجدت أرصدة من الضرائب أو السندات تمول أي إنفاق عام. وتوصل إلى دور السياسة المالية في تحقيق التوازن في الأجل الطويل، والذي يتحقق طالما ان الدين يؤول إلى الصفر من خلال سداد الضرائب له.

وقد بني النموذجين على مجموعة من الفرضيات، من إنفاق الحكومة على السلع والخدمات وكذلك على صافي فوائد الدين، وثبات معدلات الضرائب التي تحصلها الحكومة، ومفاضلة المستثمر بين شراء دين الحكومة او إضافة رأسمال، وقد تم تقديم نموذجين، النمودج الاول يفترض وجود قدر ثابت من رصيد رأس المال ولكن دين حكومي متغير، والنمودج الثاني يفترض فيه أن كل من رصيد رأس المال والدين الحكومي متغيرات داخلية. ويتكون النموذجين فيأي نقطة زمنية من مجموعة من المكونات من رأس المال $K(t)$ ، العمل $L(t)$ والتكنولوجيا $A(t)$ والتي تتجمع مع بعضها لإنتاج الناتج وبالتالي دالة الإنتاج، حيث أن t تعبر عن الزمن والتي تاخذ الشكل التالي¹:

$$Y(t)=F(K(t),A(t),L(t)).....(10).$$

¹ - عيبر محمد ثروت حسين، مرجع سابق، ص35.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

يرى solow و Blinder ان الناتج الحقيقي الصافي Y يتم توزيعه ما بين استهلاك C واستثمار I وإنفاق حكومي G وذلك كما توضحه المعادلة التالية:

$$Y=C[Y+B-T(Y+B),M+(B/r)+K]+I(R,K)+G.....(11)$$

$$0 << 1, C_w C_r > 0$$

حيث أن: y الناتج القومي الصافي، C دالة الاستهلاك، T دالة الضرائب، B المبالغ المطلوبة لخدمة الدين، وما يطرح منها في شكل سندات، فهي الفرق بين الإنفاق العمومي G مطروحا منها الإيرادات الضريبية مضروبا في معدل العائد الذي تدفعه الحكومة على طرح السندات وهو ما توضحه المعادلة التالية:

$$B=[G+B-T(Y+B)].....(12)$$

M الرصيد النقدي وهو دالة في كل من:

$$M=L[R,Y,M+(B/R)+K].....(13)$$

حيث R معدل العائد الإسمي على الدين، K رصيد رأس المال ويعتبر كل من $R=H(B,K)$ ، $Y=F(B,K)$ هي حلول لمنحنى IS-LM في الدخل وسعر الفائدة

وقد عبر عن دالة الاستثمار

$$I=i(R,k).....(14)$$

في الاجل الطويل يفترض النموذج أن الاستثمار يساوي صفر $I=0$ ، ومن ثم $C+G=Y$ ويتحقق الشرط الكافي للاستقرار طالما أن هناك أرصدة لتمول الإنفاق العام، فقد يزيد الإنفاق عن الإيرادات الضريبية المحصلة ويحقق المجتمع الاستقرار طالما وجد من اصدار السندات ما يغطي هذا الإنفاق، وهو ما توضحه المعادلة التالية في الشرط الكافي للاستقرار:

$$F_B > (1-T)/T.....(15)$$

حيث أن F_B أثر المضاعف من زيادة عدد السندات، وبالتالي تصبح معادلة الاستقرار كالتالي¹:

$$dB/dG > 0 \text{ if } F_B > (1-T)/T.....(16)$$

¹ - عيبر محمد ثروت حسين، مرجع سابق ، ص36.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

حيث أن dB/dG التغيير في طرح السندات عندما يتغير الإنفاق الحكومي

وتفسر المعادلة (16) وضع التوازن المستقر فقد يكون الإنفاق أكبر من الضرائب، وبالتالي يتم تمويله من خلال إصدار سندات، فزيادة الإنفاق الحكومي يزيد من الطلب على السندات، أي أنه يمكن تمويل الإنفاق الحكومي وبالتالي يعتبر وضع توازن مستقر والعكس صحيح.

وحتى يتحقق التوازن في حالة كون $dB/dG < 0$ يتطلب ذلك أن تحقق فائض يزيد عن الإنفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في إصدار السندات لا تكفي الزيادة المتحققة في الإنفاق العمومي، وبالتالي مضاعف الغنفاق الحكومي سيكون سالبا لأن في هذه الحالة لن يكفي طرح السندات لسداد هذا الإنفاق. وفي هذه الحالة فإن التغيير في الدخل الناتج عن التغيير في الإنفاق dY/dG في جزء منه يتوقف على الضرائب التي تقطع من هذا الدخل وتمول الإنفاق.

$$dY/dG = (1 - (1 - T)dB/dG)/T \dots \dots \dots (17)$$

أما التوازن في الأجل الطويل، فبافتراض أن ثروة الأفراد في ظل التوازن في الأجل الطويل في النموذج الأول والثاني والتي يكون فيها الإدخار الخاص مساوي للصفر تكون على شكل: $W = K + B + M$

حيث أن W ثروة الأفراد الحقيقية وهي تعبر عن مضاعف دخل عنصر العمل المتاح، كما انها مجموع كل من رأس المال K والدين الحكومي الإسمي ذات فوائد B والرصيد النقدي M .

ففي ظل وضع توازن مستقر عند المستوى Y ، فالعامة لديهم مستوى مرغوب من الثروة W ، بعضا منه يكون على شكل رصيد نقدي ثابت M/W ، وبعضا منه يكون في شكل رأس مال K يعطي عائدا مساويا لـ R أما باقي ثروة العامة يتمثل في دين حكومي غير نقدي B . ومعادلة توازن الميزانية يتطلب من الحكومة أن يكون B ثابت.

وتكون الميزانية متوازنة في الأجل الطويل، في حال تساوى الإنفاق مع معدل الضريبة وبالتالي يكون التوازن في النموذج الأول:

$$G - \theta Y = B = 0 \dots \dots \dots (18)$$

أما التوازن في النموذج الثاني:

$$G + R(1 - \theta)B - \theta Y = 0 \dots \dots \dots (19)$$

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

فالعائد من الضريبة يستطيع أن يغطي الغنفاق المتمثل في الاجور ودخول رأس المال وفوائد الدين.

وما يمكن أن نستخلصه من نموذج Blinder and Solow رغم الإختلاف الجوهرى ما بين الكينزيين والكلاسيك في دور الدولة، إلا أن هناك اتفاق بينهم في مفهوم الاستدامة المالية حيث أظهر أن التوازن في الأجل الطويل يتحقق عندما يؤول الدين إلى الصفر ، ومن ثم يتفق مع الفكر الكلاسيكي في إيمانهم بعدم التمويل البونزى.

2- النموذج الكينزي الديناميكي: نموذج الكينزي الديناميكي (The Dynamic Keynesian Model) الذي اقترحه (Alberto Bagnai)، والذي وضع شروط الحدود الدين الذي يحقق الاستدامة، مشتقا إياه من نموذج Solow وBlinder الذي اهتم بسلوك الحكومة في الإنفاق العام ودورها المنتج في الاقتصاد، الطريقة التي تمول بها الحكومة إنفاقها كما وضع الشرط الكافي للتوازن المستقر في الأجل الطويل، الذي يتحقق طالما وجدت أرصدة من الضرائب أو السندات تمول أي إنفاق عام بشكل يؤول فيه الدين العام إلى الصفر وانطلاقا من هذا النموذج توصل Bagnai إلى الشرط الضروري لتحقيق التوازن الديناميكي من خلال تحديد قيمة حرجة توصل لرصيدين بعض الدول الأوروبية تكون دالة لعدد من المتغيرات باعتبارها أداة لتقييم الاستدامة المالية، ممثلا إياه في المعادلة التالية¹:

$$[\tau-r(1-\tau)W+\alpha \quad (1-\tau)]+\frac{L}{L1y} \left[B+y\frac{\alpha}{r} \right]>0$$

حيث أن τ : هي معدل الضريبة

w نسبة الثروة إلى الناتج،

α : نصيب رأس المال من الناتج

r : معدل العائد الحقيقي الذي يتم الحصول عليه في الفترة التالية نتيجة لتأجيل استهلاك وحدة في الفترة الحالية

L : النصيب المرغوب فيه من النقد لدى محفظة المستهلك

L_1 : المشتقة الأولى للطلب على النقود في ظل سعر الفائدة الحقيقي.

وشرط الاستقرار يعتمد على رصيد الدين العام في قيمته الحقيقية B ، والتي تعبر عن حدود الدين، والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{B}{y} < b^* \equiv - \frac{[\frac{r}{1-r} - rw + \alpha] \Psi + \alpha}{r}$$

حيث أن Ψ : هي صافي مرونة الطلب على النقود لمعدل الفائدة.

¹ - شيبى عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 291.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ ان حدود الدين تزيد مع قدرة الدولة على زيادة معدل الضريبة τ ، إرتفاع قيمة Ψ انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، وزيادة ثروة الأفراد. بينما ستخفض حدود الدين مع زيادة نصيب رأس المال من الناتج.

ونخلص من هذا المبحث ان الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيكي والكينزي اتفقوا أن الاستدامة المالية هي قدرة الدول على الإستمرار في سداد الإلتزامات المالية، وأكدوا أن الضرائب هي المورد الأساسي لتسديد الديون وعدم ايمانهم بالتمويل البونزي، لكنهم اختلفوا في كيفية تحقيق الاستدامة المالية، فالكلاسيك اعتنقوا مبدأ التوازن الحسابي وقيام الفواض الأولية لسداد الدين، أما النيوكلاسيك فأكدوا أن الإنتاجية الحدية الموجبة في الاقتصاد قادرة على تسديد الدين، وهذا من خلال ترابط بين الوحدات المتدخلة في الاقتصاد فالمدخرات توجه إلى الاستثمارات المنتجة والتي تولد الدخل ما يضيف إلى الحصيلة الضريبية التي تستخدم في تسديد الديون، وهذا كله في إطار محدودية دور الدولة. أما الكينزيون فركزوا على حتمية تدخّل الدولة في الاقتصاد لدفعه نحو مراحل التشغيل الكامل من خلال إمكانية حدوث عجز في الميزانية وتمويله عن طريق القروض العامة في ظل حكومة رشيدة التي توجه الدين العام إلى الاستخدامات المنتجة وتضع حدودا لهذا الدين تلتزم بسدادها فيما بعد.

المطلب الثالث: الاستدامة المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية

الفرع الأول: الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي

تؤثر الاستدامة المالية على الأوضاع الاقتصادية وعلى الأداء الاقتصادي للدول من عدة طرق، فيمكن أن ينعكس على تكلفة رأس المال وعلى إصدار ديون جديدة فإذا كان الوضع المالي للحكومات غير مستدام، سيزداد عنه وجود قيود في الإقراض وارتفاع تكلفته وهذا بسبب تخوف الجهات المقرضة من الوضع المالي لتلك الدول.

قد يتصور من الوهلة الأولى أن استدامة المالية العامة ومستوى الدين العام له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي في حين أن هذا التأثير لن يكون مباشرا بل يعتمد على ما يحصل في باقي أجزاء قيد الموازنة الحكومي، فالدراسات التطبيقية التي عملت على السياسة المالية والنمو الاقتصادي توصلت إلى أن تركيبة الإنفاق العام وتركيبية الضرائب تؤثر على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال فإن الزيادة في مستوى الدين الحكومي لتمويل برامج البنية التحتية له تأثير مختلف على النمو من الديون لمستخدمة لتمويل نفقات الرعاية الاجتماعية، وبالمثل فإنه من المفترض أن الزيادة في مستوى الدين العام سيبدد عن طريق الزيادة المستقبلية في الضرائب، وعليه فتركيبية الزيادة الضريبية تؤثر أيضا على معدلات النمو المستقبلية¹.

¹-Robert A Buckle and Amy A Cruickshank, *The Requirements for Long-Run Fiscal Sustainability*, New Zealand Treasury Working Paper 13/20, New Zealand, 2013, p.13.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

إن استدامة المالية العامة يمنح للحكومات المرونة في الاقتراض بسبب العجوزات المؤقتة في الميزانية، دون الحاجة إلى خفض برامج الإنفاق أو رفع معدلات الضرائب، فوجود اليقين حول برامج الإنفاق الحكومي سيسمح للأفراد للتخطيط لاستثماراتهم الخاصة، كما أن وجود وضع مالي مستدام يسمح للحكومات بمزيد من المرونة في التوسع في الإنفاق خلال فترات الإنكماش الاقتصادي، كما يسمح انخفاض الدين الحكومي للسياسة المالية بأن تؤدي دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار المالي خلال فترات الركود الاقتصادي وتقلل من حدة الدورات الاقتصادية¹.

الفرع الثاني: الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال تتأثر الاستدامة المالية بمايلي:

- درجة تطور الأسواق المالية،
- القدرة على التنبؤ بالمخاطر؛
- وقدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات جوهرية وتدعيم الديون

وتعتبر الدول التي يكون فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً أكثر عرضة إلى اضطرابات السوق ، كتغيير فارق أسعار الشراء وأسعار البيع للسندات الحكومية وتغيير أسعار الفائدة، فلا تعتبر السياسة المالية مستدامة إذا كان هناك دين عام تراكمي بشكل مفرط، بالإضافة ذلك تتطلب الاستدامة المالية التجنب المفرط للزيادة في الديون لما ذلك من تأثير على الأجيال القادمة، فمن منظور ما بين الأجيال يعتبر الدين الحكومي إتمام إجباري ينتقل من جيل إلى جيل، ومن خلال قيد الموازنة الحكومي الذي رأيناه سابقا فمتوى الدين يكون مستهدفا فإذا كان هذا الدين مرتفعا فهذا يعني ان هناك زيادة في الضرائب وتخفيض في النفقات للأجيال القادمة أي تحميل عبئ القرارات المعمول بها في الوقت الحالي والتي تؤثر على العدالة الاجتماعية بين الأجيال، مما يجب على الجيل المستقبلي استقطاع جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض.

فإذا أخذ كل جيل بعين الاعتبار الرفاه الاجتماعي للأجيال المقبلة فيما يخص قرار الإدخار والوصاية، فإن مستوى الدين العام لن يؤثر على العدالة بين الأجيال، كذلك إذا استفادت الأجيال القادمة من الإنفاق الحكومي الحالي على سبيل المثال إنفاق الحكومة على الأصول طويلة الأجل مثل البنية التحتية أو زيادة الإنتاجية في الإنفاق على التعليم وتنمية المهارات والقدرات، فإنه من المتوقع أن تقوم الأجيال القادمة من دافعي الضرائب في المساعدة تمويله، وبهذا يسمح بتحويل تكاليف الدين العام إلى الأجيال المستقبلية التي تسفيد من الإنفاق الحالي².

1 - ibid, p 13-14.

2- ibid,p15.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

كذلك وجب مراعاة أن المستوى الامثل للديون الحكومية عبر الأجيال لا يمكن تقييمها على أساس التحليل الاقتصادي فقط إذ تحتوي على أحكام قيمة اخرى كالموازنة بين رفاهية الأفراد على مر الزمن وإذا كان للحكومات عبر الزمن لديها هدف توزيع الموارد أكثر تكافؤ بين الأجيال أو زيادة الدخل، فقد يكون زيادة مستوى الدين العام وسيلة لذلك.

الفرع الثالث: الدين العام والاستدامة المالية:

ينسب رصيد الدين إلى القدرة على السداد التي يمثلها الناتج المحلي الإجمالي لأنه مقياس الإمكانية الاقتصادية الكلية، أو إلى إيرادات الموازنة العامة، أو صافي القيمة الحالية للدين إلى إيرادات الموازنة. والأخير يلخص أثر النمط الزمني للسداد فالدين الذي يسدد في 20 سنة قيمته الحالية أقل منها عندما يسدد في عشر سنوات. وأيضاً أسعار الفائدة على الدين، أن كانت أقل أو أكثر من سعر الخصم، في الحالة الأولى تكون القيمة الحالية أدنى من القيمة الحاضرة لحظة الابتداء والعكس في الحالة الثانية. ويقاس عبء الدين الخارجي، أيضاً، بنسبته إلى الصادرات أو القيمة الحالية للدين الخارجي إلى الصادرات؛ وتعد نسبة الديون قصيرة الأمد إلى الاحتياطيات الدولية من المؤشرات المهمة في سياسة المديونية الخارجية. وأحياناً يضاف دين القطاع الخاص للجهات الأجنبية المضمون من الحكومة في بسط جميع النسب.

ومن بديهيات الحساب إذا كان سعر الفائدة الحقيقي أدنى من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي فإن نفقات الخدمة لحجم معين من الدين تنخفض نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعزز الاستدامة. ولا تكفي هذه النسب للتعرف على استدامة الدين، ويتطلب التحليل الشامل اعداد تقديرات مستقبلية للموازنة العامة وميزان المدفوعات وإضافة تدفقات المديونية ومتابعتها إلى نهاية آجال الدين الحالي لفهم شروط الاستدامة وآثار المديونية. وتكون التدفقات في ميزان المدفوعات شاملة لحركات رأس المال والتدفقات المالية لمعرفة التغير في الاحتياطيات الدولية في السنوات المشمولة بالتقديرات. كما ان تحليل استدامة المديونية لا يقتصر على الديون القائمة لحظة الابتداء إنما القروض المستقبلية. وينتهي التحليل إلى بيان مدى تجاوز الدين للقدرة على السداد ثم اقتراح المعالجات ومن بينها خفض المديونية للبلدان الفقيرة او متوسطة الدخل بتعاون الدائنين، ومنهم دول نادي باريس والدول الأخرى، بل وحتى القطاع الخاص يضطر إلى قبول خفض ديونه على الدولة المعسرة في سياق ما يسمى إعادة الهيكلة¹.

ويستفاد من الوقائع ان اغلب البلدان المدينة لا تتحرر من دينها والناجحة منها هي التي تتمكن من الحفاظ على حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن النطاق الآمن دون

1 - أحمد إبرهيه علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الإصدار 46، الجامعة المستنصرية، العراق، 2015، 8.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

الوصول إلى الفشل كما في حالة اليونان وبلدان أمريكا اللاتينية، الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في الثمانينات، والأرجنتين مطلع القرن الواحد والعشرين. وغالبا ما يشار إلى رغبة الحكومة بالتسديد فعلا والتي قد تفوق أهمية إمكانية التسديد.

ولا تعد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لوحدها دليلا على خطر الفشل في التسديد أو تعثر إعادة التمويل. فقد ازدادت هذه النسبة في اليابان إلى أكثر من 240 بالمائة بأجمالي الدين، وربما حوالي 150 بالمائة بالصافي، ومع ذلك لم تنزع الثقة بقدرة الحكومة اليابانية على استدامة المديونية والوفاء باستحقاقات الدائنين وحفظ حقوقهم. بينما فشلت دول أمريكا اللاتينية، البرازيل والمكسيك، في الثمانينات مع نسب دين إلى الناتج المحلي الإجمالي بحدود 50 بالمائة¹

ومن الصعب على الحكومات الالتزام بسقف للمديونية إلا اضطرارا ويذكر ان الكونغرس عدل سقف المديونية 90 مرة منذ عام 1940 ولم تأتي كل تلك التعديلات نتيجة لتغيرات الأسعار واسعار الفائدة والثقل النسبي للدين. ومن تلك التعديلات عشر مرات بين عامي 2001 و 2014 . وحيانا يقصد من سقف الدين الضغط على الحكومة لخفض الأنفاق. في البلدان النامية نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ادنى مما هي عليه في البلدان المتقدمة بفارق كبير، بينما تصنف بجدارة ائتمانية اوطأ. ويفسر التباين، أنف الذكر، بالحد المالي المنخفض في البلدان النامية مقارنة بالمتقدمة. ويعرف الحد المالي بأقصى دين تستطيع الحكومة او ترغب بخدمته. والمهم ضمان استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي او انخفاضها وبذلك تكون استدامة الدين واستدامة المالية العامة ممكنة. والمشكلة عندما يواجه الاقتصاد حالة عدم إمكانية زيادة الفائض الأساسي، سياسيا او اجتماعيا، لمواجهة نفقات خدمة الدين الخارجي عند ذاك يصبح الإفلاس لا مفر منه والحل في إعادة هيكلة المديونية. أما عند ملاحظة زيادة المديونية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوجد فرصة، سياسيا واجتماعيا ، لزيادة الفائض الأساسي لحل المشكلة يقال الدين مستدام، لكن عدم الاستدامة باقية في السياسة المالية.

ولأن الفائض الأساسي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات في دراسة الاستدامة فمن المفيد للسياسة المالية معرفة محدداته من التجربة الدولية وقد تبين: إنه يرتبط إيجابيا بالمديونية وهو المتوقع وهذا الارتباط يعكس تماثل السياسات وهو ليس انعكاسا لعلاقة سببية إذ لا بد للحكومة من الاستعداد لمواجهة نفقات خدمة الدين بزيادة الفائض الأساسي. ويزداد الفائض الأساسي خاصة عندما يجتاز الدين عتبة 78 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر مستمد من بيانات 50 دولة في تلك السنوات. كما يرتبط الفائض

¹ - المرجع نفسه، ص9.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

الأساسي طرديا بمعنوية إحصائية مقبولة او عالية مع نسب التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي والتضخم والإيرادات¹.

ومن المعلوم ان النسبة المرتفعة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تجعل الاقتصاد أكثر عرضة لمخاطر تدوير الدين لأن ارتفاع سعر الفائدة يرفع نفقات خدمة الدين ويستدعي فائضا اساسيا اكبر وعندما تتعذر زيادة الفائض الأساسي ينمو وترتبط استدامة المديونية بالقدرة على تدوير الديون، والفشل هو لحظة تعثر التدوير وتدل صعوبة التدوير على الجدارة الائتمانية الواطنة للجهة المقترضة في تقدير المقرض المحتمل. وقد لا يصل تراجع الجدارة الائتمانية إلى حد العجز التام عن الاقتراض بيد أن كلفة الدين ترتفع كثيرا ومن هذه الزاوية تصبح الاستدامة مهددة ايضا كما حصل لليونان.

المبحث الثالث: مقاربات قياس وتقييم الاستدامة المالية.

توجد مجموعة من المداخل والمقاربات لتحديد وتقييم الاستدامة المالية للدول، نذكر منها المقاربة المحاسبية التي تعتمد على حساب بعض المؤشرات، والمقاربة القياسية والتي تنطلق من قيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة.

تعتمد المقاربة المحاسبية على مؤشرات الاستدامة المالية التي تقارن فيه ما بين الأوضاع الحالية والأوضاع المستقبلية التي تتحقق عندها الاستدامة المالية، ويتم تقدير الفجوة بين كل من الوضعيين واتساع الفجوة يعتبر مؤشر للبعد عن الاستدامة، أما المقاربة القياسية فاهتمت باختبار سلوك السلاسل الزمنية لقيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة.

المطلب الأول: المقاربة القياسية لتقييم الاستدامة المالية

يعرض الأدب الاقتصادي القياسي ثلاث منهجيات لتقييم الاستدامة المالية ، أين تستخدم سلاسل زمنية ماضية للمتغيرات المكونة لقيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة، حيث تعتمد المنهجية الأولى على خاصية السكون واختبارات جذر الوحدة، أما المنهجية الثانية فقد

¹ - أحمد إبريهي علي، مرجع سابق، ص 10

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

أضافت اختبارات التكامل المشترك وهذا للتحقق من شرط العرضية ومدى احترام قيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة.

أما المنهجية الثالثة فهي تقدير دالة الفعل المالي، والتي شككت في قدرة المنهجين المذكورة أعلاه على تقييم الاستدامة بشكل جيد، أين اعتبر¹ bohn أنه من الصعب جدا رفض وجود جذر الوحدة في سلسلة الدين العام، كما انه يمكن أن يتحقق قيد الموازنة دون أن يكون هناك تكامل مشترك بين متغيراته، وقد أضاف² Cuddington أن المنهجين الأولان يتطلبان سلسلة زمنية طويلة وهو مطلب قد يكون غير واقعي في العديد من الدول النامية نظرا لأن البيانات ضعيفة نسبيا فيما يتعلق بالفترة الزمنية والدقة .

الفرع الأول: قيد الميزانية ما بين الأزمنة

يعتبر قيد الأزمنة ما بين الأزمنة (intertemporal budget constraint) من أكثر الاختبارات المستخدمة في تحليل الاستدامة عند الكلاسيك حيث تفرض قيود على قدرة الحكومة على الاقتراض بشكل غير محدد، وذلك عن طريق الاشتراط بأني صافي الديون الأولية مضاف إليها القيمة الحالية للإنفاق المتوقع في المستقبل يجب أن يكون مساويا أو أقل من القيمة الحالية لإيرادات الحكومة المستقبلية المتوقعة، ويعبر عنها بالمعادلة التالية للفترة الزمنية³(t):

$$B_{t+1} = (1+r) B_t + G_t - T_t = (1+r) B_t - S_t \dots \dots \dots (20)$$

حيث تمثل G: الإنفاق العمومي
S: الفائض الأولي
T: إيرادات
الضرائب

B: الدين العام الحكومي
r: معدل الفائدة على الدين العمومي

وتعبر المعادلة (20) عن قيد الميزانية ما بين الأزمنة لفترة زمنية t ويوجد قيد مماثل للفترة t+1, t+2, t+3... وبحل المعادلة باستخدام عمليات تكرارية (Forward substitutions) في الزمن يعطي لنا مايلي:

$$B_t = (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-1} B_{t+1} \dots \dots \dots (21)$$

$$B_t = (1+r)^{-2} S_{t+2} + (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-2} B_{t+2} \dots \dots \dots (22)$$

¹ Bohn, H. "Are Stationarity and Cointegration Restrictions Really Necessary for Intertemporal Budget Constraint?", Journal of Monetary Economics 54, pp 1837-1847, 2007

² -Cuddington, J.T. "Analyzing the sustainability of fiscal deficits in developing countries", Policy Research Working Paper Series 1784, The World Bank, 1997.

³ -Nzaramba liliane, **measuring fiscal sustainability of African Economics**, master thesis(not published, University of the Witwatersrand, South AFRICA, 2015, p9.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

و سنحصل على قيد الموازنة ما بين الأزمنة من خلال n من الفترات والمعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^n (1+r)^{-i} S_{t+i} + (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (23)$$

وعنما تؤوول n إلى ما لانهاية ∞ سنحصل على مايلي :

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} + \lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (24)$$

إن الشرط الأساسي والكافي للإستدامة المالية هو أن تؤوول القيمة المتوقعة للدين العام عندما تؤوول n إلى ما لانهاية تساوي الصفر، وهو ما يعرف بشرط العرضية (transversality condition)، ويمكن التعبير عن هذا الشرط بالصيغة:

$$E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} = 0 \dots \dots \dots (25) \lim_{n \rightarrow \infty}$$

ويشير شرط العرضية إلى عدم السماح بالتمويل البونزي (Ponzi) (no ponzi games are allowed) أي عدم إصدار ديون جديدة لمقابلة مدفوعات فوائد الدين وأقساطه، يعني هذا الشرط أن الدين الجاري هي متعادلة مع الفوائض الحالية والمستقبلية المتوقعة المخصصة للرصيد الوالي للميزانية، وهذا ما يشير ضمناً إلى أن قيد موازنة الحكومة يصبح في مدى القيمة الحالية بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} \dots \dots \dots (26)$$

تعرض الأدبيات الاقتصادية القياسية في تقييم الاستدامة المالية التي اعتمدت على قيد الميزانية ما بين الأزمنة، ثلاث منهجيات في إختبار شرط العرضية أو ما يعرف بعدم التمويل البونزي

اعتبر كل من Flavin¹ و Hamilton¹ أن استقرار سلسلة الرصيد الأولي للميزانية S_t والدين العام B_t هو شرط كافي لتحقيق الاستدامة المالية، وبالتالي لن يكون هناك تمويل بونزي

يرى Trehan and Walsh² أن الشرط الضروري والكافي لتحقيق الاستدامة المالية هو وجود تكامل مشترك بين العجز الأولي للميزانية والدين العام، أي تحقيق شرط العرضية.

¹ - Hamilton, J.D. and Flavin, M.A. **On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing**, *American Economic Review*, Vol. 76 September, 1986, pp. 809-819

² - Trehan, B. and Walsh, C., **Testing Intertemporal Budget Constraints: Theory and Applications to U. S. Federal Budget and Current Account Deficits**, *Journal of Money, Credit and Banking* 23, Ohio state University press, 1991, pp 206-223.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

ومن خلال المعادلة رقم (1) ومع افتراض أن سعر الفائدة ثابتا عبر الزمن يمكن صياغة مايلي:

$$B_{t+1} = +G_t - T_t + B_t + \dots \dots \dots (27)$$

وهذا يعني أن:

$$B_{t+1} - B_t = G_t - T_t = S_t \dots \dots \dots (28)$$

ويتم إختبار الاستدامة المالية لقيد الموازنة ماين الازمنة من خلال معادلة الانحدار التكامل المتزامن التالية¹:

$$S_t = \alpha B_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (29)$$

حيث أن: $0 < \alpha$

أما كل من ²Hakiko and rush و ³haug ، افترضوا أن كل من النفقات والإيرادات هي متغيرات ساكنة من الدرجة الأولى، كما أن وجود تكامل متزامن ما بين كل من الإيرادات والنفقات العامة مع معامل تكامل مشترك من الشكل (1,-b) بالإضافة إلى أن: $0 < b \leq 1$ هو شرط أساسي لتحقيق شرط العرضية وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية. من خلال المعادلة رقم (24) وبأخذ الفروق الأولى للمعادلة نجد مايلي:

$$\Delta B_t = \sum_{i=1}^{\infty} [(1+r)^{-i} (\Delta R_{t+j+1} - \Delta G_{t+j+1})] + \lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n(-1)} \Delta B_{n+1} \dots \dots \dots (30)$$

حيث أن R_t : تمثل الإيرادات الحكومية G_t : تمثل النفقات العمومية

بافتراض ثبات سعر الفائدة حول متوسطها، وباستعمال متغيرات مساعدة حيث أن: $E_t = G_t + (r_t - r) B_{t-1}$ كما أن $GG_t = G_t + r_t B_{t-1}$ ، وبافتراض أن عدم وجود التمويل البونزي في المعادلة رقم (11) محققة يمكن صياغة مايلي:

$$GG_t - R_t = \sum_{i=1}^{\infty} [(1+r)^{-i} (\Delta R_{t+j+1} - \Delta E_{t+j+1})] \dots \dots \dots (31)$$

ويتم استخدام المعادلة التالية لاختبار شرط الاستدامة لقيد الميزانية ما بين الأزمنة⁴:

¹ - Nzaramba liliane, op.cit,p10.

² - Hakkio, C. and Rush M, *Is the budget deficit too large?*, *Economic Inquiry* 59,1991. pp 429-445.

³ -Haug Alfred A, *Cointegration and Government Borrowing Constraints: Evidence for the United States*, *Journal of Business & Economic Statistics*, Vol 9, No 1, 1991, pp 97-101.

⁴ - Nzaramba liliane, op.cit,p11.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

$$R_t = \alpha + b GG_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (32)$$

وقد استخدم كل من Quintos¹ و martin المعادلة رقم (13) لاختبار شرط الاستدامة المالية وقد ميز كوينتوس بين نوعين من الاستدامة المالية وهي كالتالي:

- استدامة قوية (strong sustainable) إذا وجد تكامل مشترك بين كل من النفقات والإيرادات من الشكل (1,-b) ويكون معامل المعادلة b رقم (13) يساوي الواحد b=1.
- استدامة ضعيفة (weakly sustainable) إذا وجد تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات ويكون المعامل b محصور بين الواحد والصفر $0 < b < 1$ ، اما إذا كان المعامل b المعامل $b=0$ فهذا يعني عدم وجود استدامة مالية.

الفرع الثاني: دالة الفعل المالي:

إن دالة الفعل المالي هي قاعدة أو وسيلة تساعد الحكومات على التوقع والتحضير لرد الفعل إذا ما حدثت هناك تغييرات واضطرابات في متغيرات الاقتصاد الكلي، فامتلاك دالة فعل مالي صحيحة وسليمة يجعل كل من السياسة المالية والمالية العامة محكمة ومستقرة. اتفق الباحثون على أن هدف السياسة المالية هو معالجة التقلبات الدورية لاقتصاد ما أو للحفاظ على استدامة المالية العامة، وهذا من خلال دالة الفعل المالي التي صممت من أجل وصول السياسة المالية لأهدافها².

إن أهم فرضية سيتم اختبارها بعد تقدير دالة الفعل المالي، تتعلق بالطريقة التي تعدل بها الحكومة الرصيد الأولي للميزانية استجابة للتغيرات التي تحدث في مستوى الدين العام، حيث توجد مجموعة من الإجراءات التصحيحية التي تبين ما إذا كانت الحكومات قد قامت بها من أجل الامتثال وتحقيق قيد الموزانة الحكومي ما بين الأزمات الخاص بها، من خلال تحليل العلاقة بين الرصيد الأولي للميزانية والدين العمومي، ويفترض أن الرصيد الأولي للميزانية يتجاوب إيجابياً مع الدين العمومي وهذا ما يمكن ان يعطي إشارة أن الحكومات قد اتخذت الإجراءات الضرورية للوصول إلى تحقيق الاستدامة المالية للمالية العامة و ضمان استدامة حركية الدين العام عبر الزمن.

إن أصل دالة الفعل المالي ليس معقدا كأصل دالة الفعل النقدي، فمعظم دوال الفعل المالي مشتقة من قيد الموزانة الحكومي بين الأزمات:

$$B_t = (1+r) B_{t-1} - S_t \dots \dots \dots (33)$$

1 - Quintos Carmela E. Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts, Journal of Business Economic Statistics 13,1 195, pp. 409-417

2 - Artem Vdovychenko, fiscal policy reaction function and sustainability of fiscal policy in Ukraine, Working Paper No E16/07, Economics Education and Research Consotium, Ukraine, 2016, p6.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

حيث أن S: الرصيد الأولي للميزانية B: الدين العام الحكومي r: معدل الفائدة على الدين العمومي

هناك مقاربتين لدراسة السياسة المالية إنطلاقاً من قيد الموازنة الحكومي، في المقاربة الأولى يتم توصيف السلوك المالي من خلال دالة الفعل المالي اعتماداً على نموذج يتم التوصل إليه من خلال محاكاة متكررة التي تؤثر على السلوك المالي واحتمالات التغيير في هذه المتغيرات، وقد اتبع هذه المقاربة العديد من الباحثين الاقتصاديين منهم¹ Penalver and Thwaites (2006) و Budina and Wijnbergen²(2008).

وفي الواقع فإن معظم الباحثين على دالة الفعل المالي يتبعون المقاربة الثانية والتي تعتمد على الدراسات الأمبريقية، وفي هذه المقاربة استعمل الباحثون الطرق القياسية لدراسة بين المتغيرات التابعة والتي عادة تكون فائض أو عجز الميزانية الأولى والمتغيرات المستقلة والتي هي أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المأخوذة من قيد الموازنة الحكومي، بالإضافة إلى متغيرات أخرى سياسية ومؤسسية. في هذه المقاربة، دالة الفعل المالي اشتقت من قيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة كما يتم إضافة متغيرات أخرى إلى دالة الفعل المالي مع تبرير وتفسير سبب الإضافة.

اعتمد Bohn (1998) في تحليله للرصيد الأولي وردة فعله في التغيير في الدين السيادي الناتج عن الصدمات الاقتصادية، واعتبر أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا ما تفاعلت بشكل منهجي حول التغيير في الدين العام بتعديل الرصيد الأولي. بنى Bohn³ دالة الفعل المالي إنطلاقاً من فرضيات سلاسة العبئ الضريبي لBarro، وأضاف لقيد الموازنة الحكومي متغيران وهما الإنفاق الحكومي المؤقت (GVAR) ومؤشر مناخ الأعمال (YVAR)، وكانت دالة الفعل المالي لBohn على الشكل التالي:

$$s_t = d_t \rho + \alpha_0 + \alpha_G GVAR_t + \alpha_Y YVAR_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (34)$$

حيث أن d_t نسبة الدين للناتج المحلي s_t نسبة الفائض الأولي للناتج المحلي

أما⁴ De mello 2005 فقد أضاف العامل النقدي كمتغير بالإضافة إلى الرصيد الأولي والدين العمومي في قيد الموازنة الحكومي للحصول على دالة الفعل المالي وربطها بدور

¹ -Penalver, A & Thwaites, , 'Fiscal rules for debt sustainability in emerging markets: the impact of volatility and default risk', Bank of England, Working Paper No. 307, 2006.

² -Budina, N & Wijnbergen, 'Quantitative Approaches to Fiscal Sustainability Analysis: A Case Study of Turkey since the Crisis of 2001', World Bank Economic Review, vol. 23, no1., 2008, pp.119-140.

³ -Bohn, H, 'The Behavior of U.S. Public Debt and Deficits', The Quarterly Journal of Economics, vol. 113, no.3, 1998, pp. 949-963..

⁴ -Luiz De Mello. 'Estimating a Fiscal Reaction Function: The Case of Debt Sustainability in Brazil'. Applied Economics, Taylor & Francis (Routledge), 2008, 40(03), 2008 pp.271-284.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

النقود وأثرها على المتغيرات الأخرى خاصة الدين العمومي و الفائض أو العجز الموزاني، وأخذت دالة De mello الشكل التالي:

$$Pb_t+(r_t-\eta_t)d_{t-1}=\Delta d_t+\Delta m_t+(\pi_t+\eta_t)m_t.....(35)$$

حيث أن Pb_t نسبة الرصيد الأولي للنتاج المحلي d_t نسبة الدين للنتاج المحلي

r_t : معدل الفائدة الحقيقي m_t : نسبة القاعدة النقدية للنتاج المحلي η_t : معدل النمو

أما كل من (2008) Budina and Wijnbergen¹ فقد أضافو متغير اصدار النقود حيث افترضوا أن الفرق بين قيمة إصدار النقود وتكلفة طباعتها هو مصدر دخل للحكومات وبالتالي اضافوها لقيود الموازنة الحكومي للحصول على دالة فعل مالي وكان شكلها كالآتي:

$$b_t=b_{t-1}(1+i)-(ps_t+se_t).....(36)$$

حيث أن: b_t ، ps_t ، se_t ويمثلون على التوالي كل من مستوى الدين، الفائض الأولي، رسوم سك العملات ومعدل الفائدة.

وإنطلاقاً من المعادلة رقم (33) يمكن اشتقاق المعادلة رقم (37) للتعبير عن مستوى المديونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتم إغفال الوقت من المعالم r و g لمنع الفوضى:

$$\Delta(B/Y)_t = ((r - g)/(1 + g))(B/Y)_{t-1} - (S/Y)_t.....(37)$$

من خلال المعادلة (37) يمكن استخراج الصيغة المعروفة للرصيد الأولي الذي يبقي نسبة الدين الحكومي للناتج الاجمالي المحلي دون تغيير أن الفائض الأولي للفترة الزمنية t تساوي قيمة الدين للفترة الزمنية $t-1$:

$$(S/Y)_t = ((r - g)/(1 + g))(B/Y)_{t-1}.....(38)$$

وإذا انطلقنا من وضع نعتبر فيه مستويات الدين مقبولة، يمكن اعتبار المعادلة رقم (38) كقاعدة مالية، حيث تحدد هذه القاعدة نسبة الرصيد الأولي للنتاج المحلي المطلوب للحفاظ على نسبة الدين للناتج الاجمالي المستهدف ، وهذا مايبين أهمية عامل الرصيد الاولي للميزانية في تخفيض الدين العام ، فإذا كان قيمة الرصيد الاولي ضعيفة فالدين العام في الفترة المقبلة سيكون أكبر وهذا ما ينتج عنه تراكم للديون ووقوع في أزمة ديون عامة في

¹ -Budina, N & Wijnbergen, SV, 'Quantitative Approaches to Fiscal Sustainability Analysis: A Case Study of Turkey since the Crisis of 2001', *World Bank Economic Review*, vol. 23, no.1, 2008 pp.119-140.

² -Burger, Pand othres, *Fiscal sustainability and the fiscal reaction function for South Africa*, IMF Working Paper No. 11/69, Mar.2011,p7.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

المدى الطويل إذا لم يتم تسديده من خلال الرصيد الأولي، ولدراسة السلوك المالي للحكومة يمكن تقدير دالة الفعل المالي على الشكل التالي:

$$(S/Y)_t = \alpha(B/Y)_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (39)$$

حيث α : هي معلمة التي تحدد العلاقة بين متغيرات المعادلة.

كما يمكن إضافة فجوة الناتج المحلي الإجمالي \hat{Y} إلى الجانب الأيمن أيضا للمعادلة كمتغير تحكم للسماح باحتمال أن تسعى الحكومة إلى تحقيق استقرار الطلب على المدى القصير، وبالتالي تصبح دالة الفعل المالي كمايلي:

$$(S/Y)_t = \alpha_1 + \alpha_2(B/Y)_{t-1} + \alpha_3(\hat{y})_t + \varepsilon \dots \dots \dots (40)$$

لاحظ Amir Kia¹ أن أهم مشكلة تواجه دراسة الاستدامة المالية في الدول النامية، أن النظم الضريبية في هذه البلدان غالبا تكون غير متطورة وعلاوة على ذلك فإن إيرادات الضرائب ليست المصدر الوحيد للدخل، وهذا ماينطبق على البلدان المنتجة للغاز والنفط وبالتالي فإن مجرد فحص العلاقة بين الإيرادات والضرائب قد يكون مضللا، وقد أضاف متغير الإيرادات النفطية ENRG في دراسته لدالة الفعل المالي لإيران، وبالتالي ستصبح دالة الفعل المالي الأساسية كمايلي:

$$(S/Y)_t = \alpha_1 + \alpha_2 (B/Y)_{t-1} + \alpha_3(\hat{y})_t + \alpha_4(ENRG/Y)_{t+} \varepsilon \dots \dots \dots (41)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (9) كمايلي:

$$S_t = \alpha_1 + \alpha_2 S_{t-1} + \alpha_3 \hat{y}_t + \alpha_4 \text{energ}_t + \varepsilon \dots \dots \dots (42)$$

حيث أن:

S_t : الرصيد الاولي للميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام

b_{t-1} : الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام
 \hat{y}_t : فجوة الناتج المحلي الإجمالي

energ_t : الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الخام

وضع Amir Kia مجموعة من الملاحظات المهمة التي تساعد على تفسير النتائج المتحصل عليها بعد تقدير نموذج دالة الفعل المالي للدول النفطية رقم(10)، والمعلومات

¹-Amir Kia, **Fiscal sustainability in emerging countries: Evidence from Iran and Turkey**, Journal of Policy Modeling 30, 2008, pp 957-972.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

الجوهريّة التي يتمّ البحث فيما تتصل بالمعاملات المقدرة لكل من الدين العام والإيرادات النفطية كما هو مبين فيما يلي¹:

- إذا كانت معاملي الدين العام والإيرادات النفطية موجبين ومعنويين احصائياً، هذا يشير على أن المالية العامة مستدامة؛

- إذا كان معامل الدين العام موجب ومعنوي ومعامل الإيرادات النفطية غير معنوي، هذا يعني أن المالية العامة مستدامة، حيث أن الرصيد الأولي للميزانية ترتفع استجابة لارتفاع في مستوى الدين العام، رغم أن الإيرادات النفطية لم توجه لتخفيض الدين العام؛

- إذا كان معامل الدين العام موجب ومعنوي، بينما معامل الإيرادات النفطية سالب ومعنوي احصائياً، يمكن القول أن المالية العامة مستدامة، بما أن الرصيد الأولي للميزانية العامة يرتفع استجابة لارتفاع الدين؛

- إذا كان معامل الدين العام غير معنوي، وكان معامل الإيرادات النفطية موجب ومعنوي احصائياً، هذا يشير إلى استدامة المالية العامة رغم ارتفاع مستوى الدين العام لكنه ليس له تأثير ملحوظ على الرصيد الأولي للميزانية، وربما يؤدي إلى ارتفاع كبير في الدين العام، لكن يمكن تعويضه من خلال رفع الإيرادات المتأتية من تصدير النفط والغاز؛

- في حالة إذا ما كان معامل الدين العام غير معنوي احصائياً وكان معامل الإيرادات النفطية سالب ومعنوي، هذا يؤشر على عدم وجود استدامة للمالية العامة، فالرصيد الأولي للميزانية لا يستجيب لارتفاع مستوى الدين العام كما أن ارتفاع الإيرادات النفطية تؤدي إلى تخفيض الرصيد الأولي للميزانية أيضاً؛

- في حالة ما إذا كان معاملي الدين العام والإيرادات النفطية غير معنويين احصائياً، يؤشر ذلك على عدم وجود استدامة مالية، فالرصيد الأولي لا يستجيب إلى التغير في الدين العام والإيرادات النفطية ليست موجهة لتخفيض الدين العام؛

- إذا كان معامل الدين العام سالب ومعنوي احصائياً بينما معامل الإيرادات النفطية غير معنوي احصائياً، هذا يدل على عدم وجود استدامة للمالية العامة، ويرجع ذلك أن الرصيد الأولي فشل في الاستجابة لارتفاع الدين العام فيما أن الإيرادات النفطية فشلت في تعزيز الوضعية المالية للرصيد الأولي للميزانية؛

- في حالة ما إذا كان معامل الدين العام سالب ومعنوي احصائياً بينما معامل الإيرادات النفطية موجب ومعنوي احصائياً فهذا يدل على وجود استدامة للمالية العامة، وهذا رغم

¹ - Hon Chung Hui, **Fiscal sustainability in Malaysia: a re-examination**, MPRA Paper No. 80018, 2013, pp 10-11.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

تدهور الرصيد الاولي للميزانية في استجابته لإرتفاع الدين العام، لكن يتم تعويض هذا بالإيرادات النفطية؛

- إذا كان معامل الدين العام سالب ومعنوي احصائيا وكان معامل الإيرادات النفطية غير معنوي احصائيا فهذا يدل على عدم وجود استدامة مالية، أي أن إرتفاع الدين العام لا يقابله ارتفاع في الرصيد الأولي ولا يمكن تعويضه بالإيرادات النفطية.

المطلب الثاني: المقاربة الحسابية

تهدف مؤشرات الاستدامة المالية إلى إظهار النواحي البينية للمالية العامة، إذ يلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن الاستدامة للقطاع العام على المدى المتوسط والطويل أصبحت ملحة ومتزايدة، ويعزى ذلك للضغوط على خدمات القطاع العام، وقد ازدادت خلال القرن العشرين نتيجة تزايد الضغوط. ومن بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل، هي قضية استدامة المالية العامة للدول، والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها. ولكي يكون الدين العام للدولة مستداما لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيل الدين العام من حيث كونه متركزا في الديون القصيرة او المتوسطة أو طويلة الأجل.

الفرع الاول: مؤشرات الاستدامة مابعد الحدوث Ex-post

يتم تحليل الاستدامة المالية وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية مؤشرات تقدم لنا الوقائع التي تم التأكيد عليها وتسمى مؤشرات مابعد الحدوث Ex-post وفيما يلي أهمها¹:

أولا: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من المعتاد أن نلاحظ أن المنشورات المتخصصة أن المؤشر أكثر استعمالا هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الإنتاج الاجمالي متوفرة لتمويل عبئ الدين العام، ولكن

¹ - الأنتوساي، مؤشرات الدين العام، 2010، ص 11.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

لا يعني ذلك أن هذا الرأي صحيح، ويعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.

ثانيا- مؤشر رصيد الدين إلى إيرادات الميزانية: يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد، ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين، وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين والنتائج المحلي إلى نتائج مختلفة، فتعكس هذه النسبة ضخامة القطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل.

ثالثا- مؤشر خدمة الدين إلى إيرادات الميزانية يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية.

رابعا- مؤشر القيمة الحالية للدين إلى إيرادات الميزانية المحلية يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد

خامسا- مؤشر الفوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبئ الفوائد للدولة، ومن الممكن أيضا كإمكانيات متوفرة في الدولة لمجابهة النفقات غير المنتجة

سادسا-مؤشر الفوائد إلى دخل الموازنة المحلية يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد لإي إطار تحصيل الدخل في دولة ما، تُستعمل هذه النسبة عامة كتسامح الدخل العام مع زيادة النفقات غير المنتجة.

ولكن كل هذه المؤشرات ليست ثابتة؛ أي ترتبط بفترة . ولذلك من المهم ملاحظة تطورها . ويُقصد بذلك قيام علاقة تتواجد في الزمن بين معدلات نسبة الفائدة أو التكلفة الحقيقية للدين ومتغيرات الاقتصاد الكلي، تمكننا دراسة تطور المؤشرات المذكورة من تحليل ماهي العلاقات التي تنشأ بين هذه المتغيرات في الزمن . ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات الاستدامة المالية للدول.

سابعا- مؤشرات الاقتدار المالي تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أية أحداث طارئة في المستقبل، بمعنى آخر فإن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام والمالية العامة على مواجهة مشكل الديون في المستقبل. ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها¹:

1-مدى تناسب معدل نمو الإيرادات و النفقات: تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الموازنة، حيث إن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز او الجزء الأكبر منه

¹ - حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (2006-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، 2014، ص46-47.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

على المساعدات الخارجية، فإن الوزن النسبي للإيرادات يتطور بتطور هذا الدعم زيادة وانخفاضا.

2-مدى تناسب سعر الفائدة على الدين مع معدل نمو الدين العام: يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر.

3- مؤشرات أعباء الدين: هو نسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية والتي تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل أعباء الدين العام.

لا يوجد توافق في الآراء بين المنظمات الدولية المختلفة فيما يتعلق بتحديد المستويات الدنيا لهذه المؤشرات، يبين الجدول التالي المستويات الدنيا المقترحة من الدول النامية وهي صادرة عن منطمتين دوليتين مختلفتين كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: مقارنة المستويات الدنيا لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون وصندوق النقد الدولي

مؤشر قابلية التأثير	المنظمة الدولية لتخفيف الديون	صندوق النقد الدولي
خدمة الدين/الدخل	28-% 63	25-35%
القيمة الحالية للدين/الدخل	88-% 127	200-% 300
الفائدة /الدخل	4.6-% 6.8	7-% 10
الدين/ الناتج المحلي الإجمالي	20-% 25	25-% 30
الدين/الدخل	92-% 167	90-% 150

المصدر: الأنتوساي، مؤشرات الدين العام، 2010، ص 14.

الفرع الثاني : مؤشرات الاستدامة ما قبل الحدوث Ex-ante :

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

إن مؤشرات ماقبل الحدوث Ex-ante تقدم لنا المعلومات عن مدى التعديل المالي للدين العام وعجز الموازنة والضرائب، وتستخدم هذه المؤشرات أساليب احصائية بسيطة في تقييم الاستدامة المالية، وفيما يلي سنتناول بعض هذه المؤشرات

أولاً- **مؤشر الفجوة الضريبية:** يعرف مؤشر الفجوة الضريبية لـBlanchard الاستدامة على انها الحفاظ على نسبة معينة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقوم المؤشر بقياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتحدد وفقا للمعادلة التالية¹:

$$T^*=G_t-(g_t-r_t)b_t$$

حيث أن

T^* نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي

G_t : نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد- إلى الناتج المحلي الإجمالي

g_t : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي r_t : هو سعر الفائدة

b_t : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

وتعرف الفجوة الضريبية على أنها الفرق بين النسبة اللازمة لثبات نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتلك نسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإجمالي، وهي كما توضحه المعادلة التالية:

$$T^*-T= G_t-T+(g_t-r_t)b_t$$

حيث أن: T هي نسبة الضرائب الفعلية للناتج المحلي الإجمالي

وعادة ما تختلف من دولة إلى أخرى ويختلف مدلولها فاذ كانت الفجوة موجبة مما يعني الحاجة إلى زيادة معدلات الضرائب الحالية أو تخفيض الإنفاق، فإذا كانت T صغيرة فهذا يعني أن هناك حاجة لزيادتها في المستقبل، اما اذا كانت مرتفعة بالفعل فإن المجال محدود لزيادة الإيرادات الضريبية، وعلى الحكومات البحث عن معدلات نمو مرتفعة تغطي هذه الفجوة.

¹ - Ankie Scott-Joseph , **Debt Sustainability in Caribbean Countries: An Exploration of Alternative Methodologies**, SOCIAL AND ECONOMIC RESEARCH UNIT ECONOMIC DEPARTMENT, CARIBBEAN DEVELOPMENT BANK, 2006,p4.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

ثانيا - مؤشر العجز الاولي: يعرف مؤشر العجز الأولي ل Buiter أو مؤشر العجز الأولي إلى الناتج المحلي اللازم للحفاظ على مستوى صافي الثروة السياسة المالية المستديمة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة المجتمع وهي تتحدد بناءا على المعادلة التالية¹:

$$d_t^*=(r_t-n_t)w_t$$

حيث أن

d_t^* هي نسبة العجز الاولي في الموازنة للناتج المحلي
 r_t هو سعر الفائدة
 n_t معدل النمو الاقتصادي
 w_t هي نسبة صافي القروة إلى الناتج المحلي الإجمالي

ومنه فإن مؤشر الاستدامة الذي قدمه Buiter هو:

$$d_t^*-d_t=(r_t-n_t)w_t-d_t$$

وتتم مقارنة نسبة العجز الاولي إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدره بالنسبة المتحققة بالفعل، فإذا كانت النسبة الفعلية أكبر دل على عدم وجود استدامة مالية. لكن تطبيق هذا المؤشر محدود جراء مشاكل هامة من حيث المنهج والقياس ، فيترتب على القياس الصحيح للقيمة الصافية للملكية الحكومية بالنسبة إلى الناتج المحلي أن يضم عددا من عناصر يصعب إحصاؤها في الجانب العملي. أما الأصول فيجب ألا تضم الأصول المالية ورأس المال الحقيقي فقط بل أن يتضمن كذلك أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية بما فيها الأقساط المخصصة للضمان الاجتماعي، اما الخصوم فيجب ألا تقتصر على الدين العام المباشر بل وأن تضم كذلك القيمة الحالية للإنفاق المستقبلي المخصص للضمان الاجتماعي وغيرها من الإمتيازات².

ثالثا- مؤشر فجوة العجز الأولي: مؤشر فجوة العجز الأولي هو مؤشر بسيط لقياس الاستدامة المالية، وينطلق من حساب نسبة الرصيد الأولي للميزانية للناتج المحلي الإجمالي اللازمة لإستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام. وتتم مقارنة نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الخام المحسوبة وبين القيمة المتحققة فعلا ، فإذا كانت الفجوة موجبة فهذا يسبب تراكم في الديون وبدون تغيير في السياسة المالية المتبعة سيجعل من الدين غير مستدام عبر الزمن.

¹- Nzaramba liliane, op.cit,p11.

² - الأنتوساي، مرجع سابق، ص19.

الفصل الأول:.....مدخل نظري للاستدامة المالية

إن العلاقة بين الدين الحكومي الحالي، دين الفترة السابقة، سعر الفائدة و الرصيد الأولي للميزانية، يمكن التعبير عنه عن طريق قيد الموازنة التالي¹:

$$B_t = (1+r) B_{t-1} - S_t \dots \dots \dots (43)$$

حيث أن S: الرصيد الأولي للميزانية B: الدين العام الحكومي r: معدل الفائدة على الدين العمومي

وللحصول على شرط الاستدامة يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم(1) كنسبة من الناتج المحلي الخام كمايلي:

$$B_t/Y_t = (1+r)/1+g_t B_{t-1}/ Y_{t-1} - S_t/ Y_t \dots \dots \dots (44)$$

حيث أن g: معدل النمو
الخام
Y_t=(1+g_t)Y_{t-1} و Y_t: الناتج المحلي

وتصبح المعادلة رقم (3) كالآتي:

$$b_t = (1+r_t)/(1+g_t) b_{t-1} - s_t \dots \dots \dots (45)$$

بحيث تمثل الرموز الصغيرة s, g, b تعني نسبة الرموز الكبرى السابقة المماثلة لها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وباستعمال المعادلة رقم (3)، التغير في b_t يساوي:

$$\Delta b_t = b_t - b_{t-1} = (1+r_t)/(1+g_t) b_{t-1} - b_{t-1} - s_t \dots \dots \dots (46)$$

$$= (r_t - g_t)/(1+g_t) b_{t-1} - s_t \dots \dots \dots (47)$$

وتعتبر الوضعية المالية مستدامة إذا خلقت ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام، وهذا مايعني أن:

$\Delta b_t = 0$ ، وباستعمال المعادلة رقم (47) فالرصيد الأولي اللازم لإستقرار الدين هو:

$$S^* = r_t - g_t / 1 + g_t b_{t-1} \dots \dots \dots (48)$$

إن مؤشر الفجوة الضريبية هو:

$$S^* - S_t = -s_t + r_t - g_t / 1 + g_t b_{t-1} \dots \dots \dots (49)$$

رابعاً- مؤشر Talvi and Vegh: يعد مؤشر Talvi and Vegh أحد المؤشرات البسيطة حسابيا في تقييم الاستدامة المالية المشتقة من قيد الموازنة الحكومي، ويتكون

¹ -Ankie Scott-Joseph , op.cit,p 2-3.

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

المؤشر من مجموعة المتغيرات ترتبط مع بعضها، هي سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو والدين العام في الفترة السابقة والفائض الأولي كما توضحه المعادلة التالية¹:

$$I^* = \frac{r - \eta}{1 + \eta} b_{t-1} - X$$

حيث أن:

r: سعر الفائدة الحقيقي

η: معدل النمو

b: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

X: الفائض الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

فكلما كان المؤشر يتجه إلى التناقص ($I \leq 0$) فإن الفائض الأولي يعبر عن وضع استدامة، أما كلما اتجهت I للترايد، يكون هناك من الصعب التنبؤ بالتوازن المالي الأولي.

خامسا- مؤشر الاستدامة المالية (IFS) يعتبر إحدى المؤشرات المبنية على مدخل اليقين التام في قياس الاستدامة المالية، فإذا كان قيم أقل من 1 يعطي مؤشر نحو وضع استدامة مالية، بينما أعلى أو تساوي 1 يعبر عن عدم استدامة مالية وهو على النحو التالي²:

$$IFS_t = (B_t - \lambda_t) = \frac{1 + r_t}{1 - \eta_t} \frac{p_{st} - p_{s^*}}{dt - 1 - d^*}$$

وينقسم هذا المؤشر إلى مكونين:

- المكون الأول يعبر عن B_t : والذي يقيس مدى الانتشار بين سعر الفائدة الحقيقي r_t ومعدل الناتج المحلي η_t في الفترة t ، وتكون أكبر من واحد في الاقتصاديات تعاني من ندرة نسبية في رأس المال، أما إذا كانت قيمتها كبيرة وتعدت الواحد يدل على وجود تذبذبات حادة في الاقتصاد وتعكس المخاطر التي تسود في الاقتصاد
- أما إذا كانت $b < 1$ تعني ان $r < \eta$ ، فإن الوضع يكون مستقر
- $ps_t - ps^*$ إنحراف نسبة الفائض الأولي للناتج المحلي الإجمالي المشاهد عن الفائض الأولي الذي يتحقق عنده القيم المستهدفة.
- $d_{t-1} - d^*$: إنحراف نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي المشاهد عن القيم المستهدفة.
- λ_t : تقيس مدى استجابة السياسة للإنحرافات في الفائض الأولي ونسبة الدين في الزمن t ، وكذلك الصدمات التي تؤثر على هذه المتغيرات، فقد يحدث صدمات سلبية كعوامل موسمية مما ينعكس على انخفاض الفائض وينعكس ذلك على انخفاض λ_t ، ومن جهة

- عبير محمد ثروت حسين، مرجع سابق، ص 56¹

² - Enzo Croce and V. Hugo Juan-Ramon, **Assessing Fiscal Sustainability: A Crosscountry Comparison**, IMF Working Paper, WP/03/145, 2003, p7-8

الفصل الأول:..... مدخل نظري للاستدامة المالية

أخرى يرفع من قيمة B_t مع تزايد المخاطر، ويظهر مؤشر IFS في النهاية زيادة وإتجاه نحو عدم الاستدامة، كذلك قد يحدث صدمة موجبة مثل ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يخفض من نسبة المشاهد والإنتقال سريعاً من الدين المشاهد إلى الدين المستهدف مما ينعكس في تحسن λ_t وانخفاض الانتشار بين سعر الفائدة ومعدل النمو فتتجه القيمة B_t نحو الانخفاض وينعكس ذلك في انخفاض IFS عن الواحد والإتجاه نحو وضع استدامة أفضل.

وفقاً لمؤشر IFS تقسم الدول إلى مجموعات كمايلي¹:

- **المجموعة الأولى:** وهي الدول التي لا تحقق الاستدامة، أين يتكرر حصول IFS على قيمة أكبر من الواحد وبنسبة تفوق 75% من القوت خلال فترة زمنية معينة؛
- **المجموعة الثانية:** مجموعة الدول التي تحقق الاستدامة حيث يتكرر حدوث حصول IFS على قيمة أقل من الواحد وبنسبة تساوي أو تفوق 75% من الوقت خلال فترة زمنية معينة؛
- **المجموعة الثالثة:** مجموعة الدول غير المتضمنة في المجموعات السابقة.

¹ - Ibid, p10.

خلاصة الفصل الأول:

إن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، بفضل أدواتها المتعددة والتي يتم تكيفها للتأثير على كافة الجوانب الاقتصادية وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فالسياسة المالية ماهي إلا لصورة من صور تدخل الدولة مستخدمة بذلك إيراداتها ونفقاتها وموازنتها العامة، وذلك بتخصيص الموارد الاقتصادية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل الوطني.

كما تناولنا مفهوم الاستدامة المالية أي مقدرة الدولة على الوفاء بدفع ديونها المستحقة بشكل مستمر دون تعرضها للإفلاس، واستعرضنا تطور فكرة الاستدامة المالية في المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية وأهم النماذج التي وضعتها للقياس ومعرفة ملاءة الدولة وكيفية تعامل الدولة مع الدين العام وديناميكيته، وتبين أن معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الدين العام أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستدامة المالية.

كذلك تم عرض المداخل والمقاربات لتقييم الاستدامة المالية ونم التركيز على مقاربتين المقاربة المحاسبية والمقاربة القياسية هذه الأخيرة تركز على قيد الموازنة ما بين الأزمنة، وتشمل على ثلاث منهجيات هي اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك للمتغيرات التي توجد في قيد الموازنة، أما المنهجية الثالثة فهي دالة الفعل المالي والتي تدرس كيفية تعديل الرصيد الأولي للميزانية بما يضمن استدامة حركية الدين عبر الزمن، بعدها تطرقنا إلى المقاربة الحسابية وتم عرض أهم المؤشرات لقياس الاستدامة ما قبل الحدوث وما بعد الحدوث.

الفصل الثاني: دراسة
تحليلية لمتغيرات المالية
العامة في الجزائر

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

تمهيد:

تؤدي المالية العامة في الجزائر دورا مهما في النشاط الاقتصادي، باعتبار أن متغيراتها من إنفاق وإيرادات والسياسة الائتمانية أدوات في يد الدولة لإحداث تنمية شاملة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الاختلالات الاقتصادية، كالبطالة، التضخم والاختلاف في توزيع الدخل والثروة والتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي.

مع حلول سنة 1986 وحدث ما يعرف بالصدمة النفطية تزعزع الاقتصاد الجزائري ، ظهرت الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى متغيرات المالية العامة فعرفت الجزائر عجوزات في الميزانية العامة وبرزت أزمة الدين العام، مما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة مست مختلف جوانب الاقتصاد الوطني منها غير المدعومة والمدعومة من طرف الهيئات الدولية، وكان ذلك إيذانا بالتحول في دور الدولة من دور تدخل إلى دور صحيحي وهذه الإصلاحات كان لها انعكاسات على مختلف أدوات المالية العامة.

ومع بداية الألفية الجديدة ومع تحسن الإيرادات المالية للجزائر اتبعت مسارا تنمويا يعتمد على التوسع المالي، من خلال زيادة النفقات العامة لتمويل برامج التنمية المسطرة والتخفيض من الدين العام، لكن هذا الأمر لم يستمر بسبب عدم مسايرة إيرادات الدولة لارتفاع النفقات مما أدى إلى ظهور عجوزات كبيرة في الميزانية وارتفاع الدين العام الداخلي لتغطية العجز بالإضافة إلى العودة إلى الاستدانة الخارجية.

من خلال ما سبق سنتناول بدراسة وصفية تحليلية لتطور النشاط المالي للجزائر خلال الفترة 1990-2017، بالإضافة إلى الاطلاع على الأداء المالي وهذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تحليل مضمون الميزانية العامة خلال الفترة (1990-2017).

- المبحث الثاني: الدين العمومي في الجزائر.

- المبحث الثالث: سياسة العجز الموزاني في الجزائر

المبحث الأول: تحليل مضمون الميزانية العامة خلال الفترة (1990-2017)

لقد أجرت الجزائر العديد من الإصلاحات على اقتصادها نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وهذا لضمان انتقال سليم من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد حر، وكذا من أجل تحكم أفضل في التوازنات الاقتصادية الكبرى وقد شملت الإصلاحات النظام الجبائي مما

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

أدى إلى التأثير في مضمون الميزانية العامة للدولة وجعلها تتغير حسب ما يواكب التطورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة

المطلب الأول: الجوانب النظرية للميزانية العامة

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة في التشريع الجزائري

عرفها قانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية كمايلي: " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"¹

ويعرفها قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أنها " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها"²

أما القانون 05-88 المعدل والمتم لقانون 17-84 فأكد أنه بناء على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الميزانية العامة، وهذا كما نصت عليه المادة 3 منه" يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال"³

من خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف الميزانية العامة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية يتضمنها قانون المالية تقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

الفرع الثاني: مفهوم قانون المالية

بما أن الميزانية العامة تصدر في شكل قانون، استوجب الأمر وضع وتحديد قواعد قانونية عامة هدفها تنظيم هذا النوع من القوانين وما يدخل في أحكامها وذلك من خلال تحديد مجالها، أهدافها وكذا علاقتها بالقوانين الأخرى المنظمة للميزانية، وهذه الأمور نجدها في ما يعرف بقانون المالية.

يعرف قانون المالية بأنه عمل تشريعي يصدر سنويا، يهدف إلى تنظيم وتسيير الوسائل المالية للدولة أو ما يعرف بالميزانية العامة، بمعنى آخر هو رخصة تشريعية يمنح بها البرلمان للحكومة الحق في صرف النفقات وتحصيل الإيرادات وهذا ما أكده قانون 17-84 في مادتيه الأولى والثانية. فإذا كانت الميزانية تقتصر على بيان النفقات والإيرادات

¹ - وفقا للمادة 06، قانون رقم 84-17، المؤرخ في: 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في: 10/07/1984.

² - وفقا للمادة 05، قانون رقم 90-21، المؤرخ في: 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في: 15 أوت 1990.

³ - وفقا للمادة 03، قانون 88-05، المؤرخ في: 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم لقانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في: 13 جانفي 1988.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

للدولة ، فإن قانون المالية يشمل مختلف الطرق والوسائل التي تتبعها الدولة والتي تسمح بتحقيق التوازن بين مواردها وأعبائها.

ويتميز قانون المالية بجملة من الخصائص تجعله صنف قانون متميز¹:

- قانون المالية عملية سياسية

- قانون المالية عملية تقديرية تنبؤية

- قانون المالية عملية سنوية ودورية.

ويمثل قانون المالية تشريعا عاديا مقارنة بالدستور أو القانون العضوي، حيث يليهما مرتبة، ويعتبر تشريعا متميزا مقارنة بالتشريعات العادية الأخرى ولا يمكن أن يعدل أو يتمم قانون المالية بموجب تشريع عادي طبقا لنص المادة الرابعة من قانون 17-84، التي تنص على أن " يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية"، بالمقابل بإمكان قانون المالية تعديل وإتمام التشريعات العادية الأخرى.

وما يميز قانون المالية هو اتساع محتواه، بحيث يضم أحكام جبائية تشكل تشريعات بحد ذاتها. هذه الأحكام تعتبر في نفس الوقت جردا لمختلف الإيرادات وفقا لما تم توقعه²، ونشير في هذا الصدد أن قانون 17-84 المعدل والمتم بقانون 05-88 نص في المادة 13 منه على ما يلي: " فضلا عن القوانين الصادرة في المجال الجبائي أو في مجال الأملاك الوطنية والمجال البترولي وكذلك ما يتعلق منها بترقية الاستثمارات، يمكن أن تنص قوانين المالية دون سواها على الأحكام المتعلقة بأساس الضريبة ونسبها وكيفية تحصيل مختلف أنواعها وبالإعفاء الجبائي.

الفرع الثالث: أقسام قانون المالية

يحتوي قانون المالية على قسمين منفصلين، ينص القسم الأول على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد وكذا السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية، أما القسم الثاني فيتعلق بالمبلغ الإجمالي للاعتمادات+ المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية ونفقات برأس المال³.

أولا-القسم الأول لقانون المالية طرق التوازن المالي ووسائله: من خلال الأحكام يتبين أن القسم الأول لا يحدد بصفة دقيقة السبل والوسائل التي تضمن التوازن المالي، حيث أنه ينطرق للموارد دون التعرض للأعباء كما أنه لا يحدد عملية تتعلق بالتقييم المالي، ويعتبر

¹ - خير الدين بنون، عصماني مختار، قانون المالية كآلية لتدخل الدولة في الاقتصاد في ظل تبني الجزائر لاقتصاد السوق، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جامعة ميله، 2016، صص 69-86.

² - دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة: دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ص 65.

³ - وفقا للمادة 67 من قانون 84-17، مرجع سابق.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

هذا القسم الأهم حجما في قانون المالية، وعموما فإن القسم الأول من قانون المالية يتضمن ثلاثة محاور رئيسية¹:

- الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية؛
 - الطرق والوسائل التي تضمن سير المرافق العمومية؛
 - الطرق والوسائل التي تضمن بتحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي.
- ثانيا- **القسم الثاني: الميزانية والعمليات المالية للدولة:** يهتم القسم الثاني بتقدير الموارد والأعباء العمومية، فنجده معنون بالميزانية والعمليات المالية للدولة، ويتضمن هذا القسم ملاحق الميزانية.

يميز القسم الثاني بين المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بشأن نفقات التسيير والتجهيز والنفقات برأسمال من جهة والترخيصات الإجمالية للميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة بالخرينة والعمليات المالية للدولة من جهة أخرى، كما يتضمن هذا القسم اقتراحات تتعلق بالميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالميزانية والعمليات المالية للدولة².

الفرع الرابع: مكونات الميزانية العامة في الجزائر

تبين المادة 06 من القانون 17-84 مكونات الميزانية العامة للدولة، إذ تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، واعتمد المشرع الجزائري عدة معايير لتصنيف وتبويب النفقات والإيرادات.

وباعتبار التبويب الاقتصادي لكل من النفقات والإيرادات يمثل أهمية كبيرة لما لهما من تأثير على الاقتصاد سنقوم بعرض هذا التبويب وفق ما يلي:

أولا- النفقات العامة: وهي تمثل الأعباء الدائمة للدولة وتنقسم إلى³:

- نفقات التسيير؛

- نفقات الاستثمار

1- نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير أو النفقات الجارية، تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، وهي بذلك تمثل الجزء الضروري من النفقات العامة، ولا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، بل مجرد إمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال لتسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، وتجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي⁴:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

- تخصيصات السلطات العمومية؛

1 - دحمانى عبد الكريم، مرجع سابق، ص67.

2 - المرجع نفسه، ص68.

3 - وفقا للمادة 23 من قانون 17-84، مرجع سابق.

4 - وفقا للمادة 24 من قانون 17-84،.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

2- نفقات التجهيز: تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهي لا تعتبر مباشرة كاستثمارات منتجة بحيث يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة، ويتم تجميع نفقات لاستثمار في ثلاث أبواب¹:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى بالرأس المال.

ثانيا- الإيرادات العامة للدولة: لقد حدد قانون 17-84 كل مصادر الإيرادات العامة، وتتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي²:

1- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات

2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة

3 - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتوى

4- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات

5- التسديد بالرأس مال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها.

6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص عليها القانون على تحصيلها.

7- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

الفرع الخامس: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليها إسم القواعد الفنية للميزانية، التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً- مبدأ السنوية: ويقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة النفقات والإيرادات العامة للدولة بصفة منتظمة كل عام. ولقد أخذت الجزائر بهذه القاعدة حيث تنص المادة الثالثة من القانون 17-84 بأن قانون المالية يقر ويرخص لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة وأعبائها.

ثانيا- مبدأ وحدة الميزانية: ويقصد بهذا المبدأ أن تندرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة هي الميزانية العامة للدولة، ومن أهم الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ نجد، الحسابات الخاصة بالخرينة، الميزانيات الملحقة والميزانيات المستقلة.

¹ - وفقا للمادة 35 من قانون 17-84.

² - وفقا للمادة 11 من قانون 17-84.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

ثالثا- مبدأ عمومية الميزانية: وهو يعني أن تظهر كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون مقاصة بين الإثنين، ويعتمد مبدأ العمومية على قاعدتي تخصيص النفقات وعدم تخصيص الإيرادات، ولكن هاتين القاعدتين تخضعان بدورهما لاستثناءات، تتمثل أساسا في الحسابات الخاصة بالخرينة أو الميزانيات الملحقة¹.

رابعا- مبدأ توازن الميزانية: يعني هذا المبدأ توازن النفقات مع الإيرادات العامة للدولة، غير أن مبدأ التوازن لم يعد ينظر إليه في المالية الحديثة بنفس الطريقة حيث تسمح اقتصاديات المالية العامة بإحداث نوع من العجز الموازني لتحقيق أهداف اقتصادية معينة وذلك ضمن ضوابط وآليات محددة مسبقا².

المطلب الثاني: تحليل هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2017 الفرع الأول مكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الوطني:

إن قياس نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشر بسيط لكنه مهم وذو دلالة على حجم ومكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الوطني، حيث نعرف من خلاله جهد الحكومة في حشد وتوظيف مواردها المالية رغم أن اشتقاق هذا المؤشر لبلد مثل الجزائر لا يخلو من العيوب والنقائص، لكنه يمنح فكرة عن حجم الموارد المتاحة للموازنة العامة بالرغم من عدم قدرتنا من معرفة الكيفية التي تصرف بها الحكومة بهذه الإيرادات كونه يركز على جانب التحصيل³، وكما هو معلوم فالنظام الجبائي في البلدان النامية ومنها الجزائر يميزه عدم المرونة الكافية ويحتاج باستمرار إلى إجراءات إدارية كبيرة من أجل أن يحافظ على مستوياته، وهكذا ففي الجزائر ارتفاع أسعار النفط لم تؤد إلى ارتفاع الجباية النفطية فحسب، بل أيضا إلى ارتفاع الدخل القومي.

جدول رقم (02): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الإجمالي في الجزائر الوحدة: النسبة المئوية

السنة	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2011	2014	2017
النسبة	27.53	26.36	32.03	29.26	35.45	40.76	47.00	39.69	33.31	32.70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تاريخ الدخول 2017/12/10 (<http://www.ons.dz/>); " Rétrospective Statistique 1962-2011 " ONS;
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2016-2014-2010-2008-2006-2002)
- IMF, IMF Country Report No. 18/168, Algeria ,2018

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام قد عرفت ارتفاعا مضطربا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2008 ثم عاودت الانخفاض بعد ذلك، انتقلت من 27.53 بالمائة سنة 1990 إلى 32.03 بالمائة سنة 1996 ترافق ذلك مع

1 - وفقا للمادة 08 من قانون 17-84.

2 - دحماني كريم، مرجع سابق، ص 71.

3 - سعد أولاد العبد، ترشيد سياسة الإنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 209.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

جملة الاصطلاحات التي باشرتھا الجزائر في مختلف الميادين الاقتصادية منها الميدان الجبائي، وكان الهدف من ذلك هو رفع المردودية المالية للجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية، ورغم المجهودات المبذولة بقت الجباية البترولية أهم رافد للإيرادات العامة وزادت أهميتها بارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000، حيث أدى ذلك إلى رفع من الجباية البترولية مما رفع من الإيرادات العامة والتي بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الخام حوالي 47 بالمائة، ثم عاودت الانخفاض إلى 33.31 بالمائة سنة 2014 وارتفعت قليلا سنة 2017 إلى 34.30 بالمائة وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 مما أثر على الجباية البترولية وبالتالي على الإيرادات العامة رغم التحسن الذي عرفته الإيرادات العادية.

وقد بلغت النسبة الإجمالية المتوسطة لكامل الفترة 1990 إلى 2017 حدود 25.27 بالمائة وهي بالتالي تقع ضمن الدول التي تنتمي إلى الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط حسب تصنيف صندوق النقد الدولي مثل جنوب إفريقيا 31.2% و الأوروغواي 25% لكنها بالمقابل تعتبر أقل من النسبة المسجلة في الدول الصناعية المتقدمة التي تصنف على أنها ذات الدخل المرتفع مثل السويد 50.1% و الدنمارك 149.1%.

الفرع الثاني: الأهمية النسبية لكل من الجباية العادية والجباية البترولية بالنسبة لإيرادات الميزانية

تعتمد الدولة من أجل سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية وبرامجها التنموية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الجباية العادية. وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار وتذبذب حصيلتها لارتباطها بعوامل خارجية وكذلك التغير في سعر صرف الدينار، وأن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى المرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة، وهذا ما يبينه تطور مساهمة كل من هذين المصدرين بالإضافة إلى معدل نموها السنوي في الجدول الموالي:

¹ - صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات في الدول النامية، 2011، ص ص، 80-81.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

جدول 03: تطور الإيرادات العامة الجبائية للفترة 1990-2017 الوحدة: النسبة المئوية

السنة	الإيرادات العامة	نسبة الجبائية البترولية	الجبائية	معدل النمو	نسبة العادية	الجبائية	معدل النمو
1990	152,50	49,97	-	46,62	-		
1991	248,90	64,89	111.94	33,23	16.31		
1992	311,80	62,16	20.00	34,89	31.56		
1993	320,10	57,09	7.53-	38,67	11.58		
1994	434,20	46,55	23.94	36,93	45.14		
1995	600,90	54,95	51.33	39,56	37.34		
1996	824,90	60,11	47.58	35,22	20.08		
1997	926,60	63,94	19.46	33,88	8.02		
1998	774,60	54,98	28.12-	42,58	5.07		
1999	950,50	61,89	38.13	33,12	4.55-		
2000	1578,10	77,27	6.22	22,26%	11.02		
2001	1505,50	66,52	17.46-	26,45	13.93		
2002	1603,20	62,87	0.65	30,12	21.27		
2003	1974,40	68,38	33.94	26,59	08.70		
2004	2229,70	70,44	16.35	26,03	10.57		
2005	3082,50	76,32	49.79	20,77	10.32		
2006	3639,80	76,90	18.97	19,80	12.57		
2007	3687,80	75,84	0.08-	20,79	06.37		
2008	5190,50	78,77	46.19	18,60	25.89		
2009	3676,00	65,63	40.99-	31,19	18.79		
2010	4392,90	66,13	20.40	29,55	13.20		
2011	5790,10	68,73	36.99	26,37	17.65		
2012	6339,30	66,01	5.14	31,24	29.70		
2013	5957,50	61,74	12.10-	34,09	02.54		
2014	5738,40	59,05	7.88-	36,45	02.97		
2015	5103,30	46,51	29.95-	46,14	12.59		
2016	5042.00	35,32	24.96-	48,06	02.9		
2017	6183.00	38.36	55.59	33,18	09.91		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2017/12/10 (تاريخ الدخول)
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2016-2014-2010-2008-2006-2002)
- IMF, IMF Country Report No. 18/168, Algeria ,2018

إن ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم 03:

أن مساهمة الجبائية البترولية تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة لميزانية الدولة، حيث كانت أصغر نسبة مساهمة لها سنة 2016 بنسبة تقدر ب 35.32 بالمائة، أما أكبر نسبة مساهمة لها فقد كانت سنة 2008 أين وصلت أسعار النفط في تلك الفترة إلى أسعار قياسية

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج الجزائر من النفط والغاز ومثلت نسبة الجباية البترولية حوالي 78 بالمائة من الإيرادات العامة لميزانية الدولة، وتشير معدلات النمو السنوية لإيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 1990-2017 إلى حالة من التقلب الشديد وعدم الاستقرار، حيث تراوحت معدلات النمو الموجب بين 6 بالمائة و 111 بالمائة فيما تراوحت معدلات التراجع والانخفاض في بعض السنوات بين 0.08 بالمئة و 30 بالمائة، وقدرت أكبر نسبة نمو سنوية للجباية البترولية سنة 1991 بنسبة بلغت 111 بالمائة، أما أكبر نسبة تراجع فقد كانت سنة 2009 حين وصلت نسبة التراجع إلى سالب 40.99 بالمائة.

بلغ متوسط مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية للفترة 1990-2017 نسبة 62.02 بالمائة، لكن هذا المكون الأساسي للإيرادات العامة هو إيراد غير مستدام باعتبار أن ثروة الغاز والنفط ثروة ناضبة، بالإضافة إلى أن الحصيلة المالية للجباية البترولية مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث عرفت الجباية البترولية تذبذبا خلال فترة التسعينات وتطور سريع بعد سنة 2000 وانتهيار خطير منتصف 2014، وهو ما يعكس عدم ثبات حصيلتها، مما يعني أن مالية الدولة تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية مما يهدد استقرارها المالي.

أما فيما يخص الجباية العادية، وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما للإيرادات العامة وفاقت حصة الثلث وهي حصة معتبرة إذا ما قورنت بدول نفطية أخرى، غير أنها تأتي في المرتبة الثانية على عكس اقتصاديات أغلب دول العالم أين يحتل حصيلة الضرائب المكانة الأهم.

دفع عدم استقرار حصيلة الجباية البترولية وانخفاض أسعار النفط السلطات الجزائرية إلى السعي في تنويع مصادر إيرادات الميزانية العامة، من خلال الشروع في إصلاح نظامها الجبائي سنة 1992 غير أن هذا الإصلاح لم ينجح إلا جزئيا في إحداث تغيير في هيكل الإيرادات العامة وهذا ما يبينه الجدول رقم 02، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة الجباية العادية في إيرادات الميزانية 50 بالمائة وكانت أكبر نسبة مساهمة لها سنة 2015 حيث بلغت 48.06 بالمائة وأصغر مساهمة لها كانت سنة 2008 بنسبة قدرت ب 18.60 بالمائة، ورغم أن نسبة النمو السنوية للجباية العادية كانت دائما موجبة ماعدا سنة 1999 أين كانت نسبة النمو سالبة، سجلت الجباية العادية أكبر نسبة نمو سنة 2012 بنسبة بلغت 29.70 بالمائة.

وقد قدر متوسط مساهمة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة للفترة 1990-2017 نسبة 33.10 بالمائة، ورغم ذلك مازلت حصيلتها بعيدة عن المأمول، بحيث يبقى الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري كبيرا، فانخفاض عائداته تؤدي إلى انخفاض مباشر في الناتج المحلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض كل من الاستثمار والاستهلاك، مما ينجر عنه آثار سلبية على القيمة المضافة المولدة في القطاعات غير النفطية ومن ثم على حجم الإيرادات التي يمكن للحكومة تحصيلها.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

الفرع الثالث: بنية إيرادات الجباية العادية

نظرا للظروف التي شهدتها الجزائر أواخر سنوات الثمانينات، قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي ابتداء من سنة 1987 والتي أنهت أشغالها سنة 1990 مقمدا اقتراحها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد والذي شرع في تطبيقه ابتداء من سنة 1992.

أولا- محتوى وأهداف الإصلاح الضريبي:

1- محتوى الإصلاح الضريبي: لقد أسفر الإصلاح الضريبي على بنية جديدة للنظام الضريبي، نجد من بين الخطوط العريضة له فصل ضريبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين IRG عن ضريبة الأشخاص المعنويين IBS وكذلك إدخال الضريبة على القيمة المضافة TVA في إطار الضرائب غير المباشرة، أما الضريبة على الدخل الإجمالي فقد حلت محل الضريبة التكميلية على الدخل ICR التي طالما عبرت عن ازدواجية الضريبة بالنسبة للمكلف، في حين جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC أين طبقت هذه الضريبة على كل من الشركات الوطنية والأجنبية.

أما وضع نظام الرسم على القيمة المضافة فكان يهدف أساسا إلى تبسيط الضرائب غير المباشرة عن طريق إلغاء الرسم الوحيد على الإنتاج وعلى تأدية الخدمات TGUP و TGUPS، والذي طالما اعتبر مخالفا للاقتصاد الحديث ويأتي اللجوء إلى الرسم على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي، ومن جهة أخرى تم استحداث عدة ضرائب ورسوم تعود مباشرة للجماعات المحلية لما لها من دور بارز في الحركة الاقتصادية والاجتماعية ودفعها إلى الحصول على الأدوات المالية للتدخل، ويتكون أهم هذه الضرائب من الرسم على النشاط المهني TAP، الدفع الجزافي VF، ورسم العقار TF، ورسم التطهير.

2- أهداف الإصلاح الضريبي: يهدف الإصلاح الضريبي إلى ما يلي¹:

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى،

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهمين عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار؛

¹ - عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002، ص1.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية؛
 - السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية لعدم استقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، وتقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية؛
 - المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.
- ثانيا- المردودية المالية للإصلاحات الضريبية: تأتي إيرادات الدولة من الجباية العادية من مصدرين رئيسيين:**
- إيرادات ضريبية تأتي من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات، والمداخيل.
 - إيرادات غير ضريبية كإيرادات أملاك الدولة والإيرادات النظامية
- يمكننا فهم هيكل الإيرادات العامة من الجباية العادية من خلال الجدول التالي:

جدول 04 تطور التحصيل الضريبي لإيرادات الجباية العادية الوحدة: مليار دج

السنة	الجبائية العادية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	غير	حقوق جمركية	حقوق الطابع والتسجيل
1990	71,10	21,6	34,7	11,3	3,5	
1991	82,70	22,5	38,2	18,5	3,5	
1992	108,80	27,8	49,1	27,25	4,65	
1993	126,10	35	54,2	30	6,9	
1994	163,20	42,8	65,9	47,9	6,6	
1995	233,20	53,6	99,9	73,3	6,4	
1996	290,60	67,5	129,5	84,4	9,2	
1997	313,90	81,8	148	73,5	10,6	
1998	329,80	88,1	154,9	75,5	11,3	
1999	314,80	72,2	149,7	80,2	12,7	
2000	349,50	82	165	86,3	16,2	
2001	398,20	98,5	179,2	103,7	16,8	
2002	482,90	112,2	223,4	128,4	18,9	
2003	524,90	127,9	233,9	143,8	19,3	
2004	580,40	148	274	138,8	19,6	

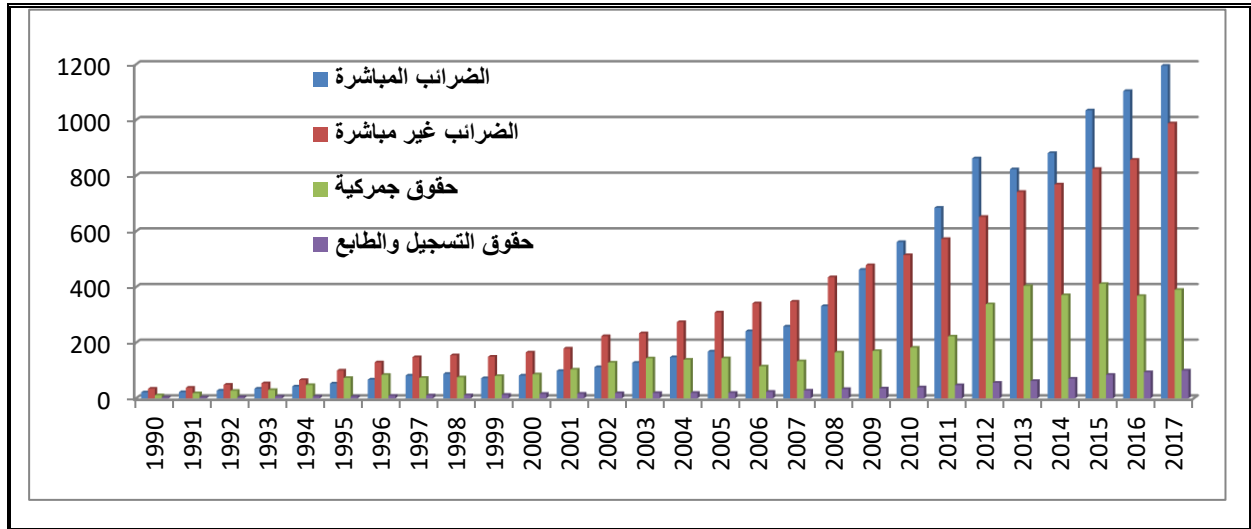
الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

19,6	143,9	308,7	168,1	640,30	2005
23,5	114,8	341,3	241,2	720,80	2006
28,1	133,1	347,4	258,1	766,70	2007
33,6	164,9	435,2	331,5	965,20	2008
35,8	170,2	478,5	462,1	1146,60	2009
39,7	181,9	514,7	561,7	1298,00	2010
47,4	222,4	572,6	684,7	1527,10	2011
56,1	338,2	652	862,3	1980,60	2012
62,5	403,8	741,6	823,1	2031,00	2013
70,8	370,9	768,5	881,2	2091,40	2014
84,7	411,2	824,3	1034,5	2354,70	2015
94	368	857	1104	2423	2016
96	389	976	1236	2663	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2017/12/10 تاريخ الدخول
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- IMF, IMF Country Report No. 18/168, Algeria ,2018

شكل رقم(01): تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1990-2017



من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 04

من خلال تحليل المعطيات الموجودة في الجدول رقم 04 والشكل رقم 01 يمكن استنتاج مجموعة من النقاط الأساسية التي يتسم بها النظام الضريبي الجزائري:

- إن تحصيل الضرائب والرسوم في تزايد مستمر وهو مرتبط بالإصلاح الجبائي المتواصل فيما يخص الضرائب على الدخل والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات أي الضرائب المباشرة والرسم على رقم الأعمال والمتمثل أساسا في الرسم على القيمة المضافة وهي تشكل أهم الضرائب غير المباشرة.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

- إن وزن الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في إيرادات الجباية البترولية كبير جدا، إذ تبلغ نسبة مساهمتها المتوسطة في الجباية العادية أكثر من 75%، أما باقي النسبة فتساهم فيها كل من الحقوق الجمركية وحقوق الطابع والتسجيل.

- لقد كانت مساهمة الضرائب غير المباشرة في إيرادات الجباية العادية أكبر من مساهمة الضرائب المباشرة منذ سنة 1990 وإلى غاية 2009، وهذا ما يعكس السمة الأساسية التي تتصف بها الأنظمة الجبائية للدول النامية أين تحتل الضرائب غير المباشرة مكانة أكثر أهمية، إن هذه الوضعية دامت قرابة العقدين منذ بداية الإصلاحات سنة 1992 وهذا ما يعكس عدم نجاعتها إلى حد كبير.

- إن التغيير الذي حصل سنة 2010 والذي جعل منحى الضرائب المباشرة يفوق منحى الضرائب غير المباشرة، مرده بداية التحكم من طرف الإدارة الجبائية في تسيير الضريبة عموما والتوجه ولو بخطوات قصيرة بالنظام الجبائي إلى مصاف الأنظمة الجبائية المتقدمة والذي يعتمد على الضرائب المباشرة، ورغم هذا التطور فإن النسبة المهمة من إيرادات الضرائب المباشرة مصدره الضريبة على الدخل الإجمالي المقطعة من أجور ذوي الدخل المحدودة والذي يصعب عليهم التهرب من دفع الضريبة نظرا لإتباع نظام الاقتطاع من المصدر وخضوعها إلى سلم تصاعدي، أما فيما يخص المساهم الأخر في الضرائب المباشرة ألا وهو الضرائب على أرباح الشركات ورغم ارتفاع نسبة مساهمتها منذ بداية الإصلاحات الضريبية وهذا بسبب اتساع الوعاء الضريبي بتضاعف عدد المؤسسات، ورغم ذلك فإن نسبة مساهمتها كانت ستكون كبيرة لو تتحكم الدولة في التهرب الضريبي.

الفرع الرابع: تطور المردود المالي للجباية البترولية

أولا- الطابع القانوني للجباية البترولية: يطبق نظام الجباية البترولية على الصناعة الأفقية للمحروقات التي تشمل نشاطات البحث و أو الاستغلال، ولضمان بقاء ملكية الجزائر للمشاريع النفطية تستعمل الجزائر نظام تقاسم الإنتاج، الذي يعتبر الدولة المضيفة للمالك الوحيد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق الشركات الوطنية لمكامن المحروقات، ورغم أن الجزائر تقوم بطلب الكفاءات التقنية والمالية للشركات البترولية العالمية تبقى المالك الوحيد لجزء هام من الإنتاج عن طريق شركة سوناطراك والذي يجب أن لا يقل عن 151% ويحصل المتعامل المتعاقد على تعويض من مصاريفه وعلى اجر مقابل خدماته من خلال حصة من الإنتاج.

¹ - وفقا للمادة 02 من الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم لقانون 05-07 المؤرخ في: 29/07/2006، الجريدة الرسمية، العدد48، الصادرة في: 30/07/2006.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

لقد مر النص المرجعي لنظام الجباية البترولية بعدة تغييرات أو تعديلات، وفي كل مرة يأتي القانون الجديد او المعدل بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقتة، ولقد أدخلت عدة تعديلات على ضرائب النفط المفروضة تارة من أجل زيادة حصة الحكومة من الربح النفطي أو لتطوير قطاع المحروقات تارة أخرى، ويعتبر قانون 07-05 المعدل والمتمم بقانون 01-13 آخر هذه القوانين والذي يتضمن بالإضافة إلى الإطار القانوني للمحروقات التقليدية النص المرجعي للنظام الجبائي للمحروقات غير التقليدية.

يتضمن النظام الجبائي لقانون 07-05 المعدل والمتمم المطبق على أنشطة البحث واو الاستغلال مايلى¹ :

1- الرسم المساحي: تعريفه سنوية تحسب على أساس مساحة المحيط (الإيجار بالكلم) وذلك حسب المناطق (أ،ب،ج،د) ومدة العقد. لايعتبر هذا الرسم قابلا للخصم جبائيا، اما مبلغ الرسم فإنه يحين سنويا حسب سعر بيع الدولار الأمريكي لشهر ديسمبر من كل سنة.

2- الإتاوة البترولية (RP): رسم سنوي يدفع على شكل اقساط شهرية، بحيث تمثل الكميات المستخلصة لمدة شهرا وعاءا للرسم مضروبا في متوسط السعر القاعدي:

$$RP=VP*TX$$

حيث أن:

VP : قيمة الإنتاج والتي تساوي الكميات المنتجة ناقص الكميات المستبعدة والمنصوص عليها في القانون.

Tx: معدل الإتاوة المطبق على حسب مستوى الإنتاج اليومي وعلى حسب مناطق الإنتاج، وكحد ادني 5.5% و حد أقصى 23%.

إن الإتاوة هي رسم قابل للخصم من وعاء حساب الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على الدخل وهي تعتبر كتكلفة، وتحسب الإتاوة عند إيداع التصريح السنوي.

3- الرسم على الدخل البترولي (TRP): هو ضريبة سنوية على نشاط الاستغلال يدفع عن طريق أقساط شهرية تحسب وتدفع عند إيداع التصريح السنوي، أما وعاء الرسم على الدخل البترولي فهو يتكون من القيمة الإجمالية للإنتاج السنوي، مع تخفيض الأعباء القابلة للحسم قانونا بالإضافة إلى مردودية كل حقل وتطبق ثلاث معدلات وهي 20% و 30% و 70% وهذا يعتمد على العائد الإجمالي لكل حقل ومعدلات التحيين المطبقة².

¹ - وفقا للمادة 83 من قانون المحروقات رقم 07-05، المؤرخ في: 28/04/2005، الجريدة الرسمية، العدد50، الصادرة في: 2005/07/19.

² - وفقا للمواد87، من قانون المحروقات رقم 01-13 المعدل والمتمم لقانون رقم 07-05، المؤرخ في: 20/02/2013، الجريدة الرسمية، العدد11، المؤرخة في: 24/02/2013.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

4- **الضريبة التكميلية على الدخل (TCR):** تحسب ضمن نفس شروط للضريبة على أرباح الشركات IBS بالمعدل المطبق قانونا، على أساس النتائج المجمعة لكافة الأنشطة. يمكن لأي شخص أن يجمع نتائج كافة أنشطته البترولية، تقدر نسبة الضريبة على النتائج ب 130%

5- **الحقوق والرسوم الأخرى:** يخضع المستثمرون في مجال المحروقات لضرائب ورسوم أخرى تتمثل في:

أ- **الرسم على حرق الغاز:** تمنع عملية حرق الغاز غير أنه يمكن للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محدودة لا تتجاوز 90 يوما رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل، ويتعين على هذا ألف متر مكعب²؛

ب- **الرسم الخاص بالمياه:** في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من قبل المتعامل والمعتمد من طرف الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات، ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي فإنه يتعين على المتعامل أن يسدد رسما خاصا يكون مطابقا للتنظيم المعمول به، وتقدر نسبة الرسم الخاص بالمياه ب 80 دينار لكل 1 متر مكعب مستعمل، ويدفع سنويا للخرينة³؛

ج- **الرسم الخاص بالحصول على قرض بخصوص الغازات الاحتباسية:** يدفع هذا الرسم على كل استعمال أو تحويل أو تنازل عن قرض بخصوص انبعاث الغازات الاحتباسية⁴؛

د- **الرسم على الأرباح الاستثنائية:** تتراوح ما بين 5% و 50% حسب مستوى الأسعار وحصصة الشريك الأجنبي، ويتكون وعاؤه من الفوارق المحصل عليها عندما يفوق سعر الإنتاج 30 دولار أمريكي.

ثانيا- تطور إيرادات الجباية البترولية: من خلال الجدول أسفله سنقوم بتحليل تطور إيرادات الجباية البترولية ونسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية للدولة:

كانت حصيلة الجباية البترولية سنة 1990 تقدر ب 76.1 مليار دج و 49.97% كنسبة مساهمة في الإيرادات العامة ثم بدأت بالارتفاع سنتي 1991 و 1992 ب 64.89% و 62.19% على التوالي وبحصيلة مالية تقدر ب 161.5 و 193.8 مليار دج، حيث شهدت سنة 1990 الحرب الخليجية الثانية التي أدت بأسعار النفط إلى الارتفاع مما أثر إيجابا على الحصيلة المالية للجباية البترولية، أما في الجزائر فقد عرفت سنة 1991 صدور قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 86-14 والذي أولى اهتماما كبيرا بالمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات خاصة بعد دخول الحقول الغازية حيز الشراكة، كما عرفت الفترة 1993-1997 نسب معتبرة لمساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة

1 - وفقا للمادة 88 من الأمر 06-10، مرجع سابق.

2- وفقا للمادة 52 من قانون المحروقات 05-07، مرجع سابق.

3- نفس المرجع، وفقا للمادة 53.

4- نفس المرجع، وفقا للمادة 67.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

السنة	الجباية البترولية (1)	الإيرادات الكلية(2)	مساهمة (1)/(2)%
1990	76,2	152,50	49,97%
1991	161,5	248,90	64,89%
1992	193,8	311,80	62,16%
1993	179,2	320,10	57,09%
1994	222,1	434,20	46,55%
1995	336,1	600,90	54,95%
1996	496,00	824,90	60,11%
1997	592,5	926,60	63,94%
1998	425,9	774,60	54,98%

جدول رقم 05: مساهمة الجبابة البترولية في الإيرادات الكلية للدولة خلال الفترة 1990-2017 الوحدة
مليار دج

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

61,89%	950,50	588,3	1999
77,27%	1578,10	1213,20	2000
66,52%	1505,50	1001,40	2001
62,87%	1603,20	1007,90	2002
68,38%	1974,40	1350,00	2003
70,44%	2229,70	1570,70	2004
76,32%	3082,50	2352,70	2005
76,90%	3639,80	2799,00	2006
75,84%	3687,80	2796,80	2007
78,77%	5190,50	4088,60	2008
65,63%	3676,00	2412,70	2009
66,13%	4392,90	2905,00	2010
68,73%	5790,10	3979,70	2011
66,01%	6339,30	4184,30	2012
61,74%	5957,50	3678,10	2013
59,05%	5738,40	3388,40	2014
46,51%	5103,30	2373,50	2015
35,32%	5042,00	1781	2016
38,36%	6183,00	2372,00	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2017/12/10 تاريخ الدخول
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2016-2014-2010-2008-2006-2002)
- IMF, IMF Country Report No. 18/168, Algeria ,2018

الدولة بنسب تتراوح بين 46 و 63 بالمائة وبلغت الإيرادات البترولية سنة 1997 مبلغ 592.5 مليار، وتبقى سنة 1998 الاستثناء الوحيد في فترة التسعينات أين عرفت الجباية البترولية انخفاضا حيث قدرت حصيلتها ب 425.9 مليار بسبب تراجع أسعار النفط إلى ما يقارب 12.85 دولار للبرميل، لكن بداية من سنة 1999 عرف سوق النفط انتعاشا كبيرا مما انعكس ذلك على الحصيلة المالية للجباية البترولية وعلى نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية للدولة، حيث عرفت الفترة 2000 -2008 المساهمة الأكبر بنسب تتراوح بين 62 و 78 بالمائة أين بلغت حصيلتها المالية 4088.60 كأكبر حصيلة للجباية البترولية خلال العشرية الأولى للألفية الجديدة، وشهدت الجزائر إصدار قانون محروقات جديد رقم 05-07 ساهم كذلك في تحسين تحصيل الدولة للريع النفطي، ثم عرفت سنة 2009 انخفاضا حادا في الحصيلة المالية للجباية البترولية والتي بلغت 2412.4 مليار دج بنسبة مساهمة قدرت ب 65.33 % وهذا بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت أهم الاقتصاديات العالمية، بعد ذلك عاودت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الارتفاع حيث بلغت حصيلتها 4184.30 مليار سنة 2012 أي بنسبة مساهمة قدرت ب 66.01 % ، بعدها انخفضت نسبة مساهمتها سنوات 2013 و 2014 بسبب تحسن إيرادات الجباية العادية والإيرادات غير الجبائية بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وكذلك انخفاض إنتاج الجزائر

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

من النفط والغاز، وهذا بسبب عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر مما أثر على قدرات الجزائر الإنتاجية مما دفعها إلى إصدار قانون محروقات جديد رقم 01-13 يعدل ويتم القانون 07-05 الذي يحتوي على تحفيزات جبائية بالإضافة إلى الإطار القانوني لاستغلال المحروقات الغير التقليدية، أملا منها أن يسهم في إعادة بعث الاستثمار في قطاع المحروقات، وهذا بعد فشل المناقصات في إطار قانون 07-05 في استقطاب اهتمام الشركات الأجنبية، والتي كانت تخشى من مخاطر الاستكشاف لاسيما أن قانون 07-05 كان يخلو من تحفيزات جبائية، أين يتم حساب الجباية على أساس رقم الأعمال، على عكس القانون الجديد الذي يحسبها على أساس مردودية المشاريع وحجم وأهمية الحقول المستغلة، وهذا ما جعل إيراداتها تنخفض إلى 1781 مليار دج سنة 2016 ونسبة مساهمة قدرت بـ35.32% ثم عاودت الارتفاع قليلا سنة 2017 أين بلغت حصيلتها 2372 مليار دج.

ثالثا- تمويل الجباية البترولية لصندوق ضبط الإيرادات: قامت الجزائر كغيرها من الدول النفطية بإنشاء صندوق سيادي، وذلك بسبب أن حصيلة الإيرادات النفطية والتي تمثل أكثر من 60 بالمائة من الإيرادات الكلية للدولة النفطية مرتبطة بسعر النفط والذي يؤدي انخفاض أسعاره إلى تعقيدات والتأثير على السياسة المالية والاقتصاد ككل، سمي في الجزائر بصندوق ضبط الإيرادات.

1-التعريف بصندوق ضبط الإيرادات: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة ورقمه 103-302، وهو مستقل عن الموازنة العامة للدولة .

2-تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي لهذا الصندوق.

3-أهداف الصندوق: كان الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج¹، إن هذ التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية*، كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، تلاه تعديل آخر في قانون المالية 2017²، تم إلغاء عتبة 740 مليار دج في حال تراجع إيرادات الصندوق عن مستواها حتى يتسنى للحكومة أن تلجأ له لتمويل عجز الخزينة، وهذا ما سرع في نفاذ مدخراته في فيفري 2017³، بسبب

¹-وفقا للمادة 25، من الأمر رقم 06-04، المؤرخ في: 05/06/2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد47، المؤرخة في: 19/06/2006.

*إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

² - وفقا للمادة 121، من قانون رقم 16-14، المؤرخ في: 28/12/2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد77، المؤرخة في: 29/12/2016.

³

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

تعديل السعر المرجعي في اعتماد قانون المالية من 37 دولار إلى 50 دولار تزامن ذلك مع تراجع كبير لأسعار النفط وصلت إلى مادون 50 دولار في 2017 وهذا ما نتج عنه عدم وجود فائض يوجه لصندوق ضبط الإيرادات، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إليه بصفة كبيرة ابتداء من سنة 2009 لتمويل عجز الخزينة، بعدما كانت قبل ذلك تعتمد على موارد أخرى.

4- مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات: إن مصادر تمويل الصندوق، هو فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق¹، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق²، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية.

وسنحاول من خلال الجدول التالي، أن نبين مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل هذا الصندوق

الجدول رقم(06):حصة صندوق ضبط الإيرادات من الجباية البترولية من سنة 2000 إلى 2017 (الوحدة مليار دج)

السنوات الموارد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
- فائض قيمة الجباية البترولية **	453.23	123.86	26.50	448.91	623.50	1368.70	2267.83	2714.84	4003.56
- تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنوات الموارد	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
- فائض قيمة الجباية البترولية **	2327.67	2820.01	3829.72	4054.35	3678.13	3388.05	2275.12	1781.10	0
- تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-

Source : - Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2018

المطلب الثالث: تحليل هيكل النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017

¹-وفقا للمادة 10، من قانون رقم 02-2000، مرجع سابق.
²وفقا للمادة 66، من قانون رقم 03-22، المؤرخ في: 2003/12/28، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد83، المؤرخة في:2003/12/29.
^{*}إن فائض قيمة الجباية البترولية = قيمة الجباية البترولية الفعلية - قيمة الجباية البترولية المقدرة وفقا لقانون المالية

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

تلعب النفقات العمومية دورا مهما في الاقتصاد الوطني، فمنذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا، انتهجت الجزائر سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق برامج إنفاق عامة كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمدت في جله على المداخيل البترولية، وترجع الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر إلى العوامل الآتية¹:

- المحدد الاقتصادي والمذهبي، ونقصد به حتمية تغير الهيكل الاقتصادي؛
- المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛
- المحدد المالي، ويتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

الفرع الأول:تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة

عرف معدل نمو النفقات العامة في الجزائر تصاعدا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت انتهاء برامج استثمارية عمومية ترتب عنها التوسع الكبير في الإنفاق العام، وفيما يلي بعض الإحصائيات التي توضح أهم التطورات التي حصلت على جانب الإنفاق العام

¹ - شيببي عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص 230.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

السنة	النفقات العامة	نسبة النفقات العامة نمو	نسبة النفقات من الناتج المحلي الخام	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	136,50	-	24,64%	88,80	47,70
1991	212,10	55,38%	33,61%	153,80	58,30
1992	420,10	98,07%	38,90%	276,10	144,00
1993	476,60	13,45%	40,02%	291,40	185,20
1994	566,30	18,82%	37,96%	330,40	235,90
1995	759,60	34,13%	37,90%	473,70	285,90
1996	724,60	-4,61%	28,13%	550,50	174,00
1997	845,10	16,63%	30,49%	643,50	201,60
1998	876,00	3,66%	31,19%	664,10	211,90
1999	961,70	9,78%	29,61%	774,70	187,00
2000	1178,10	22,50%	28,57%	838,90	339,20
2001	1321,00	12,13%	31,25%	798,60	522,40
2002	1550,60	17,38%	34,28%	975,60	575,00
2003	1690,20	9,00%	32,18%	1122,80	567,40
2004	1891,80	11,93%	30,77%	1251,10	640,70
2005	2052,00	8,47%	27,14%	1245,10	806,90
2006	2453,00	19,54%	29,23%	1437,90	1015,10
2007	3108,50	26,72%	34,75%	1673,90	1434,60
2008	4191,00	34,82%	38,79%	2217,70	1973,30
2009	4264,30	1,75%	44,03%	2300,00	1946,30
2010	4466,90	4,75%	38,12%	2659,00	1807,90
2011	5853,60	31,04%	40,84%	3879,20	1974,40
2012	7058,10	20,58%	43,49%	4782,60	2275,50
2013	6024,20	-14,65%	36,65%	4131,60	1892,60
2014	6995,70	16,13%	41,29%	4494,30	2501,40
2015	7656,30	9,44%	46,25%	4617,00	3039,30
2016	7383,6	-4,03%	42,21%	4591,40	2792,20
2017	7389,0	0,56%	39,08%	4758,00	2631,00

جدول رقم (07): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017 الوحدة مليار دج المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2017/12/10 تاريخ الدخول
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2016-2014-2010-2008-2006-2002)
- IMF, IMF Country Report No. 18/168, Algeria ,2018

من خلال الجدول السابق، وحتى يكون التحليل أكثر واقعية يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى أربع مراحل:

أولاً- المرحلة الأولى (1990-1995): شهدت هذه المرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 إلى 1994 إذ نجد خلال هذه المرحلة تزايد الإنفاق العام بشكل كبير، انتقلت النفقات العامة من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 420 مليار دج سنة 1992 بنسبة نمو قدرت ب 98% وواصلت الارتفاع سنوات 1993، 1994 و1995 حيث بلغت 476.6 مليار، 566.3 مليار دج 759 مليار دج على التوالي بنسبة نمو متوسطة قدرت ب

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

22.13%، ويرجع سبب نمو النفقات العمومية خلال هذه الفترة إلى الرواتب والأجور وتسديد المديونية العمومية بالإضافة إلى عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، وقد تضاعف الإنفاق تقريبا 6 مرات.

ثانيا- المرحلة الثانية (1996-1999): خلال هذه الفترة عرفت النفقات العامة نموا بطيئا بالمقارنة بالفترة السابقة، يرجعه بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي من خلاله فرض صندوق النقد الدولي شروط على الحكومة الجزائرية من تقليص للإنفاق وتخفيض للدعم الحكومي. عرفت سنة 1996 نسبة نمو سالبة للنفقات بلغت -4.6% مقارنة مع سنة 1995، عاودت بعد ذلك النفقات العامة النمو وصلت إلى 845.16 مليار دج و876 مليار دج سنتي 1997 و1998 بنسبة نمو قدرت ب 16.33% و 3.66% على التوالي ولم يتضاعف الإنفاق سوى 1.1 مرة.

ثالثا- المرحلة الثالثة (2000-2012): خلال هذه المرحلة وضعت الجزائر مخططات تنموية هدفت في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وفق سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفت الجزائر منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986 واختلال التوازنات الاقتصادية العامة.

نلاحظ خلال هذه المرحلة زيادة متسارعة في النفقات العمومية انتقلت من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 4264.3 سنة 2009 ثم إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012 بنسبة نمو متوسطة قدرت ب 17 % ، وتضاعف فيها الإنفاق العام 6 مرات، يمكن القول أن السبب الأساسي لذلك هو ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية خلال هذه الفترة وما نتج عنه من تحقيق الجزائر لفوائض مالية ضخمة مكنتها من التوسع في الإنفاق العام.

رابعا- المرحلة الرابعة (2013-2017): تميزت هذه المرحلة بانخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وكذلك انخفاض أو ثبات الإنفاق العام وهذا تماشيا مع الوضع المستجد على الساحة الاقتصادية بالإضافة إلى محاولة الجزائر إلى التحكم وترشيد نفقاتها. بلغت النفقات العامة 6024.5 مليار دج سنة 2013 بنسبة نمو سالبة قدرت -14.65% بالمقارنة مع 2012، ارتفعت قليلا سنتي 2014 و 2015 أين وصلت إلى 6995.7 و 7656 مليار دج على التوالي بنسبة نمو سنة 2015 قدرت ب 9.44% ، شهدت بعد ذلك انخفاض سنة 2016 أين وصلت النفقات العامة إلى 7383.6 ثم إلى 7389.0 مليار دج سنة 2017 ، بنسب نمو سالبة سنة 2016 بلغت 4.03%.

الفرع الثاني: الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الخام

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

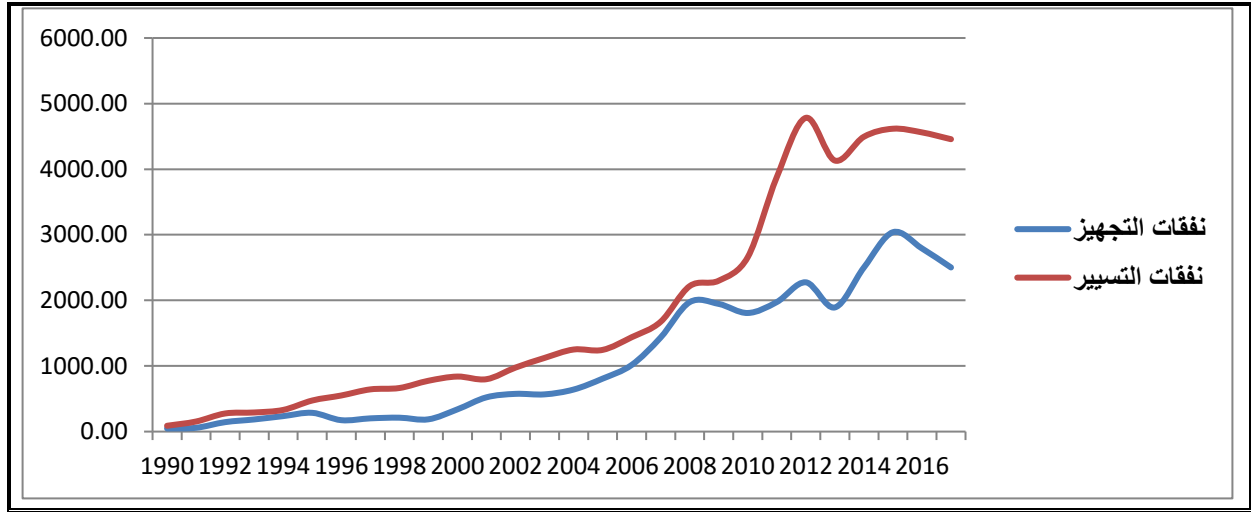
إن تحليل الإنفاق العام بالقيم المطلقة لا يكفي لبيان الأهمية النسبية له، لذلك لا بد أن ننسبه لمؤشرات التطور الاقتصادي للدولة، ولعل أهمها الناتج المحلي الخام كما هو موضح في الجدول رقم (06).

الملاحظ من الجدول رقم 06 أن النفقات العامة شكلت نسبة 24.64 % من الناتج المحلي الخام سنة 1990 لترتفع إلى 40.02 % سنة 1993 وهذا بعد عدم تقيد الجزائر بشروط التي صاحبت اتفاقيات الاستعداد الائتماني، لكنها مع بداية الإصلاحات الهيكلية وتحت تأثير شروط صندوق النقد الدولي انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي يتمثل في انخفاض نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام، حيث انتقلت هذه النسبة من 37.90 % سنة 1994 إلى 30.49 % سنة 1997 ثم إلى 28.57 % سنة 2000، لكن في سنة 2001 عادت النسبة للارتفاع لتتخفف إلى 27.14 % سنة 2005 ثم عاودت الارتفاع سنة 2006 إلى 29.23 % ثم إلى 38.79 % سنة 2008 لتبلغ سنة 2012 نسبة 43.65 % ، وشكلت سنة 2015 تحقيق النفقات العامة أكبر نسبة للناتج المحلي الخام أين وصلت إلى 46.25 %، وهذا رغم انخفاض أسعار النفط منتصف عام 2014 وتراجع إيراداتها النفطية وهذا بسبب اعتماد الجزائر على الادخار الحكومي المتمثل في صندوق ضبط الإيرادات في تمويل نفقاتها، بعد ذلك عرفت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام انخفاضا سنتي 2016 و 2017 لتصل إلى 42.21 % و 39.08 % على التوالي، وكان ذلك في إطار تبني الجزائر سياسة التقشف وترشيد للنفقات في ظل بقاء أسعار النفط منخفضة، وهذا للحفاظ على تواز ماليتها العامة.

الفرع الثالث: تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز

ضمن هذه النقطة سيتم استعراض تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز، إضافة إلى تطور نسبتيهما من إجمالي النفقات العامة وذلك خلال الفترة 1990 إلى 2017. أولا-تطور حجم نفقات التسيير و نفقات التجهيز: لإظهار ذلك سيستعان بالشكل التالي: شكل رقم 02: تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1990-2017 (الوحدة مليار دج)

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر



من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 06

أبان الشكل رقم 02 أن نفقات التسيير والتجهيز نمت بوتيرة متسارعة خلال الفترة 1990-2017، مع ملاحظة نمو نفقات التسيير بوتيرة أسرع من نفقات التجهيز.

انتقلت نفقات التسيير من 153 مليار دج سنة 1991 إلى 473.7 مليار دج سنة 1995 ثم إلى 838.9 مليار دج سنة 2000 ثم قفزت إلى 1245 مليار دج سنة 2005 وواصلت نفقات التسيير وتيرة النمو لتبلغ 2659 مليار دج و 4617 مليار دج سنتي 2010 و 2015 على التوالي، بعدها شهدت نفقات التسيير انخفاضا سنة 2016 أين بلغت 4561 مليار دج ثم إلى 4758 سنة 2017. ويرجع سبب النمو المتسارع لنفقات التسيير هو تزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم، الصحة وكذا تسيير الإدارات، فضلا عن التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ جملة من الاتفاقيات المنعقدة بينها وبين الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز، إذ شهدت هذه الأخيرة نموا متوافقا مع نفقات التسيير من حيث المنحى لكن بصفة أقل من حيث الحجم، تناسبا مع السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد، حيث حافظت نفقات التجهيز على نفس الحجم تقريبا خلال سنوات التسعينات انتقلت من 144 مليار دج سنة 1991 إلى 284 مليار دج سنة 1995، بعد ذلك عرفت الفترة 1996-1999 انخفاضا في نفقات التجهيز حيث تزامن هذا مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي وما صاحبها من التزامات، وكذلك نتيجة تخلي الجزائر عن بعض المشاريع الكبرى متأثرة بالمدونية وتقلبات أسعار النفط، لتستعيد بعد ذلك نفقات التجهيز وتيرة نموها أين وصلت إلى 339.2 سنة 2000 ثم إلى 806.9 سنة 2005 ثم قفزت إلى 1807 مليار دج سنة 2010 ثم إلى 3039.3 مليار دج سنة 2015، أين رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والمشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو

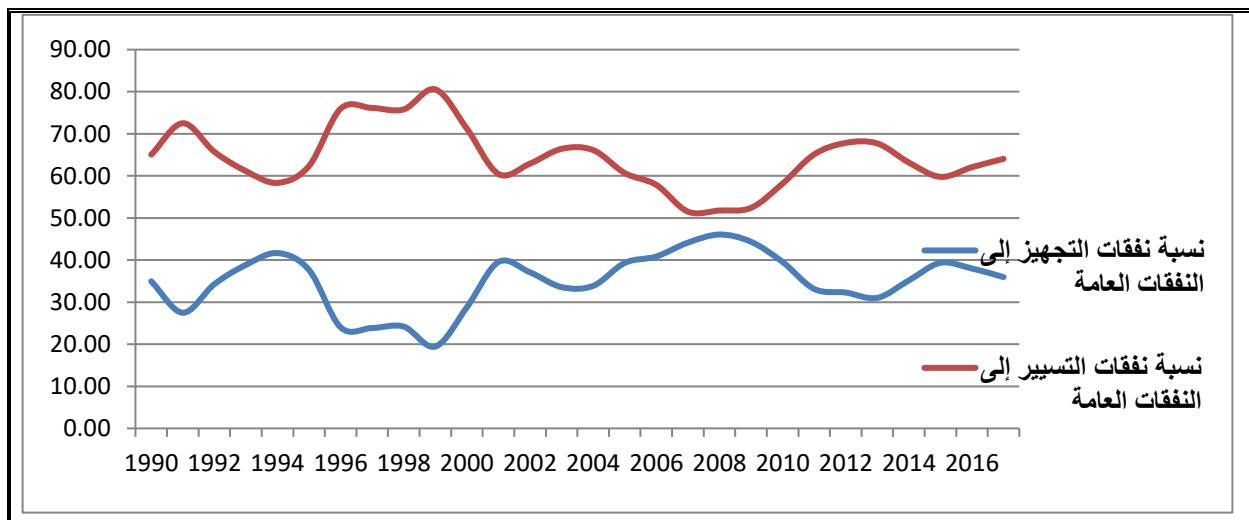
الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

وذلك في إطار برامج اتفاقية ضخمة، لكن عرفت سنتي 2016 و2017 انخفاضا في نفقات التجهيز لتسجل مبلغا 2792 مليار دج و 2631 مليار دج على التوالي تزامن هذا مع انخفاض محسوس في أسعار النفط مما أثر على الوضعية المالية للجزائر.

ثانيا- تطور نسبة نفقات التسيير والتجهيز من النفقات الإجمالية: انطلاقا من الشكل رقم 03 نلاحظ أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة، إذ تراوحت بين 1990 و 2017 بين 51 % و 75 % وبلغت في المتوسط ما يفوق 66% أي أن أكثر من نصف إجمالي النفقات العامة، تناقصت هذه النسبة في فترات كعينة وتزايدت في فترات أخرى، وسجلت نفقات التسيير أكبر نسبة لها عام 1999 بـ 80.55 % في حين عرفت أدنى نسبة لها سنة 2007 أين ناهزت 51.51%.

أما نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة وصلت في متوسطها خلال الفترة 1990-2017 إلى ما يربو 36.24%، حيث تراجعت هذه النسبة طبعاً أثناء الفترات التي شهدت تزيادا لنسبة نفقات التسيير والعكس صحيح، كما عرفت سنة 1999 أقل نسبة لها بـ 19.45 % وسجلت سنة 2007 أكبر نسبة لها بـ 49.49 %.

شكل رقم (03): تطور نسبة نفقات التسيير والتجهيز إلى النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017



الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

من إعداد الباحث: اعتمادا على الجدول رقم(06)

المبحث الثاني: الدين العمومي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرض إلى الدين العام باعتباره من أهم المكونات التي تؤثر على النظام المالي وعلى الاقتصاد ككل، ففي المطلب الأول سنتطرق إلى الدين الخارجي وأسبابه وفي المطلب الثاني سنناقش الدين الداخلي مفهومه ومكوناته.

المطلب الأول: الدين الخارجي للجزائر

الفرع الأول: جذور أزمة المديونية الخارجية

أولا- الأسباب الداخلية للمديونية الخارجية: لقد كان للأسباب الداخلية دورا فعالا في تزايد حجم المديونية الخارجية، نظرا للاختلال في السياسة الاقتصادية، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- النموذج التنموي المتبع: اعتمدت الجزائر غداة استقلالها على النموذج الاشتراكي للتنمية، قائم على التركيز على الصناعات الثقيلة والمصنعة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات، من خلال تنفيذ مجموعة من المخططات التنموية لكن هذه الأخيرة لم تكن ذات فعالية كبيرة على الإنتاج باستثناء قطاع المحروقات، وبالتالي لم تأت بالمرادود المنتظر منها على الأقل لتغطية أعباء ديونها الخارجية¹.

¹ - غالمي زهيرة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2008، ص10.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

2- غياب سياسة رشيدة للاقتراض: كان لغياب سياسة رشيدة للاقتراض الدور الكبير في تعقيد مديونية الجزائر الخارجية، فرغم الإدراك والوعي لمخاطر الاقتراض الخارجي والذي تجسد من خلال وضع حدود قصوى لعمليات الاقتراض من هذا الصنف، من خلال تأكيد الإصلاح المالي لسنة 1970 أن التمويل المالي الخارجي يخضع لموافقة مسبقة من طرف وزارة المالية ومشروطة بعدم إمكانية التمويل الداخلي إلى غيرها من الشروط إلا أن ذلك لم يتجسد من الناحية الواقعية، حيث أثبت الواقع الاقتصادي أن الحدود القصوى المحددة بـ 30% من الاستثمارات المخططة لم تحترم وبلغت مستوى 37 % خلال الفترة 1971-1972¹.

3- الفساد الإداري وتهريب رؤوس الأموال: يلعب الفساد الإداري دورا بارزا في عرقلة النشاط الاقتصادي للبلاد، وتحويل الجزء الهام من الأموال عن مجراها الطبيعي، وعرفت الجزائر ومازالت انتشار مظاهر الفساد بشكل كبير سمح بتهريب واسع للأموال إلى الخارج، حيث تقدر الأموال التي تم تهريبها خلال الفترة 1986-1988 فقط حسب المؤسسات المالية الدولية بـ 9.7 مليار دولار، وهي الفترة التي عرفت الجزائر فيها أزمة اقتصادية حادة، وذلك في أعقاب انهيار أسعار البترول سنة 1986، وارتفع المبلغ السابق في نهاية 1990 إلى 16.3 مليار دولار، وهو ما يمثل 60 % من مديونية الجزائر الخارجية لسنة 1992².

4- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي: إن المتابعة التاريخية لجهاز الإنتاج الوطني تبرز بشكل لافت الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها والتي أثرت في نفس الوقت سلبا على فعاليته، فرغم أن معدلات الاستثمار كانت من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في السبعينات، إلا أن مستوى إنتاجية العمل لم تتطور سوى بشكل متواضع جدا، وذلك لجملة من الأسباب الموضوعية (كانهدام الإطارات الكفوة، طبيعة اليد العاملة، قلة مكاتب الدراسات المختصة)، مما أثر سلبا على المؤسسات العمومية التي أصبحت عبئا على خزينة الدولة بفعل العجز الذي أصبح الصفة الغالبة والملازمة لهذه المؤسسات³.

5- التبعية الغذائية: إن التبعية الغذائية للجزائر للخارج، قد زاد في مخزون المديونية الخارجية فالجزائر تصرف أموالا طائلة لتغطية وارداتها الغذائية، أصبحت الجزائر تستورد 80% من احتياجاتها الغذائية في الثمانينات مما أدى إلى تخصيص جزء مهم من مواردها المالية الخارجية لتغطية احتياجاتها الغذائية⁴.

6- انعدام الاستقرار السياسي: إن وضعية اللاإستقرار التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية خلال فترة التسعينات، أثرت على حجم المديونية الخارجية ذلك أن تعاقب حكومات مختلفة في فترة وجيزة أدى إلى تغير في الأفكار والمناهج الاقتصادية المتبعة،

1 - روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2006، ص 103.

2 - المرجع نفسه، ص 116.

3 - غالمي زهيرة، مرجع سابق، ص 12.

4 - المرجع نفسه، ص 12.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

وعدم انسجامها وتكاملها ناهيك عن التدهور الخطير الذي عرفته الحالة الأمنية، والذي حمل الجزائر خسائر مادية وبشرية كلفتها أموال باهظة لتعويضها، كما نتج عنه نقص الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

ثانيا- الأسباب الخارجية للمديونية الخارجية: تكمن الأسباب الخارجية بعوامل مرتبطة بالبيئة الاقتصادية الدولية، ويمكن حصرها فيما يلي¹:

1- أثر تغيرات أسعار النفط على المديونية الخارجية: إن قطاع النفط هو الرافد الأساسي للاقتصاد الجزائري وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية هي تقلبات للاقتصاد الجزائري بكل مكوناته من المديونية إلى النمو، فحين بدأ انخفاض أسعار النفط سنة 1982 أين انتقل من 40 دولار سنة 1981 إلى 29 دولار سنة 1983 انخفضت إيرادات الصادرات الجزائرية من 14.5 مليار دولار سنة 1981 إلى 12 مليار سنة 1985 وتواصل الهبوط الحاد في أسعار النفط سنة 1986 وأدى هذا إلى انخفاض في احتياطات الصرف الأجنبية فخسرت الجزائر 5.6 مليار دولار من إيرادات الصادرات في نفس السنة وتقلصت احتياطات الصرف بمليار دولار وكان لذلك الأثر السلبي على المديونية لأن المبالغ التي فقدتها الجزائر كان بإمكانها أن تسدد جزءا كبيرا من أعبائها. زيادة عن ذلك فإن الجزائر بعد أن غابت عن الأسواق المالية الدولية بداية الثمانينات رغبة منها في تخفيض حجم المديونية، عادت مجددا بسبب هبوط إيراداتها وأخذت تعبئ أكثر فأكثر القروض قصيرة الأجل مسببة بذلك وفي المدى القصير أعباء خدمات ديونها وبالتالي ارتفاع مؤشرات خدمات الدين.

2- تدهور معدلات التبادل الدولي: إن تدهور معدلات التبادل التجاري يمكن تعريفه بتدهور أسعار الصادرات مقارنة مع أسعار الواردات التي يستوردها البلد، أي تدهور القدرة الشرائية نظرا لانخفاض حصة صادراته من العملة الصعبة في الوقت الذي تزداد فيه فاتورة وارداته، بحيث ينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري مما يؤدي إلى ضعف القدرة الذاتية للاستيراد ويطرح بذلك مشاكل جمة تتعلق بالوفاء بالالتزامات الخارجية كخدمات الدين الخارجي، وكون الجزائر استفادت بشكل نسبي من ارتفاع أسعار المحروقات إلا أن لم يمنعها من اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويل برامجها التنموية على اعتبار أن هذه الفترة جاءت مرافقة لفترة الكساد التضخمي في البلدان الرأسمالية المتطورة، ولما كانت مختلف التجهيزات والمواد الأولية والنصف مصنعة لعمليات الإنتاج مصدرها وبنسبة 90% من السوق الرأسمالي فإن أسعارها المرتفعة قد أبطلت وإلى حد كبير مزايا ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي أبطلت التدفقات النقدية المتجهة نحو الجزائر.

3- أثر معدلات الفائدة على المديونية: لقد كان متوسط معدل الفائدة الحقيقي على الديون في الفترة ما بين 1970-1979 لا يتعد 1%، وهذا ما أدى بالجزائر إلى مضاعفة اقتراضها من

¹ - المرجع نفسه ص ص 15-18.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

الخارج والعزوف عن القروض الحكومية، فمع نهاية السبعينات قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة سياسة نقدية انكماشية أدت إلى ارتفاع كبير في المعدلات الحقيقية للفائدة، وسيادة معدل الفائدة المتغيرة. تميزت الفترة 1979-1985 بارتفاع حاد في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي نتيجة لسياسات الحد من التضخم وسياسة الإنعاش الاقتصادي التي اتبعتها الدول الصناعية مع بداية الثمانينات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع في متوسط سعر الفائدة الحقيقي والذي تجاوز في متوسطه 8% ، وهذا ما كان له الأثر الكبير على خدمات الديون الجزائرية خاصة أن الجزائر في أواخر السبعينات اقترضت بمعدلات فائدة متغيرة.

4- أثر تغيرات سعر الدولار على المديونية: باعتبار الدولار عملة صفقات المحروقات فقد ساهمت عملية تخفيضه في إضعاف القدرة الشرائية للمحروقات وتحويل الفائض لصالح الدول الصناعية كأكبر مستهلك للنفط، فتزامنا مع الأزمة النفطية في الثمانينات، تقلصت قيمة الدولار بما يعادل النصف ابتداء من سنة 1985 وأديا على ارتفاع حجم المديونية الخارجية الجزائرية بين 1984-1986 بسبعة ملايين دولار.

الفرع الثاني: تحليل حجم المديونية الخارجية

أولا- تطور قيمة الدين الخارجي: عرفت الجزائر فترة طويلة من لهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي وذلك اعتبارا من سنة 1986، وقد بلغ مستويات حادة غير قابلة للاحتمال خاصة 1994، وقد قدر الدين الخارجي إلى غاية 31 ديسمبر 2017 ب 4.3 مليار دولار، ومنذ سنة 1990 تطورت المديونية الخارجية كما يلي:

جدول رقم (08): تطور المديونية الخارجية 1990-2017 الوحدة مليار دولار- مليار دج*

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدين الخارجي بالدولار	28.38	27.87	26.68	25.72	29.49	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31
الدين الخارجي بالدينار	252.5 73	515.6 87	581.5 80	599.3 69	1201. 554	1594. 120	1900. 944	1816. 183	1810. 400	1925. 703
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين الخارجي بالدولار	25.09	22.31	22.64	22.53	21.82	17.19	5.60	5.47	5.58	5.81
الدين الخارجي بالدينار	1889. 628	1723. 970	1804. 340	1807. 055	1572. 639	1261. 131	407.0 57	379.7 31	360.6 23	422.3 14
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
الدين	5.54	4.40	3.68	3.40	3.73	3.02	3.85	4.30		

* تم تحويل رصيد إجمالي الدين الهارجي من الدولار إلى الدينار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي خلال مدة الدراسة (أنظر الملحق رقم 01)

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

										الخارجي بالدولار
		421.3	303.3	300.8	269.6	285.0	320.9	411.8	422.3	الدين الخارجي بالدينار
		50	89	91	53	73	04	78	14	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- La banque d'Algérie, **évolution de la dette extérieure de l' algerie 1990-1999.**
- **Ministère de finance.**
- IMF, article iv consultation press release; staff report; and statement by the executive director for algeria, IMF Country Report No. 17/141, 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الدين الخارجي في سنوات التسعينات كانت مرتفعة جدا، أين انتقلت من 28.38 مليار دولار سنة 1990 إلى 29.49 مليار دولار سنة 1994 ثم إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 كأكبر قيمة بلغت الديون الخارجية الجزائرية وهذا ما أجبر الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس و نادي لندن، والتي اندرجت في إطار برامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (سنتطرق إلى هذه النقطة لاحقا)، وبلغ قائم الدين سنة 1998 و 1999 مبلغ 30.47 مليار دولار و 28.31 مليار دولار على التوالي. بداية من سنة 2000 عرف مخزون الدين الخارجي انخفاضا أين وصل إلى 22.64 مليار دولار سنة 2002 ثم إلى 17.16 مليار دولار سنة 2005، وهذا راجع إلى تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من 2000 مما سمح بنقل مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها، مع انتهاء الجزائر سياسة جديدة تمثلت في عملية الدفع المسبق للديون سنة 2005 وتسارعها سنة 2006 سجل قائم الدين الخارجي انخفاضا قويا أين بلغ 5.58 مليار دولار سنة 2008 ثم 4.40 مليار دولار سنة 2011 ووصل إلى 302 مليار دولار كأدنى مستوى له سنة 2015 ثم عرف ارتفاعا طفيفا سنتي 2016 و 2017 أين وصل إلى 3.85 مليار دولار و 4.30 مليار دولار على التوالي.

ثانيا- هيكل الدين الخارجي الجزائري 1990-2017: بغرض معرفة هيكل الدين الخارجي المتكون من الديون قصيرة الأجل والديون المتوسطة والطويلة الأجل، يمكن عرضها في الجدول الموالي

جدول رقم (09): تطور هيكل الديون الخارجية 1990-2017 الوحدة مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992 ¹	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دين طويل ومتوسط الأجل	26.5	26.64	25.89	25.02	28.85	31.32	33.23	31.06	30.62	28.14
دين قصير الأجل	1.79	1.24	0.79	0.70	0.64	0.26	0.42	0.16	0.16	0.17
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
دين طويل ومتوسط الأجل	25.0	22.44	22.54	23.20	21.41	16.48	5.06	4.89	4.28	3.67

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

2.14	1.30	0.58	0.54	0.70	0.41	0.15	0.10	0.26	0.17	دين قصير الأجل
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
			1.73	1.20	1.76	2.07	2.48	3.26	3.26	دين طويل ومتوسط الأجل
			2.12	1.82	1.97	1.33	1.16	1.14	2.28	دين قصير الأجل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- La banque d'Algérie, *évolution de la dette extérieure de l' algerie 1990-1999*, 2000.
- **Ministère de finance.**
- IMF, article iv consultation press release; staff report; and statement by the executive director for algeria, IMF Country Report No. 17/141, 2017.

من خلال الجدول رقم 06، نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل والتي تعني تلك الديون التي لا تتجاوز آجالها السنة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الديون الخارجية الجزائرية خاصة سنوات التسعينات وبداية الألفية الجديدة وهذا ما يعكس سياسة مسيري الديون الجزائرية الذين عملوا على التقليل من اللجوء إلى ذا النوع من القروض نظرا لانعكاساته السلبية والخطيرة على بنية الديون وعلى الموارد المالية للبلاد، وقد لجأت الجزائر إلى هذا النوع من القروض قبل سنوات التسعينات لمواجهة احتياجاتها لمختلف المواد وهذا كرد فعل على صعوبة الوصول إلى الأسواق المالية وانسدادها في وجهها، ولقد سيطرت هذه القروض على بنية الديون الخارجية سيطرة واضحة، فبعد أن وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 1986 ب 3 مليار دولار¹ استقرت بعد ذلك في حدود 1.7 مليار دولار سنة 1990 ثم انخفضت في السنوات الموالية ووصلت إلى نصف مليار دولار سنة 2006، وقد تجاوزت الديون متوسطة وطويلة الأجل سنوات 2014، 2015 و 2016 وتمثل أساسا في تدعيم الشركات الأم لفروعها بالجزائر².

أما الديون متوسطة والطويلة الأجل فقد مثلت النسبة الأكبر من قائم الدين الخارجي الجزائري، ففي سنوات التسعينات كانت ديون إعادة الجدولة التي قامت بها الجزائر مع نادي باريس ولندن تمثل النسبة الأكبر وصلت إلى 51% سنة 1999 بينما الديون متعددة الأطراف والثنائية مثلت 22.9% و 26.8% على التوالي وفي نفس السنة³، وبعد التسديد الكلي لديون إعادة الجدولة سنة 2007 انخفض قائم الدين المتوسط والطويل الأجل ووصل إلى 1.76 مليار دولار سنة 2016 مقابل 1.2 مليار دولار سنة 2015 ويعود هذا الارتفاع إلى عودة الجزائر إلى الاستدانة الخارجية بمبلغ 991 مليون دولار من البنك الإفريقي للتنمية⁴.

¹ - مليكة صديقي، تحليل أزمة الديون الخارجية الجزائرية وتسييرها 1996-1998، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1996، ص 7.

² - Bank of Algeria, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2015, 2015,p 68.

³ -Bank of Algeria, *évolution de la dette extérieure de l' algerie 1990-1999*, 2000, sans page

⁴ - Bank of Algeria, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2016, 2016,p 57.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

الفرع الثالث: إدارة و معالجة أزمة المديونية الخارجية:

أولاً- إعادة جدولة الديون الخارجية: على الرغم من كل المحاولات لإصلاح الاقتصاد الوطني نهاية سنوات الثمانينات وبداية التسعينات، ظل التدهور السمة السائدة للاقتصاد الوطني، وتجلي ذلك في استمرار تزايد الديون الخارجية بالرغم من الاستراتيجيات المتبعة تجنباً لعملية إعادة جدولة الديون وبدأ يظهر أن الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني هيكلية لا يمكن تخطيها إلا بإتباع إصلاحات جذرية.

اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق الذي فرضته الديون الخارجية، حيث بلغت فوائد الديون 100 بالمائة خلال الثلاثي الأول من سنة 1994 من إجمالي الصادرات، وطبقت بذلك صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي والذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي وانتهي إلى إبرام اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية.

1- إعادة الجدولة الأولى للديون الخارجية 1994: تم تحديداً بموجب اتفاق جوان 1994، إعادة جدولة 5.3 مليار دولار وتم تحديد فترة التسديد ب 16 سنة مع 4 سنوات فترة إعفاء وتشمل الديون التي وصلت استحقاقها ما بين مارس 1994 و ماي 1995. قلص هذا الاتفاق من خدمة الديون التي وصلت إلى 5 ملايين دولار سنة 1995 مقابل 8 ملايين دولار سنة 1993 و تم بذلك التوقيع على 17 اتفاقية ثنائية أولها كانت مع كندا في سبتمبر 1994 وآخرها مع إيطاليا في فيفري 1995¹.

وقد تضمنت اتفاقية 1994 ما يعرف بشرط النوايا الحسنة الذي يقوم بموجبه الدائنون في إطار نادي باريس بالاجتماع من حيث المبدأ، للنظر في الديون التي تقع أجل استحقاقها بعد 31 ماي 1995 بشرط احترام الجزائر شروط وأجال الاتفاقية.

2- إعادة الجدولة الثانية للديون الخارجية 1995: بعد الموافقة على اتفاق التسهيلات الموسعة في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، تم التوصل إلى اتفاق إضافي لإعادة الجدولة، وبالنظر إلى قصر آجال استحقاق الدين الجزائري فقد اعتبرت إعادة الجدولة الثانية بمثابة هيكلية لمعظم أرصدة الديون الخارجية، وقد بلغ المبلغ المعاد جدولته 7 ملايين دولار وذلك بعد إمضاء الاتفاقيات الثنائية التي تنتهي قبل نهاية الثلاثي الأول لسنة 1996، كما تم الاتفاق على سداد هذه المبالغ على مدى 25 سنة وبصفة تدريجية ويبدأ أول سداد منها سنة 1999².

وبموجب هذا الاتفاق أعيدت جدولة جميع الديون التجارية مع نادي لندن، مع استبعاد الديون المستحقة للبنوك اليابانية على مدى 15 سنة ونصف مع فترة سماح مدتها 6 سنوات ونصف.

ثالثاً- الدفع المسبق للديون الخارجية: بعدما اعتمدت الجزائر تقنية إعادة الجدولة لحل أزمة المديونية لخارجية 1994-1998، اتخذت الجزائر قراراً استراتيجياً لإدارة مخزون الديون

¹ - مليكة صديقي، مرجع سابق، ص 117.

² - المرجع نفسه، ص 118.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

الخارجية وذلك عن طريق التسديد المسبق سنة 2005 و التوقف عن الاقتراض الخارجي وهذا بعدما عرفت سنوات الألفية الجديدة تحسنا كبير في مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائر خاصة المالية منها أين استطاعت الجزائر أن تكون ادخارا حكوميا كبيرا بالإضافة إلى تركز كبير في مستوى احتياطات الصرف الأجنبية لدى البنك المركزي.

1- توقيع اتفاق مع نادي باريس حول التسديد المسبق للديون: طلبت الجزائر رسميا خلال مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها التي أعيدت جدولتها التي هي بحدود 8 ملايين دولار من مجموع الديون الخارجية المقدرة ب 15.5 مليار نهاية 2005. ونجحت الجزائر في ذلك ووقعت مع نادي باريس في ماي 2006 على اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق للديون المعاد جدولتها وسيتم تسديد ما يقارب 7.9 مليار دولار لأعضاء النادي والتي كان من المرفوض أن تسدد بموجب اتفاق إعادة الجدولة بين 30 نوفمبر 2001 ونوفمبر 2011.

2- اتفاقات أخرى حول الدفع المسبق للديون الخارجية: أجرت الجزائر مفاوضات أخرى مع مؤسسات مالية متعددة الأطراف للدفع المسبق لثلاث مليارات دولار إلى جانب دول دائنة كالسعودية والهند، كما ألغت روسيا ديونها المستحقة على الجزائر وحولتها إلى التزام بشراء أسلحة.

المطلب الثاني: الدين العام الداخلي:

الفرع الأول: مفهوم الدين الداخلي للجزائر ومكوناته

أولا- مفهوم الدين الداخلي: إن الدين العام الداخلي للجزائر يمثل جميع الالتزامات المالية تجاه الخزينة العامة والتي تلتزم فيها بالدفع لجهات أخرى مقيمة قد تكون أفرادا أو هيئات وتكون هذه الالتزامات ناتجة عن عملية الاقتراض قامت بها الخزينة من السوق المحلية، أو بموجب إعادة شراء ديون المؤسسات المصرفية والبنكية اتجاه المؤسسات في إطار تطهير حافظات البنوك العمومية، أو ترتبت عليها بموجب ضمانات منحها لوحدات اقتصادية للقيام بعمليات نيابة عنها، هذا فضلا عن الالتزامات الناتجة عن الدين النقدي اتجاه معهد الإصدار، والدين النقدي تحت الطلب، الذي يخص حسابات الخزينة والحسابات البريدية الجارية¹، بالإضافة إلى الالتزامات تجاه البنك المركزي في إطار التمويل غير التقليدي، وهذا المفهوم للدين الداخلي للجزائر قد يختلف من ظرف اقتصادي إلى آخر تبعا لطبيعة الالتزامات التي قد يشملها الدين وهذا في غياب قانون للدين العام.

¹ - معيوف أحمد، الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية والنقدية- حالة الجزائر (1990-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 143.

ثانيا- مكونات الدين العام الداخلي الجزائري

1- الدين الجاري: وهو الدين المستحق على الخزينة العامة، بموجب قيامها بالاقتراض من السوق المحلية، من خلال إصدار سندات في شكل صيغ أو في شكل حساب جاري¹ وقد عرف هذا الدين عدة تطورات، من خلال مراحل تطور الاقتصاد الوطني، وهو يتكون حاليا من²:

أ- دين بموجب أدون الخزينة في شكل حسابات جارية (BTC): وهي أدوات دين قصيرة الأجل مدتها 13 ، 26 و 52 أسبوع.

ب- دين بموجب سندات الخزينة المتماثلة في شكل حسابات جارية (BTA): وهي أدوات دين موجهة للتمويل متوسط الأجل تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات.

ج- دين بموجب التزامات الخزينة الشبيهة في شكل حسابات جارية (OAT): وهي أدوات دين موجهة للتمويل طويل الأجل والتي تزيد آجال استحقاقها عن 5 سنوات

يتم الاكتتاب في هذه السندات على مستوى السوق الأولية لقيم الخزينة من طرف الوسطاء المعتمدين والذين يسمون المختصين في قيم الخزينة ويتم تداولها على مستوى السوق الثانوية السوق الثانوية، بين الوسطاء لحسابهم أو لحساب غيرهم بتقنية ما تسمى المناقصة أو نقابة توظيف.

د- دين بموجب سندات الخزينة في شكل استثمار أو قرض: يتم إصدارها في شكل صيغ قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تخصص للاكتتاب الإرادي فيها للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين تم التوقف بالعمل بها سنة 2007 ثم عاد العمل بها سنة 2016 في شكل سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي³.

2- ديون التطهير: هي عبارة عن الديون المستحقة على الخزينة العامة بموجب الالتزامات التي ترتبت عليها اتجاه الجهات الدائنة، بالإضافة إلى الالتزامات التي ترتبت عليها مقابل الضمانات التي تقدمها الهيئات الاقتصادية العامة فضلا عن الالتزامات الأخرى، هذه الديون تزامنت مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني، بداية من سنة 1991 قامت الخزينة بشكل مرحلي بتطهير المصارف العمومية ورفع مستوى رؤوس أموالها، وهذا بإصدار سندات مساهمة، وتتكون ديون التطهير من⁴:

1 - وفقا للمادة 02 من قانون رقم 91-25 المؤرخ في: 16/12/1991 والمتضمن قانون المالية 1992، الجريدة الرسمية، العدد 65، المؤرخة في: 18/12/1991.

2 - وفقا للمادة 02 من القرار المؤرخ في: 02/11/2011 والمتضمن تأطير سوق قيم الخزينة في الحساب الجاري وسيرها ، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخة في: 13/05/2012.

3 - قرار مؤرخ في: 28/03/2016، المتضمن الشروط و الكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية، العدد، 20 المؤرخة في: 30/03/2016.

4 - معيوف أمحمد، مرجع سابق، ص 144.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

أ- **سندات إعادة الشراء:** وتتمثل في ديون الجهاز المصرفي اتجاه المؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي من أهمها المؤسسات التي تقدم خدمة عامة بأسلوب اقتصادي، أي أنها ذات استقلالية مالية بحيث تمويل أعبائها من خلال ما تحققه من إيرادات مثل شركة سونلغاز ودواوين الترقية العقارية وغيرها، والتي أصبحت تحقق خسائر الأمر الذي أدى إلى تطهيرها ماليا، حيث تحملت الخزينة العامة مديونيتها اتجاه البنوك.

ب- **سندات رسملة البنوك العمومية:** تتمثل في تلك الالتزامات التي التزمت بها الخزينة العامة اتجاه البنوك الوطنية من أجل رفع رأسمالها.

ج- **التزامات أخرى:** وتتمثل في تلك الضمانات التي تمنحها الخزينة العامة لهيئات اقتصادية من أجل القيام بأعمال نيابة عنها.

3- **ديون البنك المركزي:** طبقا لأحكام قانون القرض والنقد 03-11 والتمتع بقانون 17-10، فإن هذه الديون تتمثل في:

أ- **مكشوفات بالحساب الجاري:** وهي مبالغ يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية، في حدود 10 بالمائة من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة السابقة ولا تتجاوز مدتها 240 يوما¹.

ب- **تسبيق البنك المركزي:** وهو مبلغ يقدم بصفة استثنائية للخزينة، يوجه حصريا من أجل التسيير النشط للمديونية الخارجية، وتحدد كفاءات تنفيذه وتسديده عن طريق اتفاقية بين البنك المركزي والخزينة العمومية².

ج- **الخصم والأخذ على سبيل الأمانة:** ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسندات الصادرة عن الخزينة العامة الجزائرية، وكذا السندات المكفولة والمكنتب بها لصالح محاسبي الخزينة، والتي لا تتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر³.

د- **سندات الخزينة المشتراة من طرف البنك المركزي:** يقوم البنك المركزي وبصفة استثنائية ولمدة خمس سنوات بشراء سندات الخزينة بصفة مباشرة، وهذا طبقا لأحكام القانون 17-10 المتمم لقانون القرض والنقد، حيث تصدر الخزينة سندات على وجه الخصوص من أجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وصندوق الوطني للاستثمار⁴.

4- **الدين النقدي تحت الطلب:** ويتمثل هذا الدين، في ودائع المراسلين التي هي في شكل حسابات جارية لدى محاسبي الخزينة، ولدى مركز الشيكات البريدية، وهذا باعتبار أن

¹ - وفقا للمادة 46 من الأمر 03-11 المؤرخ في: 26/08/2003، والمتعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية، العدد، 52، المؤرخة في: 27/08/2003.

² - وفقا للمادة 46، المرجع نفسه.

³ - وفقا للمادة 47، المرجع نفسه.

⁴ - وفقا للمادة 45 مكرر من القانون 17-10، المؤرخ في: 11/10/2017، المتمم للأمر 03-11، الجريدة الرسمية، العدد 57 المؤرخة في: 27/10/2017.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

الخزينة العامة في النظام المالي الجزائري، تمركز أرصدة الحسابات البريدية طبقا لمبدأ وحدة الصندوق¹.

5- صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي: يتمثل صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي، في الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وبين ما سحبته منها.

الفرع الثاني: تطور الدين الداخلي وهيكله: بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، تخلت الخزينة عن دور الوساطة المالية وأصبحت المؤسسات المصرفية تتمتع بنوع من الحرية وذلك بإبعاد كل تدخل إداري، كما أرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، كما وضع قيودا على مدى تأثير المالية العامة على النقد وذلك بعزل دائرة الميزانية العامة عن الدائرة النقدية، وبذلك أصبحت سياسة الاقتراض الداخلي تندرج ضمن السياسة النقدية التي يضع قواعدها البنك المركزي، الذي كلف بموجب قانون النقد والقرض بالمشاركة بتسيير المديونية العمومية²

جدول رقم(10): هيكل الدين العام الداخلي خلال الفترة: 1990-2017 الوحدة مليار دج

السنوات	الدين الداخلي (1)	معدل نمو الدين الداخلي	ديون التطهير (2)	نسبة 1/2	الدين الجاري (3)	نسبة 1/3	تسبيقات البنك المركزي (4)	نسبة 1/4
1990	215,20	-	-	-	116,30	54,04%	98,9	45,96%
1991	311,5	44,75%	105,4	33,84%	105,50	33,87%	100,6	32,30%
1992	544,6	74,83%	298,1	54,74%	83,70	15,37%	162,8	29,89%
1993	829,9	52,39%	483,5	58,26%	72,60	8,75%	273,8	32,99%
1994	746,9	-10,00%	438,5	58,71%	59,20	7,93%	249,2	33,36%
1995	674,1	-9,75%	400,8	59,46%	37,90	5,62%	235,4	34,92%
1996	731,3	8,49%	522,2	71,41%	40,70	5,57%	168,4	23,03%
1997	578,3	-20,92%	352,4	60,94%	61,40	10,62%	164,4	28,43%
1998	616,2	6,55%	371,8	60,34%	80,00	12,98%	164,4	26,68%
1999	727,4	18,05%	461,4	63,43%	113,60	15,62%	152,4	20,95%
2000	1022,9	40,62%	942,4	92,13%	80,50	7,87%		0,00%

¹ -- معيوف أمحمد، مرجع سابق، ص 145.

² - وفقا للمادة 80 و 81 من قانون 10-90 ، المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 16، المؤرخة في: 14/04/1990.

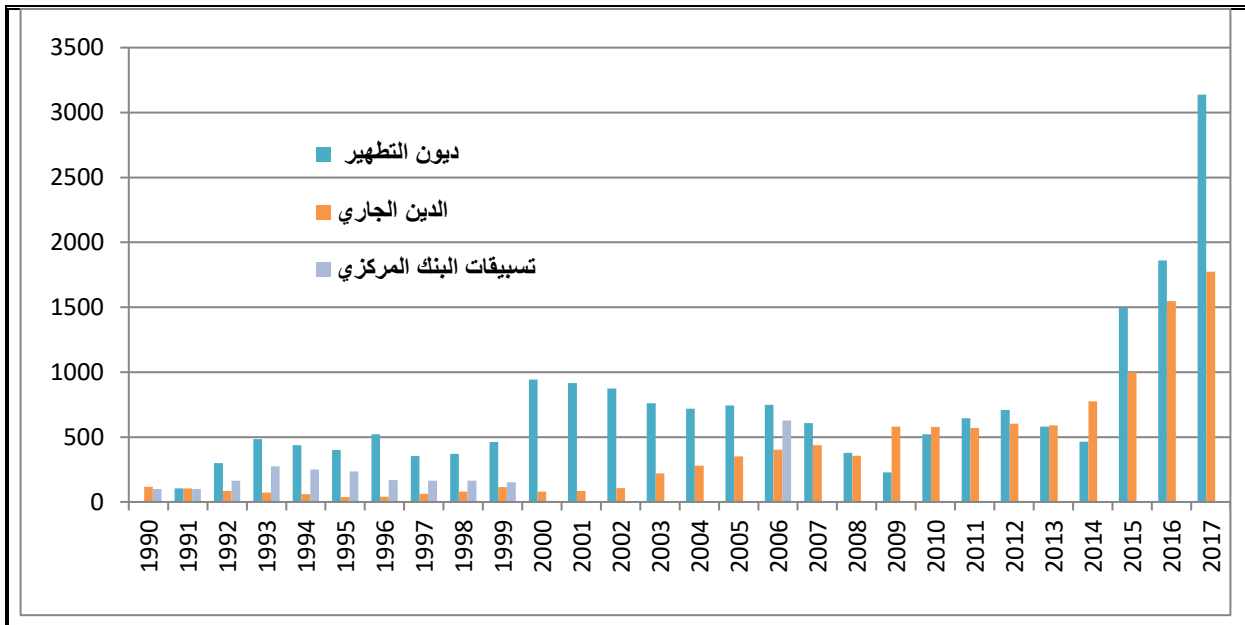
الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

0,00%		8,35%	83,40	91,65%	916	-2,30%	999,4	2001
0,00%		10,98%	107,70	89,02%	872,8	-1,89%	980,5	2002
0,00%		22,49%	220,90	77,51%	761,3	0,17%	982,2	2003
0,00%		28,05%	280,50	71,95%	719,5	1,81%	1000	2004
0,00%		32,08%	351,10	67,92%	743,2	9,43%	1094,3	2005
35,28%	627,8	22,66%	403,30	42,06%	748,6	62,63%	1779,7	2006
0,00%		41,78%	436,20	58,22%	607,9	-41,33%	1044,1	2007
0,00%		48,56%	356,40	51,44%	377,6	-29,70%	734	2008
0,00%		71,81%	580,80	28,19%	228	10,19%	808,8	2009
0,00%		52,66%	578,80	47,34%	520,4	35,91%	1099,2	2010
0,00%		46,91%	569,90	53,09%	645,1	10,53%	1215	2011
0,00%		45,94%	602,80	54,06%	709,4	8,00%	1312,2	2012
0,00%		50,44%	591,00	49,56%	580,7	-10,71%	1171,7	2013
0,00%		62,59%	775,50	37,41%	463,5	5,74%	1239	2014
0,00%		40,05%	998,40	59,95%	1494,6	101,21%	2493	2015
0,00%		45,39%	1546,60	54,61%	1860,7	36,67%	3407,3	2016
0,00%		36,12%	1774.30	63,88%	3137.3	44,15%	4911.6	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2018
- معيوف أحمد، الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية والنقدية- حالة الجزائر (1990-203)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 199.

شكل رقم(4): تطور مكونات الدين الداخلي خلال الفترة 1990-2017 (الوحدة مليار دج)



من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (8)

أولاً- تطور الدين الداخلي: من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن الدين الداخلي انتقل من 215 مليار دج سنة 1990 إلى 544.6 مليار دج سنة 1992 وهذا بعد دخول عمليات تطهير المؤسسات ورسملة البنوك حيز التطبيق، وهذا تماشياً مع برامج التعديل الهيكلي التي انتهجتها الجزائر، بعد أن كان الدين الداخلي يتكون فقط من الدين الجاري وتسبيقات البنك

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

المركزي وقد واصل الدين الداخلي ارتفاعه المستمر أين وصل إلى 829.9مليار دج سنة 1993 لينخفض إلى 674.1 مليار دج سنة 1995 ثم إلى 731.3 سنة 1996، ومن المفيد التذكير أن خلال الفترة 1991-1996 لم تشرع الخزينة العمومية مباشرة في تسديد دين الأساس والفوائد بالنسبة إلى سندات عمليات الشراء المصدرة، بل وفي إطار البرنامج المبرم مع الهيئات متعددة الأطراف دفعت الخزينة العمومية للمصارف المعنية في كل ثلاثي تسبيق تخص عمليات إعادة الشراء، أين تم اقتطاع هذه التسبيقات من صندوق التطهير والذي أنشأ للتكفل بالتطهير ترقية المؤسسات العمومية¹.

واصل الدين الداخلي الارتفاع ليصل إلى 1022.9 مليار دج سنة 2000 بسبب الارتفاع في ديون التطهير أين واصلت الخزينة العمومية شراء الاستحقاقات غير الناجعة للمصارف العمومية، وعرف الدين الداخلي انخفاض سنوات 2001، 2002 و 2003 ليبلغ 999.4 مليار دج ، 980.5 مليار دج و 982.2 مليار دج على التوالي، وهذا بعد قيام الخزينة بالتسديدات على سندات المصدرة في فترات سابقة ووصلت آجال استحقاقها، بعدها عاود قائم الدين الداخلي الارتفاع ليصل سنة 2006 مبلغ 1779.7 مليار دج وهذا مع مواصلة الدولة عمليات التطهير بالإضافة لحصول الخزينة على تسبيق من البنك المركزي قدر ب 627.8 مليار دج، بالإضافة إلى إصدار الخزينة سندات الخزينة بمختلف أصنافها، ومع استمرار الخزينة في تطهير حافظات البنوك وإصدار سندات في شكل حساب جاري سجل قائم الدين الداخلي 1312 مليار دج سنة 2012 بعد انخفاضه سنوات 2007 و 2008 و 2009 بسبب قيام الحكومة بين 2007 و 2010 بتسديد مسبق للأوراق المالية من نوع سندات الخزينة المتمثلة والتزامات الخزينة الشبيهة والتي تشكل الدين الجاري²، وفي سنة 2015 وصل قائم الدين الداخلي إلى 2493 مليار دج ثم إلى 3407.3 مليار دج سنة 2016 وهذا بفعل زيادة إصدارات الخزينة عن طريق المزيدة في سوق قيم الخزينة للسندات في شكل حساب جاري بالإضافة انه تم في نفس السنة إصدار سندات خزينة في شكل صيغ بيعت للجمهور بمبلغ قدر ب 569.1 مليار دج، أما في سنة 2017 فوصل قائم الدين الداخلي إلى 4911.6 و يرجع ذلك إلى قيام الحكومة الجزائرية بالتمويل غير التقليدي للخزينة من خلال شراء البنك المركزي لسندات الخزينة مباشرة.

ثانيا- هيكل الدين الداخلي: إن تحليل الدين الداخلي يتطلب إظهار هيكل الدين وذلك لمعرفة المعايير التي يستند إليها تحليل هيكل المديونية والذي يركز على التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار مدة الاستحقاق ومختلف أصناف الدائنين وذلك بهدف إبراز الأهمية النسبية للديون المثبتة والديون الجارية، من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل الدين الداخلي كمايلي:

1- **هيكل الدين الداخلي من حيث آجال الاستحقاق:** إن تحليل هيكل الدين من حيث آجال الاستحقاق يهدف إلى معرفة إذا ما كان الدين الداخلي العام عبارة عن ديون متوسطة وطويلة

1 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، 2013، ص 155.

2 - المرجع نفسه، ص 163.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

الأجل وهذا ما يعكس طبيعة التمويل، أي تمويل هيكلي يتعلق بالتنمية أو أنها ديون قصيرة الأجل ونكون هنا أمام ما يسمى بالتمويل الوظيفي كتمويل العجز في خزينة الدولة. ومن خلال تحليلنا للدين الداخلي يمكن أن نميز بالفترات التالية:

أ- **الفترة 1990-1999:** نلاحظ أن في سنة 1991 كان الدين الجاري والذي هو عادة دين قصير الأجل بنفس النسبة مع ديون التطهير والتي هي ديون مثبتة، إضافة إلى تسبيقات البنك المركزي والتي هي الأخرى تم تثبيتها لموجب قانون النقد والقرض، وابتداء من سنة 1993 وإلى غاية 1999 وبفعل عمليات التطهير المالي ورسملة البنوك والاعتماد على تسبيقات البنك المركزي أصبح معظم الدين الداخلي عبارة عن دين مثبت بحيث لم تقل نسبة ديون التطهير عن 54% الأمر الذي جعل إمكانية تسديد مستحققاتها تتطلب موارد مالية معتبرة، انعكست على وضعية المالية العامة، هذا في الوقت الذي أصبحت الديون الجارية في مستويات متدنية لم تتجاوز 20% ومعظمها كانت تتكون من سندات قصيرة الأجل والمتداولة في السوق النقدية.

ب- **الفترة 2000-2006:** خلال هذه الفترة لم تتجاوز نسبة الديون الجارية 30% ماعدا سنة 2005 أين بلغت 32% بفعل قائم السندات المصدرة على مستوى سوق قيم الخزينة والذي نما بأكثر من 300% بالمقارنة مع سنة 2000 وكذلك تحويل جزء معتبر من ديون التطهير سنة 2004 و 2005 و 2006 إلى ديون جارية، وخلال هذه الفترة تميز هيكل الدين الداخلي العام بسيطرة ديون التطهير على هذا الهيكل، حيث لم تقل هذه الأخيرة عن 84%، كما عرفت سنة 2006 ظهور مرة أخرى لتسبيقات البنك المركزي بعدما اختفت من هيكل الدين الداخلي لمدة 5 سنوات، حيث وصل مبلغها إلى 627.8 مليار دج في إطار التسيير النشط للمديونية الخارجية.

ج- **الفترة 2007-2017:** خلال هذه الفترة عرف قائم الدين الداخلي تطورا كبيرا في بنية كل من ديون التطهير والديون الجارية، واصلت الدولة خلالها عملية التطهير المالي ورسملة البنوك بالإضافة إلى تحويل جزء من ديون التطهير إلى ديون جارية والذي عرف هذا الأخير ارتفاعا كبيرا حيث أصبح في نفس مستوى ديون التطهير بسبب ارتفاع سندات الخزينة على شكل حسابات جارية بمختلف أصنافها على مستوى سوق قيم الخزينة بالإضافة إلى إصدار سنة 2016 سندات على شكل صيغ سميت بسندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي بمبلغ قدره 569.1 مليار دج كما شهدت 2017 وفي إطار التمويل غير التقليدي شراء مباشر للبنك المركزي لسندات الخزينة بمبلغ قدر بـ 2485 مليار دج.

2- **هيكل الدين الداخلي من حيث أصناف الدائنين:** بما أن معظم ديون التطهير تتعلق بحافظات البنوك وإعادة رسملتها فإن معظم سندات التطهير تتمركز لدى الجهاز المصرفي، بينما سندات الدين الجاري فهي موزعة بين البنوك وشركات التأمين وكذلك البنك المركزي

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

فيما يخص السندات الخزينة في شكل **حلب** جاري، أما فيما يخص السندات في شكل صيغ فنتقاسمها مجموعة كبيرة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

المبحث الثالث: سياسة العجز الموزاني في الجزائر

يعبر العجز الموزاني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك¹.

وبالرجوع إلى تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 يمكن ملاحظة أن مالية الدولة قد تكبدت عجزا مزمنًا يرجع أساسًا إلى توسع الإنفاق بوتيرة أسرع تفوق معدل سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الجبائية للاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن توازن الميزانية العامة في الجزائر قد تتأثر بدرجة كبيرة في تقلبات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات العامة بنسبة تزيد عن 50% خلال هذه الفترة، وقد زادت تبعية الميزانية العامة للجباية البترولية من حدة مشكل تمويل التنمية، وإشباع الحاجات الاجتماعية خاصة وقد رافق ذلك تسيير غير عقلاني للنفقات العمومية.

المطلب الأول: توازن الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2017

لا يعكس العرض الحالي للكثير من الميزانيات في دول العالم، ومنها الجزائر الوضعية الحقيقية للخزينة، لأن العرض لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الأعباء الممولة خارج الميزانية عن طريق الخزينة. فمثلا عند تسديد القروض ما يظهر في الميزانية العامة هو الفوائد فقط، ذلك أن هناك عمليات للخزينة خارج عمليات الميزانية يحددها القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم في مادته 62 على النحو التالي:

- إصدارات وتسديدات الاقتراض المنفذة وفقا للترخيصات الممنوحة بمقتضى قانون المالية
 - عمليات الإيداع لأمر ولحساب الهيئات المكتتبة لدى الخزينة
- ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها توازن الميزانية في الجزائرية إلى ثلاث مراحل خلال الفترة 1990-2017:

الفرع الأول: الرصيد الموزاني خلال الفترة 1990-1999

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص201.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

من خلال الجدول رقم (9) والشكل قم (5) يمكن تتبع كل من رصيد الميزانية ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى الرصيد الأولي للميزانية خلال الفترة 1990-1999

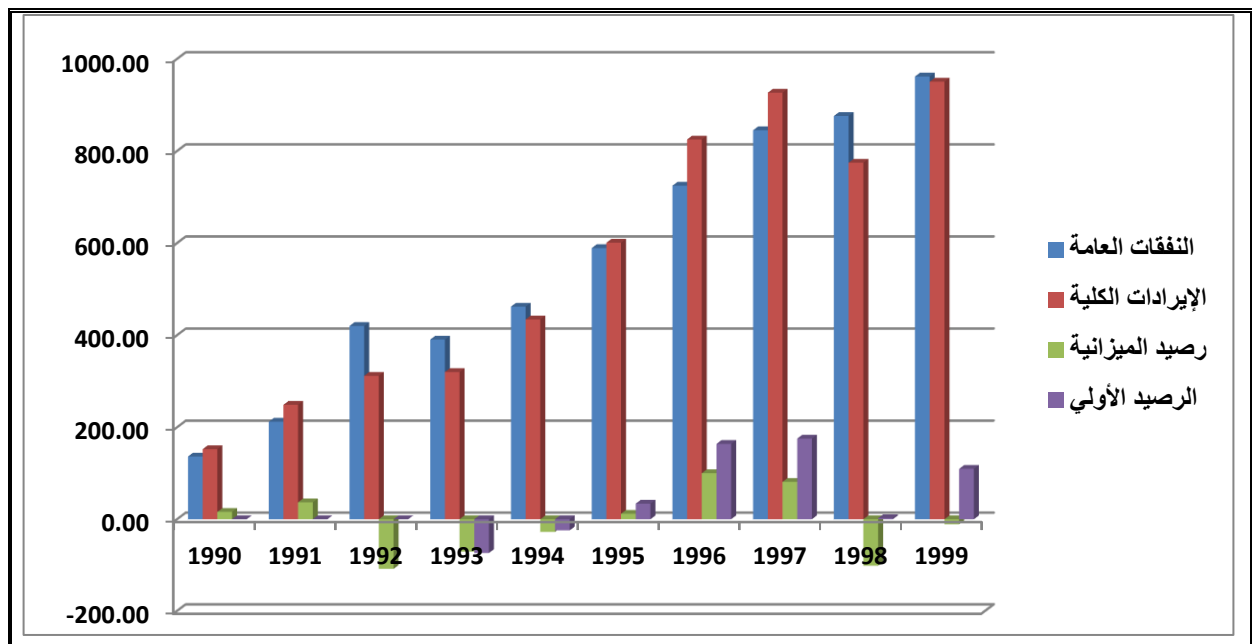
جدول رقم(11):تطور رصيد الميزانية، الرصيد الأولي خلال الفترة 1990-1999 الوحدة مليار دج

البيان السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	الرصيد الأولي	الرصيد الإجمالي للخرينة	نسبة الرصيد الناتج المحلي إلى الناتج المحلي
1990	136,50	152,50	16,00	-		2,89%
1991	212,10	248,90	36,80	90,29	14,30	5,83%
1992	420,10	311,80	-108,30	0,00	-12.20	-10,03%
1993	390,50	320,10	-70,40	-73,60	-100.6	-5,91%
1994	461,90	434,20	-27,70	-24,30	-65.4	-1,86%
1995	589,10	600,90	11,80	34,00	-28.2	0,59%
1996	724,60	824,90	100,30	163,90	74.9	3,89%
1997	845,10	926,60	81,50	175,50	66.1	2,94%
1998	876,00	774,60	-101,40	2,50	-108.2	-3,61%
1999	961,70	950,50	-11,20	110,00	-16.5	-0,34%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- IMF; "Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix" ; IMF Staff Country Report No. 98/87 September 1998.
- Bank of Alegria, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2002, 2003.
- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2017/12/10 تاريخ الدخول

شكل رقم(5): تطور توازن الميزانية خلال الفترة 1990-1999 (الوحدة مليار دج)



من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (11)

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

نلاحظ أن رصيد الميزانية حقق فائضا سنة 1990 والذي بلغ 16 مليار دج ومثل 2.89% من الناتج المحلي الخام وهذا راجع إلى ارتفاع في الإيرادات العامة خلال هذه السنة، كم قامت الجزائر بعدة إجراءات تصحيحية في إطار برامج التعديل الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين سنتي 1989 و 1990 انعكس إيجابا على الوضعية المالية، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي خلال سنة 1990 (الإيرادات الكلية مطروحا منها نفقات التسيير قيمة 63.70 مليار دج أي نسبة 41.77% من الإيرادات الكلية. ارتفع هذا الفائض في الميزانية إلى 36.80 مليار دج سنة 1991 ويعود هذا أساسا إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري ثم إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبلغ تدفق الادخار الحكومي خلال هذه السنة 95.10 مليار دج أي ما نسبته 38.21% من الإيرادات الكلية.

لكن هذا الفائض في الرصيد الموازي لم يستمر طويلا بل تحول إلى عجز سنة 1992 بمقدار 108.30 مليار دج ما يمثل 10.03% من الناتج المحلي الخام، واستمر هذا العجز سنة 1993 أين بلغ 78.4 مليار دج أي ما نسبته 5.91% من الناتج المحلي الخام وهذا بسبب تراجع السلطات الجزائرية عن تشديد الانضباط المالي في ظل الصراع المدني الذي كانت تشهده الجزائر فقد ارتفعت الأجور الحكومية بصفة خاصة بنسبة قدرت 20 بالمائة وهذا ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 98.07% و 13.45% سنتي 1992 و 1993 على التوالي بالمقارنة مع سنة 1990، كما أن انخفاض أسعار البترول والذي وصل إلى 16.13 دولار للبرميل سنة 1993 بعدما كان 21.73 دولار للبرميل سنة 1990. وقد بلغ الادخار العمومي خلال سنة 1993 قيمة 28.70 مليار دج بعدما كان 35.7 مليار دج سنة 1992 أي ما يمثل 11.45% و 8.97% من الإيرادات الكلية سنتي 1992 و 1993 ولم يسمح هذا التدفق في الادخار العمومي في تمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة مما أدى إلى ظهور حاجة للتمويل من طرف الخزينة والمتمثل في الرصيد الإجمالي ب 100.6 مليار دج.

تقلص عجز الميزانية سنة 1994 إلى 24.30 مليار دج وهو ما يمثل 1.86% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا التحسن بعد لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية ثانية من أجل إبرام اتفاقيات التعديل الهيكلي الموسع سنة 1994 وقد ساهمت إجراءات كبح الطلب التي تضمنها هذا البرنامج في التحكم أكثر في هذا العجز مما أدى إلى ظهور فوائض سنوات 1995، 1996 و 1997 بقيم تقدر ب 11.8 مليار دج، 100.3 مليار دج و 82.5 مليار دج أي ما يمثل ما نسبته 0.59%، 3.89% و 2.94% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ التدفق الإجمالي للادخار العمومي سنتي 1994 و 1995 10.34 مليار دج و 127.2 مليار دج على التوالي ليرتفع سنة 1996 إلى 274.4 مليار دج ثم إلى 283.10

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

مليار دج سنة 1997، وقد سمح هذا الحجم في الادخار العمومي بتمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة وتحقيق رصيد إيجابي للخزينة سنتي 1996 و1996 قدرا ب 74.9 مليار دج و 66.1 مليار دج على التوالي.

وقد أدى انهيار أسعار النفط سنة 1998 والتي وصلت إلى 12.87 دولار للبرميل إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي انخفضت بنسبة قدرت بـ 28.12% ، إلى تحويل رصيد الموازنة إلى عجز قدر بـ 101.4 مليار دج أي ما يمثل 3.61% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي 110.50 مليار دج وهو يشكل نسبة 14.72% من الإيرادات الكلية للميزانية لكن هذا الادخار العمومي لم يسمح بتمويل جميع النفقات الاستثمارية للدولة، وهذا ما أدى إلى ظهور احتياج من طرف الخزينة العمومية قدر بـ 108.2 مليار دج. استمر انخفاض أسعار البترول إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999 حيث عرفت أسعاره في النصف الثاني من نصف السنة ارتفاعا أين بلغت 17.27 دولار للبرميل مما سمح بارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 38.13% وبالتالي تقلص عجز الموازنة إلى 11.2 مليار دج ما نسبته 0.34% من الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغ تدفق الادخار العمومي مبلغ 175 مليار دج بنسبة 18.5% من الإيرادات الكلية للخزينة، لم يسمح هذا الأخير بتمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة مما أدى إلى ظهور احتياج للتمويل من طرف الخزينة العمومية بـ 16.5 مليار دج.

الفرع الثاني: رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2017

تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة شملت الموازنة العامة وميزان المدفوعات، بسبب الارتفاع الهام لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد أنشئ لذلك صندوق لضبط الإيرادات كما رأينا سابقا بغرض ادخار الفرق بين الإيرادات النفطية المعتمدة في الميزانية والتي تعتمد على تسعير مرجعي في قوانين المالية لبرميل النفط وتلك المحصلة فعلا.

وما يمكن ملاحظته أن العجز المسجل في رصيد الميزانية والرصيد الإجمالي للخزينة يتميز بكونه عجز معتمد من طرف الحكومة وهذا من أجل التحكم في عرض السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي الارتفاع العام لمستوى الأسعار، في نفس الوقت شرعت الحكومة في تطبيق سياسة اقتصادية كينزية تهدف إلى تحفيز معدلات النمو عن طريق الإنفاق الاستثماري، من خلال إطلاق أربعة برامج تنموية انطلقت سنة 2000 وستمند إلى غاية 2019.

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

- البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

أولاً- تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017: إن الارتباط الكبير لإيرادات الميزانية العامة في الجزائر بالمحروقات جعلها رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما جعل الإيرادات العامة تتقلب ارتفاعا وانخفاضا متعدية آثارها إلى الميزانية العامة عجزا أو فائضا والجدول رقم (10) يوضح رصيد الميزانية والرصيد الإجمالي للخرينة خارج صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2017:

جدول رقم(12):تطور رصيد الميزانية، الرصيد الأولي خلال الفترة 2000-2017 الوحدة مليار دج

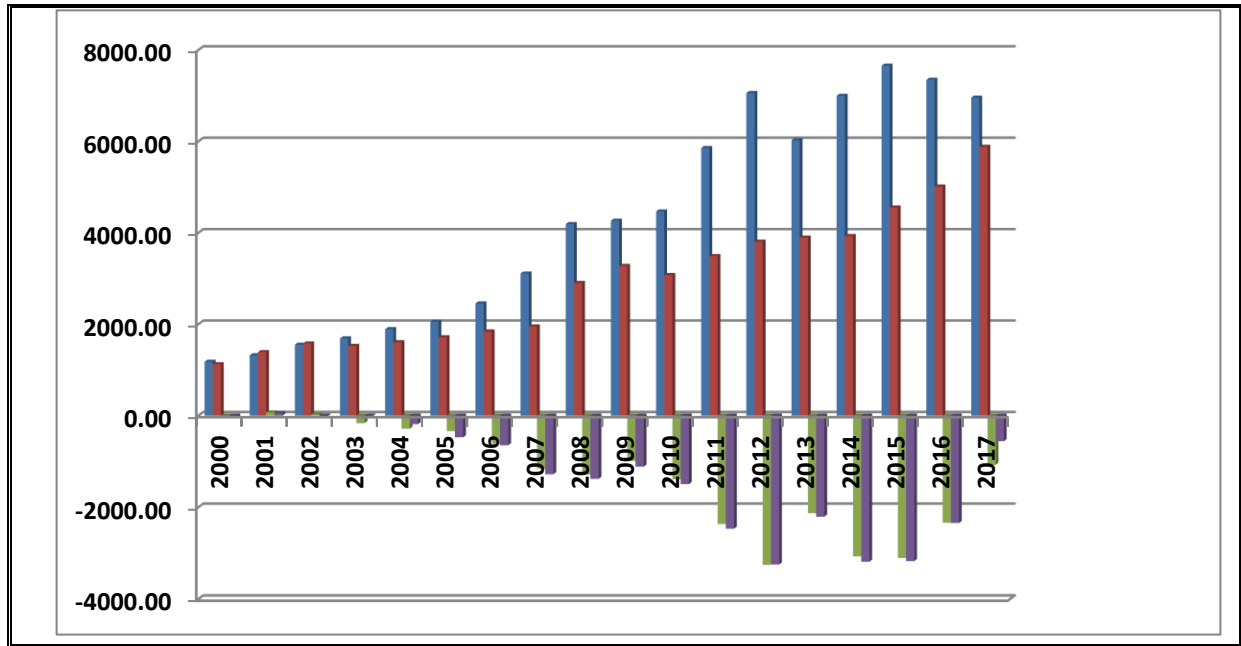
البيان السنوات	إيرادات الميزانية	النفقات العامة	رصيد الميزانية	الرصيد الإجمالي للخرينة خارج FRR	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي
2000	1124,92	1178,10	-53,18	-54,38	1,29%
2001	1389,73	1321,00	68,73	55,22	1,63%
2002	1576,68	1550,60	26,08	-16,07	0,58%
2003	1525,55	1690,20	-164,65	-10,25	3,13%
2004	1606,39	1891,80	-285,41	-187,31	4,64%
2005	1713,99	2052,00	-338,01	-472,16	4,47%
2006	1841,92	2453,00	-611,08	-647,31	7,19%
2007	1949,05	3108,50	-1159,45	-1281,15	12,40%
2008	2902,04	4191,00	-1288,96	-1381,15	11,67%
2009	3275,36	4264,30	-988,94	-1113,70	9,92%
2010	3074,64	4466,90	-1392,26	-1496,47	11,61%
2011	3489,81	5853,60	-2363,79	-2468,84	16,20%
2012	3804,03	7058,10	-3254,07	-3246,19	20,07%
2013	3895,31	6024,20	-2128,89	-2205,94	12,79%
2014	3927,74	6995,70	-3067,96	-3185,99	17,81%
2015	4552,54	7656,30	-3103,76	-3172,34	18,58%
2016	5011,58	7383,60	-2336,42	-2343,73	13,42%
2017	6183,00	7389,00	-1206,00	-1662,00	6,83%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2018

شكل رقم(6): تطور توازن الميزانية خلال الفترة 2000-2017 (الوحدة مليار دج)

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر



من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (12)

يشير الجدول رقم (12) إلى تسجيل الموازنة العامة لأرصدة سالبة في معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001 و 2002 وقد استمر عجز الموازنة في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2012 أين وصل إلى 3254.07 مليار دج، ويمكن دراسة وضعية الموازنة العامة للدولة وفقا لأربع فترات زمنية

1- الفترة 2004-2000: إن معدلات النمو المختلفة لإيرادات الميزانية خلال هذه الفترة لم تواكب معدلات نمو نفقات الميزانية وهذا ما يظهره رصيد الميزانية والخزينة اللذين حققا عجزا باستثناء سنتي 2001 و 2002 اللتان حققت فيها الميزانية فائضا قدرت بـ 68.73 مليار دج و 26.88 مليار دج على التوالي، إلا أن سنة 2002 سجل فيها رصيد الخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات عجزا قدر بـ 16.07 مليار دج، وقد بلغ العجز الموازني 164.65 مليار دج سنة 2003 أي ما يمثل 3.13% من الناتج المحلي الإجمالي وواصل الارتفاع ليبلغ 285.41 مليار دج سنة 2004 أي ما نسبته 4.64% كما سجل رصيد الخزينة عجز بـ 10.25 مليار دج سنة 2003 و 187 مليار دج سنة 2004.

2- الفترة 2009-2005: مع تنفيذ الحكومة لبرنامج تنموي ببلغ 185 مليار دج في هذه الفترة واصلت النفقات في الارتفاع مما أدى إلى استمرار عجوزات كل من الرصيد الموازني ورصيد الخزينة العمومية أين بلغا على التوالي 611.08 مليار دج أي ما يمثل 7.19% من الناتج المحلي الإجمالي 647.31 مليار دج، وواصل الارتفاع سنتي 2007 و 2008 ليبلغ الرصيد الموازني 1159.49 مليار دج 1288.96 مليار دج، ما يمثل 12.40% و 11.67% على التوالي، أما عجز الخزينة سجل ما قيمته 1281.15 مليار دج سنة 2007 و 1381.15 مليار دج سنة 2008، وقد عرف عجز في الرصيد الموازني

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

انخفاضا طفيفا سنة 2009 أين سجل 988.94 مليار دج ما نسبته 9.92 % من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ رصيد الخزينة 113.7 مليار دج.

3- الفترة 2010-2014: مع تطبيق الجزائر برنامج تنموي جديد ببلغ قدر ب 287 مليار دولار بالإضافة إلى زيادات معتبرة للنفقات الجارية (الأجور والتحويلات الجارية)، ساهمت هذه العوامل في استمرار العجز الموازي الذي انتقل من 1392.26 مليار دج سنة 2010 إلى 3254.07 مليار دج سنة 2012 كأكبر عجز موازي تسجله الميزانية منذ بداية الألفية، أي ما يمثل 20.07% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ رصيد الميزانية 3468.84 مليار دج للسنة نفسها، وعرف عجز الموازنة انخفاضا سنة 2013 ليبلغ 2128.89 مليار دج ما نسبته 12.79% من الناتج المحلي الإجمالي، ليعاود الارتفاع سنة 2014 أين وصل أين 3067.96 مليار دج أي ما يمثل 17.81% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ رصيد الخزينة 3185.99 مليار دج ويرجع سبب ارتفاع العجز انخفاض أسعار النفط منتصف سنة 2014.

4- الفترة 2015-2017: تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط في كثير من الأحيان لأقل من 50 دولار للبرميل، مما حتم على الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الواقع، تتعلق كلها بترشيد والتحكم في النفقات، ولقد شرع في تطبيق الكثير منها على أرض الواقع بداية من سنة 2015، مما مكن الحكومة من تخفيض عجز رصيد الميزانية من 3103.76 مليار دج سنة 2015 إلى 2336.42 مليار سنة 2016 ما يمثل 18.58% من الناتج المحلي الإجمالي كما انخفض عجز الخزينة إلى 2343.73 مليار دج وواصل عجز رصيد الميزانية والخزينة انخفاضهما سنة 2017 ليصلا إلى 1206,00 مليار دج و 1662 مليار دج.

ثانيا- تطور مستويات طاقة التمويل الحكومي: يتشكل الادخار الحكومي من الفرق بين الإيرادات العامة ونفقات التسيير، ويتشكل عنصرا مهما باعتباره طاقة تمويلية يمكن استعمالها في تسديد الدين العمومي، كما يمكن استعمالها في تمويل نفقات التجهيز من خلال المعطيات المجمعة في الجدول رقم (11) سنتمكن من تحديد مدى سعة الطاقة التمويلية:

جدول رقم(13):تطور الادخار الحكومي، الرصيد الإجمالي للخزينة خلال الفترة 2000-2017 الوحدة مليار دج

البيان	الإيرادات العامة	نفقات التسيير	الادخار العمومي	نفقات التجهيز	الفرق بين 1-2	رصيد الحسابا	اقتراض الحكومة	الرصيد الإجمالي	الرصيد الأولي
--------	------------------	---------------	-----------------	---------------	---------------	--------------	----------------	-----------------	---------------

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

السنوات	(1)	(2)	ت الخاصة	للخزينة	للميزانية
2000	1578,0	838,9	739,20	339,2	400,00
2001	1505,0	798,6	706,90	522,4	184,50
2002	1603,0	975,6	627,60	575	52,60
2003	1974,0	1122,8	851,60	567,4	284,20
2004	2229,0	1251,1	978,60	640,7	337,90
2005	3082,0	1245,1	1837,4	806,9	1030,50
2006	3639,0	1437,9	2201,0	1015,1	1186,80
2007	3687,0	1673,9	2013,0	1434,6	579,30
2008	5190,0	2217,7	2972,0	1973,3	999,50
2009	3676,0	2300,0	1376,0	1946,3	-570,30
2010	4392,0	2659,0	1733,0	1807,9	-74,00
2011	5790,0	3879,2	1910,0	1974,4	-63,50
2012	6339,0	4782,6	1556,0	2275,5	-718,80
2013	5957,0	4131,5	1826,0	1892,6	-66,60
2014	5738,0	4494,3	1244,0	2501,4	-1257,0
2015	5103,0	4617,0	486,0	3039,3	-2553,0
2016	5042,0	4591,0	451,0	2792,2	-2341,0
2017	6.183,0	4758,0	1425,0	2631	-1206,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2016-2014-2010—2008-2004)

لقد شهدت المالية العامة في الجزائر تحسنا ملحوظا منذ سنة 2000 وهو ما انعكس على تكوين ادخار حكومي هام بلغ 739.20 مليار دج سنة 2000 وبالرغم من ان هذا الادخار قد تراجع في السنتين الموالتين بسبب تراجع إيرادات المحروقات إلا انه ظل معتبرا، وتواصل نمو الادخار الحكومي خلال الفترة 2003-2006 ليلبغ 2201.9 مليار دج أما سنة 2008 فقد بلغ ذروته بحجم 2972.0 مليار دج وهو أعلى مستواه خلال الفترة ولقد سمح هذا الحجم من الادخار في الفترة 2000-2008 بتمويل جميع نفقات التجهيز وتحقيق فائض رصيد إجمالي للخزينة (الادخار الحكومي مطروحا منه نفقات التجهيز الذي بلغ 400 مليار دج سنة 2000 ووصل إلى 1030.50 مليار دج و 1186.80 مليار دج سنتي 2005 و 2006 وانخفض قليلا سنة 2008 إلى 999.50 مليار دج، و أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ 4280 مليار دج نهاية 2008 وهو ما يمثل مخزون للادخارات المالية للخزينة.

وبتأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 تراجع الادخار العمومي سنة 2009 إلى 1376 مليار دج، وبعدها عاود الارتفاع سنوات 2011 و 2012 و 2013 ليلبغ قيم 1910 مليار دج ، 1566 مليار دج و 1826 مليار دج على التوالي لكنه عاود الانخفاض سنة 2014 إلى 1244 مليار دج ثم إلى 486 مليار دج سنة 2015 و إلى 451 مليار دج سنة

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

2016، بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وبقائها منخفضة سنتي 2015 و 2016 ومع ارتفاعها قليلا سنة 2017 بلغ الادخار الحكومي 1997 مليار دج. وعرف الفترة 2009-2017 عدم قدرة الادخار العمومي على تغطية جميع نفقات التجهيز وتحقيق رصيد الخزينة الإجمالي عجزا متتاليا بلغ 713 مليار دج سنة 2009 ووصل إلى 1375 مليار دج سنة 2014 ثم إلى 2621 مليار دج سنة 2015، وانخفض قليلا سنة 2016 إلى 2387 مليار دج ثم إلى 1662 مليار دج سنة 2017، ويرجع هذا الانخفاض رغم تراجع الجباية البترولية إلى لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي سنة 2016 وعلى التمويل غير التقليدي سنة 2017.

المطلب الثاني: تمويل عجز الميزانية والخزينة العمومية الفرع الأول: تمويل عجز الميزانية خلال الفترة 1990-1999

في الجدول الموالي نستعرض الطرق التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية لتمويل عجز الخزينة

جدول رقم(14): طرق تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دج

احتياجات التمويل	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	تمويل خارجي
1990	-	-	
1991	-	-	
1992	-	-	
1993	100,60	72,80	8,20
1994	65,40	-99,80	41,80
1995	28,20	-106,60	-14,70
1996	-74,90	-140,10	-7,40
1997	-66,10	-60,00	-23,10
1998	108,20	95,90	20,20
1999	16,50	64,40	24,70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-IMF, Algeria : Selcted Issues and Statistical Appendix, 1998, p50

- Bank of Alegria, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2003.

بعد اتخاذ الجزائر لعدة إجراءات تصحيحية في إطار برامج التعديل الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، من خلال اتفاق الاستقرار الأول 1989 والثاني 1991، ما تحمله من شروط استعملت الجزائر إجراء أساسيا لتصحيح عجز الموازنة التي كانت تعاني من عجز قبل سنة 1990، يتمثل في تخفيض قيمة الدينار وذلك من أجل رفع إيرادات الميزانية فانخفاض قيمة الدينار يؤدي إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية وبالتالي زيادة إيرادات الميزانية ومن ثم تقليص العجز أو تحقيق فائض. وحققت الميزانية فائضا خلال سنة 1990 و 1991 لكن عاد هذا العجز للظهور سنتي 1992 و 1993 وكان أشد وطأة على توازنات الاقتصاد الكلي الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء ثانية إلى المؤسسات الدولية من أجل إبرام اتفاق التعديل الهيكلي سنة 1994

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

لا يعكس العرض الحالي للكثير من الميزانيات في دول العالم، ومنها الجزائر الوضعية الحقيقية للخرزينة، لأن العرض لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الأعباء الممولة خارج الميزانية عن طريق الخرزينة. فمثلا عند تسديد القروض فالشيئ الذي يظهر في الميزانية العامة هو الفوائد فقط، ذلك أن هناك عمليات للخرزينة خارج عمليات الميزانية يحددها القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم في مادته 62 على النحو التالي¹:

- إصدارات وتسديدات الاقتراض المنفذة وفقا للترخيصات الممنوحة بمقتضى قانون المالية
 - عمليات الإيداع لأمر ولحساب الهيئات المكتتبة لدى الخرزينة
 - والجدول رقم (15) يبين احتياجات الخرزينة الحقيقية من التمويل
- جدول رقم (15): تطور العجز المالي للخرزينة خلال الفترة 1997-1999 الوحدة مليار دج**

السنوات البيان	1997	1998	1999
الرصيد الإجمالي للخرزينة بما في ذلك أصل الدين	-31.33	-254.05	-137.13

المصدر: امحمد معيوف، الدين العمومي وتدخلات الخرزينة في السوق النقدية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002، ص 98.

واعتبر الدين العمومي كعائق هيكلي لتحسين الوضعية المالية وتوفير احتياجات تمويل الخرزينة، والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتخفيض العجز ذات فعالية بطيئة على الدين العمومي، واستعملت الجزائر لتمويل عجز الميزانية والخرزينة مايلي:

1- التمويل غير البنكي: وهي تمثل المتاحات النقدية التي تتوفر لدى الخرزينة وتتمثل في إيداعات لدى محاسبي الخرزينة ولدى مركز الشيكات والتي تشمل حسابات الجماعات المحلية وإيداعات الهيئات العمومية وإيداعات الحسابات البريدية الجارية. بلغ التمويل غير البنكي 8.20 مليار دج سنة 1993 ارتفع إلى 41.8 مليار دج سنة 1994 ولم يتم الاعتماد على التمويل غير البنكي سنوات 1995، 1996 و 1997 ثم بعد ذلك عادت الحكومة إلى الاعتماد عليه سنتي 1998 و 1999 بمبلغ قدر بـ 20.20 مليار دج و 24.70 مليار دج على التوالي.

2- التمويل البنكي والتمويل الخارجي: اعتمدت الحكومة على التمويل البنكي لضمان احتياجات الخرزينة سنة 1993 بمبلغ قدر بـ 72.80 مليار دج وكذلك سنتي 1998 و 1999 بمبالغ قدرت بـ 95.90 مليار دج و 64.40 مليار دج، وهي عبارة عن تسبيقات مقدمة من طرف البنك المركزي أو قروض ممنوحة للدولة من طرف البنوك والتي قامت بشراء سندات الخرزينة.

¹ - قانون 84-17، مرجع سابق.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

وفيما يخص التمويل الخارجي فهي عبارة عن موارد **تنقيد** قروض إعادة الجدولة خلال الفترة 1994-1998 والتي خصصت لتمويل العجز الميزاني للخزينة، حيث بلغ التمويل الخارجي للخزينة 123.4 مليار دج سنة 1994 انتقل إلى 149.5 مليار دج سنة 1995، انخفض إلى 72.60 مليار دج سنة 1996 ثم إلى 17 مليار دج سنة 1997، كما استعملت هذه الموارد للتخفيف من ارتفاع الدين العمومي الداخلي بحيث سددت الخزينة العمومية 288 مليار دج¹.

كما استعملت الخزينة العمومية لتمويل حاجياتها المالية مايلي:

3- موارد صندوق التطهير: تم استحداث صندوق التطهير بموجب المادة 143² من قانون المالية 1991، بحيث كانت موارد هذا الصندوق تتمثل في تخصيصات متأتية من ميزانية الدولة بالإضافة إلى موارد القروض، وقد بلغت موارده بين 1991 و 1997 قيمة 567.4 مليار دج، استعملت لدفع مستحقات الدين الداخلي.

4- موارد الخصخصة: أصبحت أهمية تمويل احتياجات الخزينة العامة الناتجة عن تسديد الدين الداخلي تستلزم استعمال الموارد الكامنة التي تنجم عن الخصخصة والتي اعتبرت من الإيرادات الاستثنائية التي لجأت إليها الخزينة وهذا بموجب المادة 194³ من قانون المالية لسنة 1996 والمادة 128⁴ من قانون المالية 1997.

الفرع الثاني: تمويل عجز الميزانية واحتياجات الخزينة خلال الفترة 2000-2017
اعتمدت الجزائر لتمويل العجز المسجل على مستوى موازنتها وخزنتها العامة إلى جانب صندوق ضبط الإيرادات على المصادر التي يبرزها الجدول التالي:
جدول رقم(16): طرق تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة 2000-2017 الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	احتياجات التمويل	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	تمويل خارجي	صندوق ضبط الإيرادات	القرض الوطني	التمويل غير التقليدي
2000	-54,38	-175,34	105,68	-97,05	-	-	-
2001	55,22	-136,96	85,33	-100,57	-	-	-
2002	-16,07	58,13	32,82	-74,89	-	-	-
2003	-10,25	31,23	-86,03	-90,94	-	-	-
2004	-187,31	-287,50	118,74	-53,17	-	-	-
2005	-472,16	118,74	221,29	-115,71	-	-	-

1 - - معيوف أحمد، الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 223.
2 - قانون رقم 90-30 المؤرخ في: 1990/12/31، المتضمن قانون المالي، الجريدة الرسمية العدد 57، المؤرخة في: 1990/12/31.
3 - أمر رقم 95-27، المؤرخ في 1995/12/30، المتعلق بقانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 87، المؤرخة في: 1995/12/31
4 - أمر رقم 96-31، المؤرخ في 1995/12/30، المتعلق بقانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية، العدد 85، المؤرخة في: 1996/12/31

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

-	-	91,53	-158,70	172,57	-76,20	-647,31	2006
-	-	531,95	-110,66	213,65	-275,38	-1281,15	2007
-	-	758,15	-4,23	508,14	-346,37	-1381,15	2008
-	-	364,28	0,71	655,25	93,46	-1113,70	2009
-	-	791,93	0,53	674,33	30,14	-1496,47	2010
-	-	1761,45	-0,77	727,99	-19,82	-2468,84	2011
-	-	2283,26	-2,44	913,83	51,54	-3246,19	2012
-	-	2132,47	-2,17	241,11	-165,46	-2205,94	2013
-	-	2965,67	-2,43	204,08	18,76	-3185,99	2014
-	-	288,50	-3,32	136,61	152,54	-3172,34	2015
-	557,82	1378,93	100,75	64,58	232,63	-2343,73	2016
570,00		784,83	-3,00	276,00	34,00	-1662,00	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2018
- Bank of Alegria, **tendances monétaires et financières au second semestre de 2017**, p 06
- IMF, **IMF Country Report No. 18/168, Algeria**, 2018, p26

من خلال الجدول رقم (16) يمكن استعراض طرق التمويل التي لجأت إليها الخزينة العمومية ويمكن تقسيمها إلى 4 فترات:

أولاً- الفترة 2005-2000: تباينت سياسة تمويل العجز المتبعة من طرف الحكومة خلال كل سنة بين التمويل غير البنكي الذي اعتمدت عليه الحكومة خلال طول الفترة ماعدا سنة 2003 وسجل أكبر قيمة بـ 221.29 مليار دج سنة 2005 ، والتمويل البنكي الذي اعتمدت عليه سنوات 2002، 2003 و 2005 بمبالغ تقدر بـ 58.13 مليار دج، 31.23 مليار دج و 118.74 مليار دج على التوالي، في المقابل امتنعت الحكومة إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية كما لم تسجل أية اقتطاعات مباشرة من صندوق لتمويل العجز وهو ما ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتلك الفترة، إذ تركز نشاطه في هذه الفترة على تخفيض حجم المديونية.

إن عدم استعمال موارد صندوق ضبط الإيرادات للتمويل المباشر للعجز الموازي يكمن أن يفسر¹:

- رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي للبرميل الذي على أساسه يتم تقدير إيرادات الجباية البترولية خلال كل سنة في تلك الفترة، مما يعني عدم تأكد الحكومة من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي، وحرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة تقلبات أسعار هذه الأخيرة.

¹ - بوفليخ نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011، ص 208.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

- الحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا- الفترة 2006-2009: إن سياسات تمويل العجز المعتمدة خلال هذه الفترة قد توسعت لتشمل استخدام صندوق ضبط الإيرادات، وهو ما يتوافق مع التعديلات على القواعد المحددة لأهداف الصندوق سنة 2006، حيث انتقلت مساهمته في تمويل العجز من 91.53 مليار دج سنة 2006 إلى 758.15 مليار دج سنة 2008 وانخفضت في 2009 لتبلغ 364.28 مليار دج، وقد ظلت الحكومة في هذه الفترة تعتمد على التمويل غير البنكي المتمثل في المتاحات النقدية التي تتوفر عليها الخزينة، حيث بلغت مساهمته في التمويل 508.14 مليار دج سنة 2008 وارتفعت إلى 655.25 مليار دج سنة 2009، ولم تعتمد الحكومة على التمويل البنكي سوى سنة 2009 بمبلغ قدره 93.46 مليار دج كما شهدت نفس السنة ظهور التمويل الخارجي بقيمة بسيطة قدر بـ 0.7 مليار دج.

إن استخدام الحكومة لموارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة يمكن أن يفسر بالعوامل التالية¹:

- الارتفاع المستمر في أسعار النفط أدى لتقليل مخاوف الحكومة بشأن حدوث انهيار في أسعار النفط على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي.

- رغبة الحكومة في تخفيض حجم المديونية الداخلية والخارجية أدى إلى التقليل من اعتمادها على القرض العام الداخلي في تمويل العجز أي التمويل البنكي ، بالإضافة إلى منع الاقتراض الخارجي أي التمويل الخارجي.

ثالثا- الفترة 2010-2014: خلال هذه الفترة كان الاعتماد الكبير في تمويل العجز الموازني على صندوق ضبط الإيرادات، والذي ساهم بـ 1761.45 مليار دج سنة 2010 ثم 2132.47 مليار دج سنة 2013 وبلغت مساهمته في 2014 مبلغ 2965.67 مليار دج كأكبر مساهمة للصندوق منذ إنشائه، كما واصلت الحكومة الاعتماد على التمويل غير البنكي والذي وصلت قيم تمويله سنتي 2011 و 2012 مبلغ 727.99 مليار دج و 913.83 مليار دج، ثم اخفض إلى 241.11 مليار دج سنة 2013 ثم إلى 204.08 مليار دج سنة 2014، ويرجع ذلك إلى النمو المعتبر الذي عرفته الحسابات الجارية وحسابات الخزينة ابتداء من سنة 2005 سمحت للخزينة بالاعتماد أكثر على التمويل غير البنكي من أجل تغطية احتياجاتها من التمويل، كما لم تعتمد الحكومة على التمويل البنكي إلا بمبالغ بسيطة وكانت

¹ - المرجع نفسه، ص 209.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية لمتغيرات المالية العامة في الجزائر

أكبر قيمة لها سنة 2012 بمبلغ قدر بـ 51.54 مليار دج، كما عرفت 2010 لجوء الحكومة إلى التمويل الخارجي بمبلغ قدر 0.53 مليار دج.

ربعا- الفترة 2015-2017: عرفت هذه الفترة أسعار منخفضة للبتروول و عجوزات مرتفعة في الميزانية، كشفت عن هشاشة مالية كبيرة وكذلك نفاذ الادخار الحكومي. تم تمثيل عجز الخزينة بمبلغ 288.5 مليار دج سنة 2005 من صندوق ضبط الإيرادات وتم الاعتماد على التمويل البنكي وغير البنكي بقيم قدرت بـ 152.54 مليار دج و 136.5 مليار دج على التوالي، ولم يكن تمويل عجز الخزينة المجمع من صندوق ضبط الإيرادات والتمويل البنكي وغير البنكي كافيا خلال سنة 2016، اضطرت الحكومة خلالها إلى التمويل الخارجي بمبلغ قدر بـ 100.75 مليار دج، بالإضافة إلى إصدار سندات الخزينة في شكل صيغ تم طرحها للاكتتاب العام لفترة تمتد بين 3 و 5 سنوات بقيمة 50000 دج للسند¹، وسميت سندات القرض الوطني للنمو حيث تم جمع مبلغ 557.82 مليار دج. وفي سنة 2017 تم استنفاد آخر المدخرات التي يحتويها صندوق ضبط الإيرادات والمقدر بـ 784.83 مليار دج وهذا بعد تعديل في أهداف الصندوق وإلغاء الرصيد الأدنى الواجب أن يبقى في الصندوق في قانون المالية 2017، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي أو ما يعرف السياسة النقدية غير التقليدية أو التسيير الكمي، فتقليديا لا يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة إلا من السوق الثانوية لقيم الخزينة ومن المصارف والبنوك التجارية بتطبيق عمليات السوق المفتوحة لكن مع تعديل قانون النقد والقرض 03-11 والتي تسمح للبنك المركزي ولمدة 5 سنوات ابتداء من 2017 بشراء سندات الحكومة مباشرة من السوق الأولية وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية تمويل الخزينة، وقد تم **تنقيد** ما يقارب 2485 مليار دج من سندات الخزينة خصص منها 570 مليار لتمويل عجز الخزينة².

¹ - وفقا للمادة رقم 02، للقرار المتضمن الشروط و الكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو، مرجع سابق.

² - Bank of Alegria, *tendances monétaires et financières au second semestre de 2017*, p 06.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم الميزانية وقانون المالية الذي تعتمد عليه الدولة في تحضيرها لمشروع الميزانية، والذي يعتبر الإطار الوحيد الذي تستطيع من خلاله أجهزة الدولة أن تتصرف في الأموال العامة، من خلال الميزانية العامة بقسميها التسيير والتجهيز. كما رأينا أن تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2017 تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار وأن النصيب الأكبر لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، وأن الإيرادات العامة للدولة تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكثر من 50 % من الإيرادات الإجمالية، ورغم الإصلاحات الضريبية إلا أن مساهمة الجباية العادية رغم تحسنها مازلت بعيدة عن المأمول.

كما تطرقنا إلى الدين العام ومكوناته حيث رأينا أن الدين الخارجي زاد من حدته بعد أزمة النفط 1986 وأصبحت الأمور أكثر تعقيدا في سنوات التسعينات الأمر الذي جعل الحكومة تعقد اتفاقيات مع الهيئات الدولية لإعادة جدولة ديونها، ومع تحسن المالية العامة قامت الجزائر باتخاذ إجراءات الدفع المسبق لها. أما فيما يخص الشق الثاني من الدين العمومي ألا وهو الشق الداخلي فلجوء الحكومة للاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة والقيام بعمليات التطهير المالي للمؤسسات جعل قائم الدين الداخلي يتراكم، ومع استمرار عمليات التطهير وكذلك إنشاء سوق لقيم الخزينة التي من خلالها يتم تداول سندات الخزينة، استمر الدين الداخلي في النمو خلال الألفية الجديدة.

وتبين لنا من خلال الدراسة أن وضعية رصيد الميزانية والخزينة العمومية كان في حالة عجز في الغالب خلال الفترة 1990-2017 وهذا بسبب عدم مواكبة نمو الإيرادات العمومية لنمو النفقات، بالإضافة إلى تأثير قائم الدين العمومي على الوضعية العامة للخزينة، واعتمدت الجزائر في تمويل العجز الموازني وعجز الخزينة في فترة التسعينات بالأساس على أموال إعادة الجدولة أما في فترة الألفينات فكان لصندوق ضبط الإيرادات الدور المهم في تمويل عجز الخزينة بطريقة غير مباشرة عن طريق التخفيض من الدين العمومي التي تم من خلاله تمويل عجز الخزينة ثم بطريقة مباشرة بداية من سنة 2006.

الفصل الثالث: تقييم
الاستدامة المالية
للميزانية العامة في
الجزائر وسبل تعزيزها

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر، ومدى قدرة هذه الأخيرة على الحفاظ على التوازنات بين متغيرات المالية العامة، بالإضافة تقييم السلامة والاقتدار المالي، وهذا من خلال فحص العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات وتقدير دالة الفعل المالي لفحص مدى استجابة الرصيد الأولي للميزانية إلى التغير في حجم الدين العام.

وسيستعمل لذلك مقاربتين، المقاربة المحاسبية والتي تعتمد على استعمال المؤشرات لقياس مدى استدامة المالية العامة، والمقاربة القياسية والتي تعتمد على مجموعة من أدوات القياس الاقتصادي من تحليل للسلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبارات الاستقرار، اختبارات التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). كما سيتم عرض مجموعة من الاقتراحات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة الجزائرية لتعزيز الاستدامة المالية، كالرفع من مردودية الجباية العادية وترشيد النفقات بالإضافة إلى تفعيل الحوكمة والشفافية على مستوى الميزانية العامة.

وبناء على ذلك يتضمن الفصل ثلاث مباحث تعالج بالتفصيل ما تم ذكره أعلاه وفقا لخطة التالية:

المبحث الأول: تحليل الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية.

المبحث الثاني: تقييم الاستدامة المالية العامة في الجزائر

المبحث الثالث: سبل تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر

المبحث الأول: تحليل الطريق المستخدمة في الدراسة القياسية

إن اهتمام الباحثين في مجال القياس الاقتصادي الذي من شأنه دراسة وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، لذلك يلزم الإلمام الكبير والواسع بالجوانب النظرية

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي

استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي Ragnar A.K. Frisch¹ الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، فالإقتصاد القياسي هو نتيجة لرؤية تجريبية لدور الاقتصاد بحيث يحتوي على تطبيق للإحصاء الرياضي وللبيانات الاقتصادية التي تؤدي إلى مساندة تجريبية للنماذج المبنية باستخدام الاقتصاد الرياضي، والحصول على نتائج عديدة².

ويمكن تعريفه أيضا هو العلم الذي يهتم بالتحديد التجريبي للقوانين الاقتصادية، وتظهر براعة المختصين في الاقتصاد القياسي في وضع الفروض بمواصفات كافية أيضا، بحيث يتيح لهم تحقيق أفضل المزايا الممكنة من خلال البيانات المتاحة³

وعموما فإن الاقتصاد القياسي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما الاقتصاد القياسي النظري (Econometrics Theoretical) والذي يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي، وفي هذا الاعتبار فإن الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي (Mathematical Statistic) ، بينما القسم الثاني والذي يتمثل في الاقتصاد القياسي التطبيقي (Applied Econometrics) وفيه نستعمل أدوات الاقتصاد القياس النظري لدراسة حقول خاصة في الاقتصاد مثل دالة الإنتاج، دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار ودوال الطلب والعرض وغيرها⁴.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي

يمكن أن نميز بين ثلاث أهداف رئيسية للاقتصاد القياسي⁵:

أولا-الاختبار للنظرية الاقتصادية حيث قام الاقتصاديون ببناء النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من

¹ - Humberto Barreto , Frank M. Howland , " Introductory Econometrics : Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel ",Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2006 ; p. 10.

² -Damodar N. Gujarati , " Basic Econometrics " , 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ; 2004 ; p. 1

³ - ibid,p1.

⁴ - محمد صالح تركي القرشي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1 ، 2004 ، ص. 38

⁵ - كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص. 22

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات الاقتصادية واتساقها، بينما هدف الاقتصاد القياسي هو التقييم والتحليل ومحاولة الحصول على قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.

ثانيا- اتخاذ القرار ويقصد به الحصول على تقييم عددي لمعاملات العلاقات الاقتصادية لتساعد في اتخاذ القرار، حيث يلجأ الاقتصاد القياسي وباستخدام طرق وأساليب مختلفة لإيجاد قيم لمعاملات العلاقات الاقتصادية، والتي تساعد في عملية المقارنات واتخاذ القرار المناسب.

ثالثا- التنبؤ يمكن استخدام الطرق القياسية وفي ضوء التقديرات المتحصل عليها لمعاملات العلاقات الاقتصادية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في المستقبل بالاعتماد على البيانات الواقعية المجمعة عن هذه المتغيرات، ويساعد كذلك في رسم السياسة الاقتصادية وانتهاج الخطط الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الانحرافات المحتملة.

الفرع الثالث: مراحل بناء النموذج القياسي

يمر البحث القياسي التطبيقي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي¹:

أولاً- مرحلة صياغة النموذج: يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ليتم وضع الافتراضات التبسيطية تمهيدا لصياغة الفرض المفسر، ويتم التعبير عن المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا نجد هذه المرحلة تنطوي على الخطوات التالية²:

- تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة من واقع النظرية الاقتصادية وأي معلومات عن الظاهرة؛

- تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج؛

تحديد الشكل الرياضي للنموذج فيما إذا كانت العلاقة خطية أو غير خطية؛

- تحديد الإشارات والقيم المتوقعة للمعاملات (تدلنا النظرية الاقتصادية على إشارات المعلمات)؛

- تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي بإدخال المتغير العشوائي.

ثانيا- تقدير معاملات النموذج ويتم في هذه المرحلة معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي، والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية، ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج وتتكون هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج (سلاسل زمنية، بيانات مقطعية) ؛

¹ - المرجع نفسه، ص22.

² - حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 2003 ، ص22.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- اختيار طريقة القياس المناسبة (طريقة المربعات الصغرى العادية،...).

رابعا مرحلة تقييم المقدرات: وهي تقييم المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم، وهي¹:

- **معايير اقتصادية:** تتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدر، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد على منطق معين

- **معايير إحصائية:** تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية (اختبارات من الدرجة الأولى)

- **معايير قياسية:** وتهدف إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، لهذا سميت باختبارات من الدرجة الثانية ومنها نذكر معايير الارتباط الذاتي،.... الخ.

خامسا-مرحلة اختبار القدرة التنبؤية للنموذج: وهي المرحلة الأخيرة التي توضح الهدف الذي من أجله استخدم هذا الأسلوب، وعادة يتم تقييم قابلية المؤشرات في عملية التنبؤ، وبمساعدة متخذي القرار الاقتصادي، فقد يكون الهدف من النموذج تقدير قيم عددية لمؤشرات المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول إلى التنبؤ بسياسة اقتصادية أو تقويمها وتحليل هيكل اقتصادي معين².

الفرع الرابع- أنواع نماذج الاقتصاد القياسي

بعدما تطرقنا سابقا إلى كيفية تعيين النموذج وتقدير معلماته، لا بد من التنويه إلى أن فرع الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع الاقتصاد، والذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية تقديرا كميا، تمهيدا لاستخدامها.

فالنموذج القياسي هو عبارة عن معادلة أو مجموعة من المعادلات أو التعاريف والفروض سواء كانت خطية أو غير خطية، وهو يحتوي على متغير أو أكثر من المتغيرات العشوائية. فعملية بناء نموذج قياسي لهدف بيداغوجي أو لأغراض أخرى تتم بالاستعانة بعلوم أخرى، هي علم الاقتصاد والذي يفيد في وضع الهيكل النظري للنموذج، علم الرياضيات ودوره يتمثل في صياغة النظرية الاقتصادية في قالب رياضي

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص44

2 - وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2003، ص 28.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

فنماذج القياس الاقتصادي يمكن أن تقسم إلى قسمين:

أولاً- النماذج الانحدارية: في دراسة العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر إذا كان الهدف تحديد نوع وقوة العلاقة فإننا ندرس الارتباط (Correlation) أما إذا كان الهدف دراسة العلاقة من خلال التمثيل البياني بأفضل علاقة اقتران ممكنة بالشكل $Y_i = f(x)$ ، فإننا ندرس الانحدار (Regression) ويسمى المستقيم أو المنحنى الذي يمثل هذا الاقتران بمستقيم أو منحنى الانحدار وهو من الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحديد التأثيرات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عن طريق معادلة انحدار للتنبؤ بقيمة المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، فإذا كان عدد المتغيرات المستقلة واحد يسمى انحدار خطي بسيط Simple Linear Regression، أما إذا كان عدد المتغيرات المستقلة أكثر من واحد فيسمى انحدار متعدد ¹Multiple Regression.

وللانحدار عدة تعريفات منها:

- الميل أو الانحدار نحو الوسط؛
- إيجاد نموذج الذي يمثل العلاقة السببية بين متغيرين أو أكثر؛
- يستخدم للتنبؤ بقيمة متغير عن طريق معرفة متغير آخر مرتبط به؛
- العلاقة بين المتغيرات من خلال بناء معادلة تستخدم للتقدير والتنبؤ بقيمة المتغير التابع بدلالة متغير أو متغيرات مستقلة؛

- الانحدار الخطي يعني أن تكون معادلة التقدير عند عرضها بيانا على شكل خط مستقيم.

1- تصنيفات نماذج الانحدار تعد مشكلة تحديد النموذج المستخدم في عملية التنبؤ أو التقدير باستخدام نماذج الانحدار من أهم المشاكل التي تواجه الباحث حيث تتداخل العديد من العوامل في تحديد اختيار النموذج الملائم للتحليل منها نوعية البيانات، طبيعة المتغيرات المستخدمة في التحليل ومستويات قياسها وطبيعة المتغيرات محل الدراسة، وبوجه عام يمكن القول أن نماذج الانحدار يمكن تصنيفها تبعا للعديد من العوامل أهمها²:

أ- **عدد المتغيرات:** هناك تقسيم شائع لنماذج الانحدار يتم تبعا لعدد المتغيرات المطلوب دراستها في النموذج وهذا التقسيم هو:

- **نماذج الانحدار الخطي البسيط** يسمح نموذج الانحدار الخطي البسيط بتفسير متغير داخلي بدلالة متغير مفسر أو متغير خارجي.

ويمكن عرض الانحدار الخطي البسيط كمايلي³:

$$y_t = a_0 + a_1x_t + \varepsilon_t ; \quad t = 1, \dots, n$$

مع:

1 - نبيل جمعة صالح النجار، الاحصاء التحليلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص34.

2 - محمد شامل بهاء الدين فهمي؛ الاحصاء بلا معاناة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص609.

3 - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، عمان، الاردن، ط1، 2011، ص19.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

y_t : المتغير الداخلي (المتغير المفسر في الزمن t يتم تحديده ضمن النموذج)

x_t : المتغير المفسر في الزمن t، يفترض أنه خارجي

a_1, a_0 : معاملات النموذج.

ε_t : الخطأ العشوائي، ويمثل الفرق بين النموذج الحقيقي و النموذج المحدد .

n: عدد المشاهدات.

- نماذج الانحدار المتعدد: تستخدم في حالة وجود متغير تابع وأكثر من متغير مستقل وتكتب على الشكل التالي:

$$y_t = a_0 + a_1x_t + \dots + a_kx_{kt} + \varepsilon_t$$

فالمغيرات المستقلة أو المفسرة هي x_{kt} والمتغير التابع هو y_t و ε_t : الخطأ العشوائي.

ب- شكل العلاقات بين المتغيرات: يمكن هنا أن نميز بين نوعين من انواع نماذج الانحدار:

- نماذج الانحدار الخطي

- نماذج الانحدار غير الخطي: يكون انحدار غير خطي إذا كان النموذج غير خطي في المعلمات، حتى ولو كان خطيا أو غير خطي في المتغيرات.

ج- مستوى القياس للمتغيرات: هنا يوجد تقسيمات شائعة وهي:

- نماذج الانحدار التقليدية: تستخدم في حالة إذا ما كان المتغير التابع متغيرا كميًا، إن تقدير صيغة رياضية للعلاقة بين متغيرين كمين أو أكثر بهدف التنبؤ بقيمة المتغير التابع بمعلومية قيم المتغير المستقل وذلك من خلال معادلة الانحدار، ويمكن أن تأخذ معادلة الانحدار أحد الأشكال الرياضية المعروفة مثل شكل كثيرات الحدود أو الدالة الأسية أو الدالة اللوغارتمية، حسب طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، ولكن أهر صور دالة الانحدار وأكثرها انتشارا في التطبيقات العملية هي دالة الانحدار الخطية.

- نماذج لانحدار اللوجستي: تستخدم في حالة ما إذا كان المتغير التابع متغيرا كيفيا.

ثانيا : نماذج السلاسل الزمنية يختلف هذا النوع عن النماذج الانحدارية من حيث الهدف والبنية، حيث تعد من أهم أساليب الاستدلال حول المستقبل بناء على أحداث الماضي والحاضر، فهي عبارة عن مجموعة من القياسات (المشاهدات الكمية) المأخوذة عن متغير أو مجموعة متغيرات مترتبة وفقا لزمن حدوثها.

فالسلاسل الزمنية تبين التغير الذي يحدث في قيم متغير ما بدلالة الزمن سواء كان هذا التغير منتظما أو غير منتظم، تتكون السلسلة الزمنية من عناصر جوهرية تفيد في تحديد سلوكها في الماضي وفي المستقبل، وتمثل في مركبة الاتجاه العام (T_t) ، المركبة الفصلية (S_t) والمركبة الدورية (C_t) والمركبة العشوائية (ε_t) ¹.

فمن خلال هذه المركبات يمكن أن نميز الأشكال التالية للسلسلة الزمنية²:

¹ - محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص 195-198.

² - المرجع نفسه، ص 199.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- الشكل التجميعي والذي يكتب وفق العلاقة التالية:

$$X_t = T_t + S_t + C_t + \varepsilon_t$$

- الشكل الجدائي والذي يكتب وفق العلاقة التالية:

$$X_t = T_t * S_t * C_t * \varepsilon_t$$

أما تحديد هذه الأشكال، فيتم باختبار Bays-Ballot وهذا انطلاقا من قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سنة، لتبسيط هذا الاختبار نقوم بتقدير المعادلة $\varepsilon = a_0 + a_1x$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم نقوم بتحد المعامل a_1 ، فإذا كان هذا الأخير معنوي غير مختلف عن الصفر ($a_1=0$) فهنا نقبل الشكل التجميعي، والعكس إذا كان ($a_1 \neq 0$) فهنا نقبل الشكل الجدائي.

الفرع الخامس: طرق تقدير نماذج الانحدار هناك العديد من الطرق لتقدير معاملات نماذج الانحدار نذكر منها:

أولا- طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square Estimator (OLS) تعد هذه الطريقة تحت فروض معينة، من أكثر الطرق استخداما في تقدير معالم نماذج الانحدار a_0, a_1 غير المعلومة حيث من خلال هذه الطريقة تجعل مجموع مربعات البواقي أقل ما يمكن، ليكن لدينا نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$y_t = a_0 + a_1x_t + \varepsilon_t$$

y_t : المتغير الداخلي (المتغير المفسر في الزمن t يتم تحديده ضمن النموذج)

x_t : المتغير المفسر في الزمن t ، يفترض أنه خارجي

a_1, a_0 : معاملات النموذج.

ε_t : الخطأ العشوائي، ويمثل الفرق بين النموذج الحقيقي و النموذج المحدد.

فمقدر طريقة المربعات الصغرى العادية هو¹:

$$\text{Min} \sum_{t=1}^{t=n} \varepsilon_t^2 = \text{Min} \sum_{t=1}^{t=n} (y_t - a_0 - a_1x_t)^2 = \text{Min } s$$

انطلاقا من شروط الدرجة الأولى، $\delta s / \delta a_0 = 0$ ، $\delta s / \delta a_1 = 0$ ، يتم الحصول على ما يلي:

$$2 \sum_t (y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t) = 0$$

$$2 \sum_t x_t (y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t) = 0$$

وبحل المعادلتين السابقتين، يتم الحصول على مقدر المعاملين a_1 و a_0 كما يلي:

$$n \bar{x}^2 - \hat{a}_1 = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})(y_t - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} x_t y_t - n \bar{x} \bar{y}}{\sum_{t=1}^{t=n} x_t^2}$$

¹- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy ; " Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés " ; Éditions De Boeck Université ; Paris ; 2004 ; p. 14

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

$$\hat{a}_0 = \bar{y} - \hat{a}_1 \bar{x}$$

تتصف طريقة المربعات الصغرى العادية بأنها غير متحيزة ولها أقل تباين، لذلك يطلق على مقدرات هذه الطريقة بأن لها أفضل تقدير خطي غير متحيزة Best Linear Unbiased Estimations

ثانيا- طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary Least SQUARE Method
هي طريقة معلمية تعد من أحدث والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل الذي يحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازلت متكاملة تكاملا مشتركا

اقترحت من طرف الباحث Phillips سنة 1988 وقد تم تطويرها من قبل Stock and Waston سنة 1993 و Saikkonen سنة 1992، تعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات والتباطؤات (lags and leads) لذلك يتم كتابة X_t معادلة الانحدار الديناميكية كالآتي¹:

$$Y_t = \theta' Z_t + \sum_{j=-k}^k \pi_j' \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

إذ أن:

$$\Delta X_t = u_t$$

$$Z_t = (1, X_t)'$$

$$\theta = (\beta_0, \beta_1)$$

مقدر طريقة المربعات الصغرى الديناميكية يمكن تعريفه بالشكل الآتي:

$$\hat{\theta}_{dols} = \left(\sum_{t=k+1}^{T-k} \check{Z}_t \check{Z}_t' \right)^{-1} \left(\sum_{t=k+1}^{T-k} \check{Z}_t \check{Y}_t \right)$$

إذ أن \check{Y}_t و \check{Z}_t هما بواقي الانحدار ل Y_t و Z_t على:

$$W_t = (u'_{t+k}, \dots, u'_{t-k})$$

$$\varepsilon_t = \sum_{j=-\infty}^{\infty} \pi_j' u_{t-j} + V_t$$

$$\sum_{j=-\infty}^{\infty} \|\pi_j\| < \infty$$

وبما ان V_t غير مرتبط مع u_{t-j} من المعادلة السابقة يمكننا الحصول على:

¹ -Jose G.Montalvo, Comparing Cointegrating regression Estimators: Some additional Monte Carlo results, Economics letters, 48(1995) 229.234.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

$$\varepsilon_t = V_t + \sum_{|j|>k} \pi'_j u_{t-j}$$

عدم ارتباط v_t مع كل الإزاحات والتباطؤات ل u_t هي خاصية مهمة لإثبات أن طريقة المربعات الصغيرة الديناميكية DOLS نجحت في إزاحة التحيز من الدرجة الثانية لطريقة OLS التوزيع التقاربي اللوغاريتمي لهذه الطريقة:

$$D(\hat{\theta}_{dols} - \theta) \rightarrow \left(\int_0^1 W_{2(r)} W'_{2(r)} dr \right)^{-1} \int_0^1 W_{2(r)} dW_{1,2(r)}$$

$$W_{1,2} = W_{11} \Omega^{-1} W_{21}$$

المطلب الثاني: استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

يعد موضوع تحليل السلاسل الزمنية من المواضيع الإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر حقب محددة، يمكن إجمال أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملي التي تتولد منها السلسلة الزمنية، وبناء نموذج لتفسير سلوك السلسلة الزمنية واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية للسلاسل الزمنية بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء.

الفرع الأول: استقرار السلاسل الزمنية

عادة ما يتم تصنيف البيانات التي يتم تحليلها إحصائياً إلى صنفين: البيانات المقطعية (cross-section) والسلاسل الزمنية (Times series)، وتعرف هذه الأخيرة بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتب حسب تسلسل زمني بحيث يقابل كل فترة زمنية قيمة عددية للمؤشر تسمى السلسلة، وبالتالي تعتبر بمثابة متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية كالיום، الأسبوع، الشهر، الفصل، أو السنة.

وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا Spurious Rgression، والتي ينتج عنها اختبارات إحصائية مظلمة¹.

أولا- الخصائص الإحصائية لاستقرار السلسلة الزمنية يقال عن سلسلة زمنية y_t انها مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن : $E(y_t) = \mu$

- ثبات التباين عبر الزمن: $Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

- أن التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند انقطعتين الزميتين t ، $t+k$ يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك:

$$Cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \gamma k$$

باختصار، إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة، فإن كل من وسطها الحسابي، تباينها، وتباينها المشترك يبقى ثابت

عبر الزمن، وهذا يعني أن السلسلة المستقرة لا تحتوي على إتجاه عام أو موسمية، وبعبارة أخرى فهي لا تضم أي عامل يتطور عبر الزمن.

ثانيا- أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة يوجد نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة هما²:

أ- السلاسل الزمنية من النوع (Tendance Stationnaire) TS هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية وهي غير مستقرة، كون الوسط الحسابي مرتبط بالزمن وتأخذ الدالة شكل

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث أن $f(t)$ كثير حدود في الزمن و خطأ أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى كما يلي : $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ ولجعله مستقرا نستعين بالطريقة الانحدارية فنقوم بتقدير المعامل α_0 و α_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية ونطرح القيمة $\alpha_0 + \alpha_1 t$ من y_t وتكون بذلك سلسلة البواقي ε_t سلسلة خالية من الاتجاه العام، كما أنه في حالة تعرض لصدمة عشوائية في لحظة زمنية معينة يكون مفعولها عابرا أي أنه يختفي بمرور

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرج سبق ذكره، ص 643¹.

² - قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1980-2014)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة ام البواقي، 2017، صص 332-333.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

الزمن وتسمى هذه الميزة بعدم إصرار الصدمات وهذا يعني بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحويلات الظرفية.

ب- السلاسل الزمنية من النوع (Differences stationary) DS : هذه النماذج أيضا غير مستقرة، وتبرز عدم استقرار عشوائي وتسمى كذلك بسلاسل السير العشوائي إذ تكون علاقة الاتجاه العام غير واضحة وذلك لعدم ثبات التباين عبر الزمن، وتكتب بالصيغة التالية : $y_t = y_{t-1} + B + \varepsilon_t$

ولارجاع السلسلة مستقرة نستعمل طريقة الفروق كما يلي:

$$(1-D)^d y_t = B + \varepsilon_t$$

حيث أن D تمثل معامل التأخر و d تعبر عن رتبة الفروق، ونستعمل طريقة الفروق من الرتبة الأولى كما يلي (d=1) :

$$(1-D) y_t = B + \varepsilon_t \quad \rightarrow y_t = y_{t-1} + B + \varepsilon_t$$

-إذا كان B=0 يسمى نموذج DS بدون مشتقة $y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$ وهذا النموذج كثير الاستعمال في دراسة كفاءة الأسواق المالية ويسمى بنموذج المشي العشوائي Random walk model ولإرجاعه مستقرا يكفي تطبيق الفرق من الدرجة الأولى.

-إذا كان يسمى B≠0 نموذج DS مع مشتقة ويكتب وفق الشكل: $y_t = y_{t-1} + B + \varepsilon_t$ ولإرجاعه مستقرا يكفي تطبيق الفرق من الدرجة الأولى، وفي هذه النماذج فان صدمة في وقت معين تؤثر في مسار الاتجاه المستقبلي للسلسلة الزمنية وتسمى هذه الخاصية بخاصية إصرار الصدمات وتعني أن المسار لا يعود لحالته الأولى بسبب الصدمة، كما أن أغلبية سلاسل الاقتصاد الكلي هي من نوع DS.

ثالثا- اختبارات الجذر الأحادي للاستقرارية هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية نذكر منها¹

أ- اختبار ديكي فولار (DF) (DICKEY- FULLER) 1979: يسمح اختبار ديكي فولار (DF) بتحديد صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، عن طريق تحديد الاتجاه التحديدي أو العشوائي، ويركز هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين لاختبار النتائج الثلاث:

الفرضية العدمية $H_0 : \phi_1 = 1$

الفرضية البديلة $H_1 : \phi_1 < 1$

¹ Régis bourbonnais, *économétrie- cours et exercices*- Edition Dunod, 10eme édition, paris, 2018, pp267-270.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

إذا تحققت الفرضية العدمية يعني أن السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، أما إذا تحققت الفرضية البديلة فيعني ذلك عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة، ونقوم بتطبيق الفرضيتين على النماذج الثلاثة التالية:

$$[1] y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ من الدرجة الأولى}$$

$$[2] y_t = \phi_1 y_{t-1} + c + \varepsilon_t \text{ مع حد ثابت}$$

$$[3] y_t = \phi_1 y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \text{ مع اتجاه عام وثابت}$$

في النموذج الثالث إذا قبلنا بالفرضية البديلة H_1 وإذا كان المعامل b يختلف جوهريا عن الصفر، فنقول أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع TS ونستطيع جعله مستقرا بحساب البواقي بالنسبة للاتجاه العام المقدر باستعمال طريقة المربعات الصغرى، أما إذا قبلنا الفرضية العدمية H_0 و كان $b=0$ فتكون السيرورة من النوع DS.

أما النموذج الثاني إذا قبلنا بالفرضية العدمية وكان b يختلف جوهريا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة ومن النوع DS ، أما إذا قبلنا بالفرضية البديلة فإن السلسلة الزمنية تكون مستقرة.

أما بالنسبة للنموذج الأول فإذا قبلنا بالفرضية البديلة فتكون السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا رفضنا الفرضية البديلة فتكون السلسلة غير مستقرة ومن النوع DS

إذا كان $\phi > T_{tab}$ نقبل الفرضية العدمية وهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة وتؤخذ قيم T_{tab} من جدول أعده كل من ديكي وفولر.

ب- اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller ADF 1981 يفترض اختبار ديكي وفولر DF الذي يتم إجراؤه باستخدام النماذج السابقة [1]، [2]، [3] أن حد الخطأ العشوائي ε_t هو عبارة عن تشويش أو اضطراب أبيض White Noise، وبشكل خاص، يفترض أن الأخطاء ε_t هي غير مترتبة.

ذاتيا، ولكن في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي في الحد العشوائي ε_t ، فإنه لا يمكن استخدام هذا الاختبار (اختبار DF) لأنه يعطي نتائج غير دقيقة بشأن استقرار أو عدم استقرار السلسلة.

لهذا السبب اقترح ديكي وفولر اختبارا آخر يعرف باختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، فهذا الاختبار يقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t ويقوم اختبار (ADF) على أساس فرضيتين هم:

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

الفرضية العدمية $H_0 : \phi_1 = 1$

الفرضية البديلة $H_1 : \phi_1 < 1$

ويتم تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنامذج الثلاث التالية:

$$[4] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

يجرى هذا الاختبار بطريقة مماثلة لاختبار DF البسيط، ولكن الجداول الإحصائية هي مختلفة، وتشير p إلى عدد التأخرات في النماذج والذي يتم تحديده باستعمال معايير المعلومات Akaike و Schwarz.

ج- اختبار فيليب بيرسون Philips Person (1988): يرمز له بالرمز PP من النقائص الذي ظهرا في اختبار ADF وهي مشكلة عدم ثبات التباين وهذا ما أدى إلى ظهور اختبار pp والذي يعالج هذه المشكلة، وتتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي:

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنامذج الثلاث لDF وذلك من أجل تقدير البواقي e_t .

- تقدير التباين في المدى القصير

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

- تقدير التباين في المدى الطويل:

$$s_l^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل من الضروري تحديد عدد التأخرات L والذي يقدر على

$$L = 4 \left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}, \quad n \text{، أساس عدد المشاهدات}$$

- حساب إحصائية PP كمايلي :

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \hat{\sigma}_t^2 / \sigma_t^2$ والتي تساوي 1- بصفة تقريبية – إذا كان e_t عبارة عن خطأ تشويش (أبيض)

تتم مقارنة احصائية pp: $t_{\hat{\phi}_1}$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinon. فإذا كانت t_{tab} $> t_{\hat{\phi}_1}$ ، يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

د- اختبار KPSS قدم هذا الاختبار Kiwatkowski و Philips و Schmidt و Shin عام 1992، [أخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها تباين البواقي غير ثابت عبر الزمن وكذلك في حالة تواجد أكثر من جذر وحدوي، ويرتكز على استعمال مضاعف لاغرانج بعدما يتم تقدير النموذج (1) و (2)، ونقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي باستعمال الصيغة $\sum_{t=1}^i e_t$ ثم نقوم بتقدير التباين في المدى الطويل بنفس الصيغة المعطاة في اختبار PP كمايلي

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

وتكون احصائية معامل لاغرونج كمايلي:

$$LM = 1/s_t^2 \sum_{t=1}^n \cdot s_t^2$$

ويكون الاختبار كالاتي: إذا كانت احصائية LM أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 أي السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

أولاً- مفهوم التكامل المشترك : غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات، وحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإنها توجد قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا يكون زائفا. صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية،

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

ولكنها في هذه الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا بالعلاقة في المدى الطويل في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المشترك أو المتزامن (Cointegration test) الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة¹.

فالتكامل المشترك ما هو إلا تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (y_t, x_t) أو أكثر، بحيث تؤدي تلقبات في إحداها لإلغاء التلقبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن.

ثانيا- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen) 1988 لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار جوهانسون (1988) يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المشترك، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي²:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^p A_i - 1$

P : عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi) = r$: رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

- إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبها تساوي الصفر ($r=0$)، أي أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء، هنا يمكن تقدير النموذج متجه الانحدار الذاتي بالفروق

- إذا كانت رتبة المصفوفة ($r=k$)، معناه أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل مشترك، هنا يمكن استخدام متجه الانحدار الذاتي VAR عند المستوى.

¹ - شبيبي عبد الرحيم، الآثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام، مرجع سابق، ص 183.

² - Régis bourbonnais, op.cit, p 334.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- إذا كانت رتبة المصفوفة $(1 \leq r \leq K-1)$ ، فإنه يوجد علاقة تكامل مشترك، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء.

لإجراء هذا الاختبار اقترح جوهانسون القيام باختبارين مختلفين قصد معرفة عدد متجهات التكامل المشترك وهما الأول اختبار الأثر Trace Test، حيث نخبر فرضية العدم القائلة بأن عدد أشعة التكامل المشترك الوحيدة K أقل أو يساوي العدد r ($k < r$) مقابل الفرضية البديلة $(r=k)$ ، وإحصائية الاختبار تعطى بالعلاقة التالية¹:

$$\lambda_{\text{trace}} = -n \sum_{i=r+1}^k \log(1-\lambda_i)$$

أما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية العظمى λ_{max} (Maximum Eigenvalues test) وإحصائية هذا الاختبار تعطى بالصيغة التالية:

$$\lambda_{\text{max}} = -n \log(1 - \lambda_{r+1})$$

واختبار فرضية العدم يكون $(r=k)$ مقابل الفرضية البديلة $(k=r+1)$.

وفي حالة إعطاء الاختبارين نتائج مختلفة فتأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبار الأثر لأنه أكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى، ويتم مقارنة الإحصائيات المحسوبة بالإحصائيات المجدولة التي أعدها جوهانسون

المطلب الثالث: منهجية اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model

الفرع الأول: مميزات منهجية

ARDL يتطلب اختبار التكامل السابق ذكره (اختبار جوهانسون) أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما أن هذا الاختبار يعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على استخدام طريقة جوهانسون أو طرق أخرى في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة والتي طوّرها كل من Pesaran (1997)، Shnand and Sun (1998) وكل من Pesaran et Al (2001)، إذ دمج هذا الأخير فيها بين نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد، ولا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن

¹ - Ibid, pp 337.338.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط بين الإثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.

ويتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها²:

- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة،
- إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة حجم العينة صغيرا، فضلا عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية؛
- إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج، والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي $I(0)$ و $I(1)$ أو مزيج بينهما؛
- إن استخدام هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل المعلمات المقدرّة كفؤة وغير متحيزة؛
- إن نموذج ARDL يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام؛
- إن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وإن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير
- من خلال نموذج ARDL يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلا عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويعد معلماته المقدرّة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك المقدرّة بالطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك.

الفرع الثاني: الصيغة العامة لنموذج ARDL

إن الصيغة العامة لنموذج ARDL مكون من متغير تابع (y) و (k) من المتغيرات التفسيرية (X_1, X_2, \dots, X_k) يكتب على الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 y_{t-1} + \alpha_3 X_{1t-1} + \alpha_4 X_{2t-1} + \dots + \alpha_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{t=0}^{q1} \beta_1 \Delta y_{t-i} + \sum_{t=0}^{q2} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{t=0}^{q3} \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \sum_{t=0}^{qk} \beta_4 \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

1 - دحمانى محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2013، ص 236.

2 - مالك علام عفات عودة الدليمي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الفلوجة، 2018، ص 120.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛ Δ

$(q_1, q_2, q_3 \dots q_k)$: تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات $(y, x_1, x_2 \dots x_k)$ على الترتيب؛

$\beta_1, \beta_2 \dots \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثالث: خطوات تقدير نموذج ARDL

بعد إجراء اختبارات درجة تكامل متغيرات النموذج وفق اختبارات جذر الوحدة،

ولتطبيق منهجية التكامل المشترك وفق نموذج ARDL يستلزم القيام بما يلي:

أولاً- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود: يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار (Wald) أو احصائية (F) والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها: حجم العينة، وإدراج متغير الإتجاه في التقدير، وتحسب قيمة إحصائية (F) وفق الضيغة التالية¹:

$$F = \frac{SSeR - SSeu/M}{SSeu/(n-k)}$$

حيث أن:

$SSeR$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (الفرضية البديلة)، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (إنعدام التكامل المشترك بين المتغيرات)

$$H_0 : B_1 = B_2 = \dots = B_{k+1} = 0$$

$SSeu$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_{k+1}$$

M : عدد معاملات النموذج المقيد n : عدد المشاهدات k : عدد المتغيرات

وبعد احتساب قيمة احصائية F تتم مقارنتها بقيمة F الجدولية المحتسبة من قبل Pesaran et al، ونظراً لأن اختبار F له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له:

- قيمة الحد الأدنى: وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة عند مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$

- قيمة الحد الأعلى: وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$

¹ - المرجع نفسه، ص 123.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

ويكون القرار على ثلاث حالات¹:

- إذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية، تقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل)

- إذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

- إذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة تقع بين الحد الأعلى والأدنى لقيمة فإن النتائج تكون غير محسومة، مما يعني عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ثانيا- تقدير معلمات النموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ ECM بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين القصير والطويل الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ ECM وفق المعادلة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية واستنادا إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، ولتحديد النموذج الملائم يتم الاعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية (t) الخاصة به غير معنوية أي أقل من الواحد الصحيح، وقبل اعتماد هذا النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة اداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية²:

أ- اختبار مضاعف لاغرانج للإرتباط الذاتي بين البواقي (Breush-gofrey derial correlation LM test)

ب- اختبار ثبات التباين: Breusch-Pagan-godfrey: Heteroscdasticity test

ج- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)

ثالثا- اختبار استقرارية معلمات نموذج ARDL: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقدير معلمات الأجل القصير يمكن استخدام احد الاختبارين³:

-اختبار المجموع التراكمي للبواقي: Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)

-اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة: Cumulative Sum of Squares

Rscursive Residual (CUSUM SQ).

ويعد هاذين الاختبارين من اهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما: مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير، وكذلك

¹ - دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 237

² - مالك علام غفات عودة الدليمي، مرجع سابق، ص 124.

³ - المرجع نفسه، ص 125.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

توضح مدى وجود أي تغير هيكلي في البيانات، وفقا لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ للنموذج ARDL إذا وقع الخط البياني كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والحد الأعلى) عند مستوى معوية 5%، في حين تكون المعلمات التي لا تنسم بالاستقرارية الهيكلية إذا وقع الخط البياني للاختبارات خارج لحدود الحرجة عند مستوى معوية 5%

المبحث الثاني: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

خلال هذا المبحث سيتم تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وفق المقاربة المحاسبية من خلال استعمال مجموعة من المؤشرات تتمثل في مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، مؤشر الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الأولي، ومؤشر IFS، أما المقاربة القياسية فسيتم استعمال منهجية التكامل المشترك وتقدير دالة الفعل المالي.

المطلب الأول: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة وفق المقاربة المحاسبية

الفرع الأول: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن تطور الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشرا استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة، من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن نسبة الدين في الجزائري للناتج المحلي الخام تراوحت ما بين 131% كأكبر نسبة و 8.66% كأقل نسبة ويمكن تقسيم تطور الدين العام الجزائري إلى ثلاث مراحل:

-**المرحلة الأولى** تمتد من سنة 1990 إلى غاية 1996 وتميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر في مرحلة الإصلاح الاقتصادي شهد فيها نسبة الدين العام للناتج المحلي أكبر النسب تجاوزت في غالبها المائة بالمائة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من الدين الداخلي والخارجي معا. قامت الجزائر سنة 1994 بإعادة جدولة ديونها مما رفع من مخزونها من الدين الخارجي وهذا من خلال التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة بعدل اتفاقي التثبيت التي وقعتهما سابقا، وأبرمت معهما اتفاقية جديدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي¹، حيث وصلت قيمة الدين سنة 1996 قيمة 1876 مليار دينار وهو ما يعادل 72% من الناتج المحلي الخام. وكذلك شهد الدين الداخلي في هذه المرحلة نموا بسبب قيام الحكومة بتطبيق برنامج تطهير المؤسسات العمومية وإعادة رسملة البنوك حيث بلغ الدين العمومي سنة 1996 قيمة 731 مليار دينار أي ما يعادل 28 بالمائة من الناتج المحلي، في هذه المرحلة شهد مؤشر الملاءة متوسط قدره 122% وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع النطاق الذي وضعه صندوق النقد الدولي الذي يتراوح ما بين 25 و 30 بالمائة

- **المرحلة الثانية** تمتد من سنة 1997 إلى غاية 2013: وفي هذه لمرحلة شهدت نسبة الدين العام للناتج المحلي أقل نسبة سنة 2013 والتي بلغت 8.66%، حيث شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار البترول مما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي كبير استعملته في التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى تخفيض من الدين الداخلي، وفي هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004 وكانت نسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية.

- **المرحلة الثالثة:** انطلقا من سنة 2014 إلى غاية 2017 وما بعدها، عرفت هذه المرحلة انخفاض في أسعار النفط، ما شكل تحديا كبيرا للجزائر بسبب ارتفاع العجوزات في

¹ - محمد زنييع، الدين العمومي: إطار للتحليل ودراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003، ص97.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

الميزانية بسبب ارتفاع النفقات، وبداية نفاذ المدخرات العمومية المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات، وشهدت هذه المرحلة ارتفاع نسبة الدين العام من 8.94% سنة 2014 إلى 22% سنة 2016، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الدين الداخلي بسبب مواصلة الجزائر عمليات التطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك، كما تم إصدار سندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل عجز الموازنة حيث تم جمع مبلغ يقدر بـ 596.1 مليار دينار، كما شهدت نفس السنة استدانة الجزائر مبلغ 900 مليون دولار من البنك الإفريقي وهذا بعد 10 سنوات من توقف الجزائر الاستدانة من الخارج¹، ثم ارتفع إلى 28.21% سنة 2017 وهذا بعد لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي أين تم طبع أكثر من 2485 مليار دج.

جدول رقم (17): نسبة الدين العام للنتائج المحلي الخام

السنوات	النتائج المحلي	الدين العام	الدين الداخلي /النتائج المحلي الإجمالي	نسبة الدين الخارجي	نسبة الدين الخارجي/النتائج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام /النتائج المحلي الإجمالي
1 990	554,00	467,77	215,20	38,84%	252,57	84,44%
1 991	631,00	827,19	311,50	49,37%	515,69	131,09%
1 992	1 080,00	1126,18	544,60	50,43%	581,58	104,28%
1 993	1 191,00	1429,27	829,90	69,68%	599,37	120,01%

¹ -IMF, *Alegria selected issues*, IMF Country Report No. 17/142, 2017, p 6-7.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

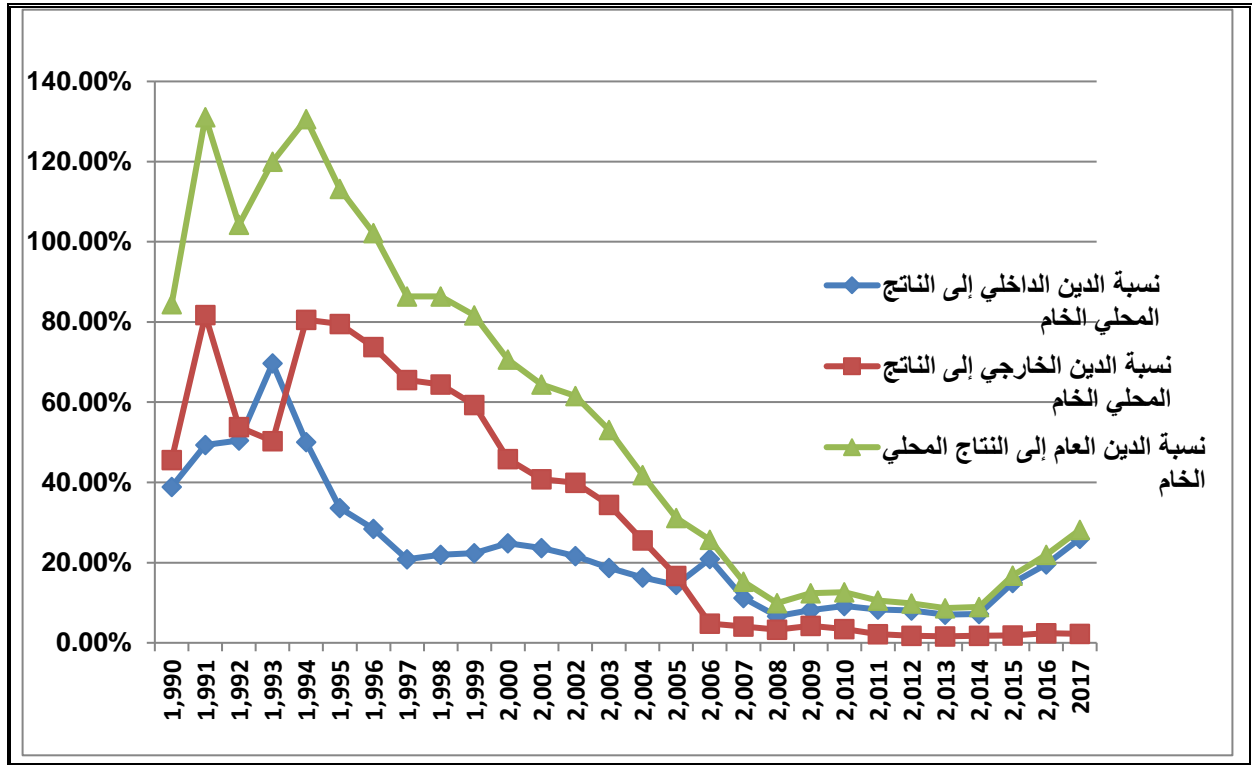
130,59%	80,53%	1201,55	50,06%	746,90	1948,45	1 492,00	1 994
113,18%	79,55%	1594,12	33,64%	674,10	2268,22	3 034,00	1 995
102,18%	73,79%	1900,94	28,39%	731,30	2632,24	2 576,00	1 996
86,38%	65,52%	1816,18	20,86%	578,30	2394,48	2 772,00	1 997
86,39%	64,45%	1810,40	21,94%	616,20	2426,60	2 809,00	1 998
81,68%	59,29%	1925,70	22,39%	727,40	2653,10	3 248,20	1 999
70,63%	45,83%	1889,63	24,81%	1 022,90	2912,53	4 123,50	2 000
64,43%	40,78%	1723,97	23,64%	999,40	2723,37	4 227,10	2 001
61,57%	39,89%	1804,34	21,68%	980,50	2784,84	4 522,80	2 002
53,11%	34,41%	1807,06	18,70%	982,20	2789,26	5 252,30	2 003
41,84%	25,58%	1572,64	16,26%	1 000,00	2572,64	6 149,10	2 004
31,15%	16,68%	1261,13	14,47%	1 094,30	2355,43	7 562,00	2 005
25,72%	4,79%	407,06	20,93%	1 779,70	2186,76	8 501,60	2 006
15,22%	4,06%	379,73	11,16%	1 044,10	1423,83	9 352,90	2 007
9,91%	3,27%	360,62	6,65%	734,00	1094,62	11 043,70	2 008
12,35%	4,24%	422,31	8,11%	808,80	1231,11	9 968,00	2 009
12,60%	3,43%	411,88	9,17%	1 099,20	1511,08	11 991,60	2 010
10,53%	2,20%	320,90	8,33%	1 215,00	1535,90	14 589,00	2 011
9,85%	1,76%	285,07	8,10%	1 312,20	1597,27	16 209,60	2 012
8,66%	1,62%	269,65	7,04%	1 171,70	1441,35	16 647,90	2 013
8,94%	1,75%	300,89	7,19%	1 239,00	1539,89	17 228,60	2 014
16,74%	1,82%	303,39	14,93%	2 493,00	2796,39	16 702,10	2 015
22,00%	2,42%	421,35	19,57%	3 407,30	3828,65	17 406,80	2016
28,21%	2,23%	421,35	25,98%	4911,6	5332,95	906.60 18	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " **Rétrospective Statistique 1962-2011** "; (<http://www.ons.dz/>)2018/10/10 (تاريخ الدخول)
- World Bank ; **World Development Indicators** ; (<http://data.worldbank.org/>) (تاريخ الدخول)
- 2018/10/10
- **Les rapports de la Banque d'Algérie**; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- **Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES**, 2018

شكل رقم(07): تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام للفترة 1990-2017

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها



من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (14).
الفرع الثاني: مؤشر الفجوة الضريبية

يستند هذا المؤشر إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي. ويتبع ذلك أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة والضرائب الفعلية، في ظل معطيات عن حجم الإنفاق ومعدلات نمو الناتج ونسب الدين العام إلى الناتج المحلي. حيث يساعد هذا المؤشر على رصد وتحليل الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، إلا أنه لا يمثل شرطا كافيا للحكم على استدامة السياسة المالية الحكومية. ويحسب مؤشر الفجوة الضريبية وفق المعادلة الآتية

$$T^* = G_t - (g_t - r_t)b_t$$

حيث أن

T^* : نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي

G_t : نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد- إلى الناتج المحلي الإجمالي

g_t : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b_t : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

وبتطبيق هذه المعادلة على بيانات الجزائر خلال الفترة 1990-2016 كما يوضحه الشكل والجدول التالي

جدول رقم (18): مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 1991-2016

السنوات	نسبة العام خارج فوائده	نسبة الإلتفاق	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل النمو %	نسبة الدين العام للناتج المحلي للفترة	نسبة الإيرادات الكلية	نسبة الإيرادات الكلية	الفجوة T^*

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

	المستهدفة للنتائج المحلي %t*	المتحققة للنتائج المحلي %t	السابقة b _{t-1} %			إلى النتائج % المحلي	
	-14,97	24,47	39,45	84,24	-1,20	-8,40	30,54
1991							
	-16,51	12,36	28,87	130,50	1,80	-14,20	33,24
1992							
	9,10	35,46	26,36	97,29	-2,10	-3,00	36,33
1993							
	-7,12	24,86	31,98	118,03	-0,90	-9,36	34,85
1994							
	-15,57	4,59	20,16	128,86	3,80	-9,36	21,55
1995							
	-10,47	21,56	32,03	74,33	4,10	-0,10	24,68
1996							
	3,07	36,50	33,43	101,24	1,10	10,94	26,54
1997							
	0,91	28,49	27,58	86,02	5,10	6,55	27,24
1998							
	0,66	29,93%	29,26	85,94	3,20	8,10	25,72
1999							
	-8,66	29,41	38,08	81,31	3,80	9,66	24,65
2000							
	-6,25	29,36	35,62	70,63	3,00	5,27	27,76
2001							
	-3,32	32,13	35,45	64,43	5,60	7,16	31,12
2002							
	-9,64	27,95	37,59	61,57	7,20	3,86	30,01
2003							
	-7,02	29,24	36,26	53,11	4,30	4,04	29,38
2004							
	-14,29	26,47	40,76	41,84	5,90	6,62	26,17
2005							
	-13,15	29,67	42,81	31,15	1,70	5,69	28,42
2006							
	-5,30	34,12	39,43	25,72	3,40	4,33	33,89%
2007							
	-8,66	38,34	47,00	15,22	2,40	3,14	38,23
2008							
	6,85	43,72	36,88	9,91	1,60	2,27	43,66
2009							
	1,27%	37,90	36,63	12,35	3,60	4,09	37,84
2010							
	0,97	40,66	39,69	12,60	2,90	3,48	40,59
2011							
	3,67	42,78	39,11	10,53	3,40	-0,89	43,23
2012							
	0,79	36,58	35,79	9,85	2,80	4,75	36,38
2013							
	7,87	41,18	33,31	8,66	3,80	5,08	41,07
2014							
	15,40	45,95	30,55	8,94	3,70	3,22	46,00
2015							
	13,53	42,50	28,97	16,74	3,30	8,78	41,94
2016							
	5.5	38.20	32.70	22.00	1.60	1.20	38.27
2017							

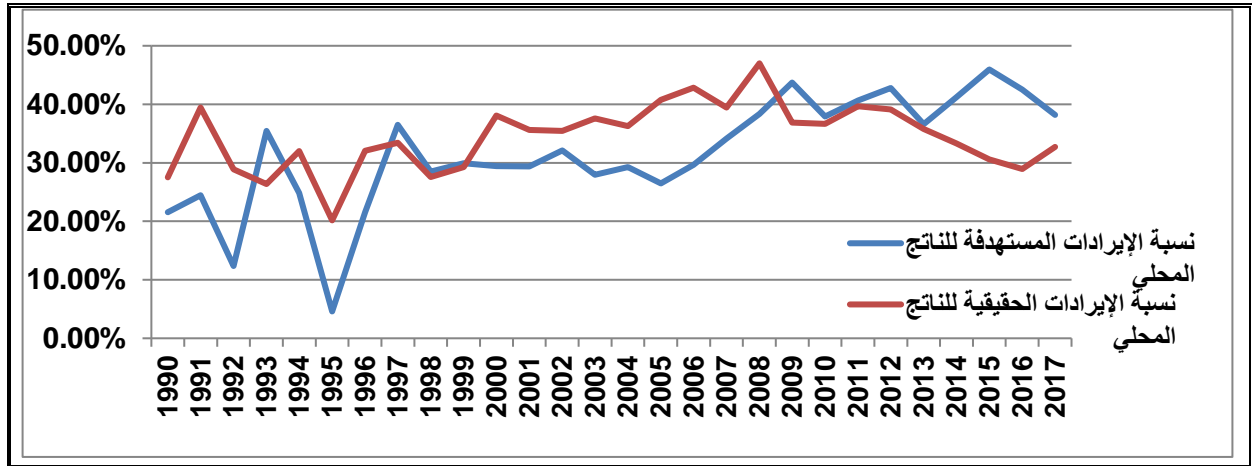
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2018/10/10 (تاريخ الدخول)
- World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>) (تاريخ الدخول)
2018/10/10
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2018

شكل رقم 08: تطور نسبة كل من الإيرادات المتحققة والمستهدفة للنتائج المحلي الخام للفترة 1991-

2017

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 18

ومن نتائج مؤشر فجوة الضرائب المبيّنة في الجدول رقم 18 يمكن أن نصل إلى مايلي:
- شهدت الفترة 1990-1991 فجوة سالبة مما يعني أن الإيرادات الضريبية المحققة أكبر من الإيرادات المستهدفة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب تخفيض في سعر الدينار، بما أن الإيرادات الضريبية النفطية كانت تمثل 90% من إيرادات الدولة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عند أزمة الخليج وانزلاق الدينار بين 1988 و1990 وانخفاض سنة 1990 مما يسمح بتحقيق إيرادات ضريبية نفطية كبيرة مثلت 90% من الإيرادات الكلية أما 10 بالمائة الباقية فهي عبارة عن رسوم الجمركية التي تأثرت هي الأخرى بتخفيض قيمة الدينار¹.

- أما سنة 1993 فقد شهد المؤشر قيمة موجبة وهذا ما يوحي أن الإيرادات المستهدفة أكبر من الإيرادات المحققة، ويرجع ذلك إلى زيادة في الإنفاق وعدم تقيد الجزائر بشروط اتفاقيتي التي أمضتهما مع صندوق النقد الدولي.

-حقق مؤشر الفجوة قيم سالبة في الفترة 1994-1996 ويرجع ذلك إلى قيام الجزائر بإصلاحات ضريبية سنة 1992 مما سمح بتحسين الإيرادات الضريبية غير النفطية، حيث بلغت سنة 1994 نسبة 40% من قيمة الإيرادات الكلية و43% و41% سنتي 1995 و1996 على التوالي كما عرفت هذه السنوات تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة بالإضافة تقليص في النفقات، كما أن تنقيد البنك المركزي لأموال إعادة الجدولة والتي تم استعمالها في تخفيض الدين العام الداخلي وتغطية بعض النفقات الأخرى².

- وشهدت فجوة الضرائب قيم موجبة في سنوات 1997، 1998 و1999 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها نفاذ موارد إعادة الجدولة والتي استعملت في سنوات سابقة في تمويل الميزانية، بالإضافة إلى ارتفاع الدين العمومي الداخلي والخارجي، كما شهد سعر النفط

¹ - بن زيان راضية، دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1979-1999، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002، ص97.

² - ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2003، ص24-32.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

منتصف 98 انخفاضا مما أثر على إيرادات الضرائب النفطية، تجدر الإشارة أن الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الضريبية مازلت لم تؤتي بثمارها، ومازالت الإيرادات الكلية تعتمد على الإيرادات النفطية.

- بداية من 2000 وإلى غاية 2008 عرفت قيم مؤشر الفجوة الضريبية قيم سالبة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مما انعكس بشكل إيجابي على الإيرادات الكلية، وسمح للجزائر بتكون ادخار عمومي وضع في حساب خاص للخرينة العمومية لدى البنك المركزي سمي بصندوق ضبط الإيرادات، ساهم في تخفيض الدين العمومي الداخلي والدفع المسبق للديون الخارجي، مما سمح بتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى استعماله في تغطية عجوزات الميزانية في حال تجاوز الإنفاق الإيرادات المحددة في قوانين المالية.

- شهدت الفترة 2009 إلى غاية 2017 قيم موجبة للمؤشر مما يعني أن الإيرادات الضريبية المستهدفة أكبر من الإيرادات الضريبية المحققة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات بشكل كبير بسبب تطبيق الجزائر لبرامج تنموية، بالمقارنة مع الإيرادات التي تتحكم فيها متغيرات خارجية خاصة الجزء المتعلق بالجباية البترولية، رغم تحسن في الإيرادات الضريبية غير النفطية، وهذا رغم انخفاض في نسب الدين العام للناتج المحلي التي بلغت أقل نسبة لها سنة 2013، وقد زاد انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 في ارتفاع مؤشر الفجوة الضريبية، مما دفع بالجزائر إلى الاستدانة الداخلية لتمويل عجز الموازنة لعدم كفاية الإيرادات الكلية في تغطية النفقات.

الفرع الثالث: مؤشر فجوة العجز الأولي

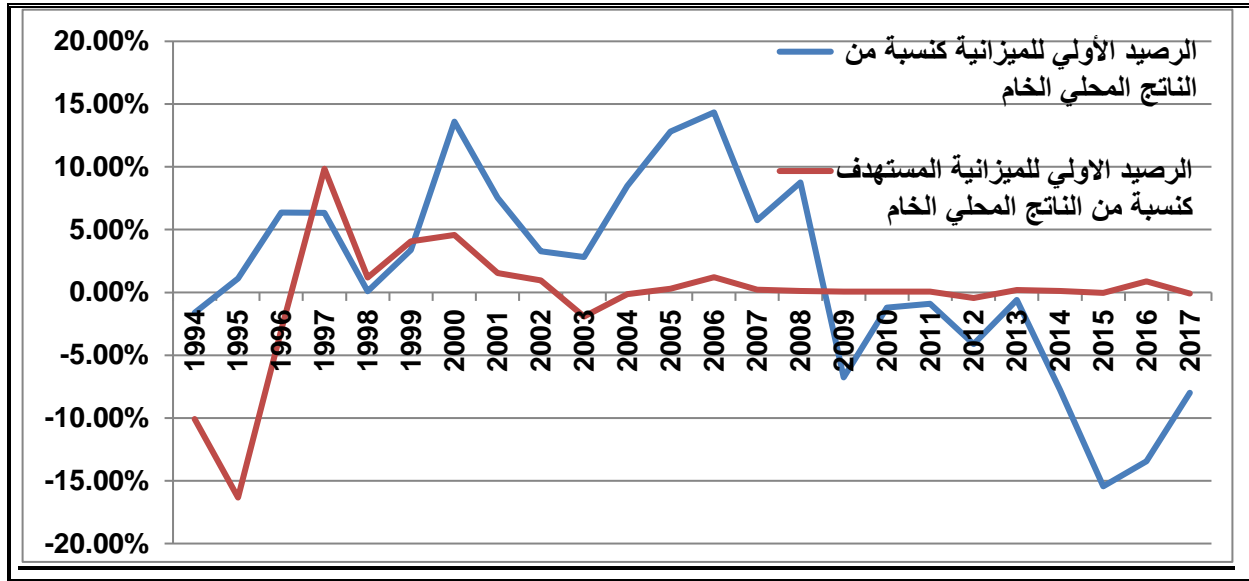
يحدد مؤشر فجوة العجز الأولي قيمة العجز أو الفائض الأولي للميزانية اللازمة للحفاظ على نسبة الدين العام مستقرة للناتج المحلي الإجمالي، ويحسب فجوة العجز الأولي وفق المعادلة التالية:

$$S^* = r_t - g_t / 1 + g_t b_{t-1}$$

ويظهر الجدول والشكل التالي نتائج تقدير مؤشر فجوة العجز الأولي على البيانات المالية الجزائرية خلال الفترة 1994-2016:

شكل رقم(09):تطور نسبة كل من الرصيد الأولي المتحقق والمستهدف للناتج المحلي الخام للفترة 2016-1994

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 19

جدول رقم (19): مؤشر فجوة العجز الأولى للفترة 1994-2016

السنوات	الناتج المحلي	معدل النمو g %	سعر الفائدة الحقيقي r %	r-g	1+g	r-g/1+g	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي للفترة السابقة bt-1 %	الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي المتحقق %S	الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي المتوقع %S	s*-s
1994	1 492,00	-0,90	-9,36	-0,0846	0,991	-0,085	120,01	-10,08	-1,63	-8,45
1995	2 004,00	3,80	-9,36	-0,1316	1,038	-0,127	130,59	-16,34	1,12	-17,46
1996	2 576,00	4,10	-0,10	-0,042	1,041	-0,040	113,18	-3,00	6,36	-9,36
1997	2 772,00	1,10	10,94	0,0984	1,011	0,097	102,18	9,85	6,33	3,52
1998	2 809,00	5,10	6,55	0,0145	1,051	0,014	86,38	1,19	0,09	1,10
1999	3 248,20	3,20	8,10	0,049	1,032	0,047	86,39	4,08	3,39	0,69

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

-9,02	13,61	4,59	81,68	0,056	1,038	0,0586	9,66	3,80	4 123,50	2000
-5,97	7,53	1,56	70,63	0,022	1,03	0,0227	5,27	3,00	4 227,10	2001
-2,32	3,27	0,95	64,43	0,015	1,056	0,0156	7,16	5,60	4 522,80	2002
-4,73	2,81	-1,92	61,57	-0,031	1,072	-0,0334	3,86	7,20	5 252,30	2003
-8,61	8,48	-0,13	53,11	-0,002	1,043	-0,0026	4,04	4,30	6 149,10	2004
-12,54	12,82	0,28	41,84	0,007	1,059	0,0072	6,62	5,90	7 562,00	2005
-13,12	14,34	1,22	31,15	0,039	1,017	0,0399	5,69	1,70	8 501,60	2006
-5,51	5,74	0,23	25,72	0,009	1,034	0,0093	4,33	3,40	9 352,90	2007
-8,66	8,77	0,11	15,22	0,007	1,024	0,0074	3,14	2,40	11 043,70	2008
6,84	-6,78	0,07	9,91	0,007	1,016	0,0067	2,27	1,60	9 968,00	2009
1,27	-1,21	0,06	12,35	0,005	1,036	0,0049	4,09	3,60	11 991,60	2010
0,97	-0,90	0,07	12,60	0,006	1,029	0,0058	3,48	2,90	14 589,00	2011
3,69	-4,13	-0,44	10,53	-0,041	1,034	-0,0429	-0,89	3,40	16 209,60	2012
0,78	-0,60	0,19	9,85	0,019	1,028	0,0195	4,75	2,80	16 647,90	2013
7,87	-7,76	0,11	8,66	0,012	1,038	0,0128	5,08	3,80	17 228,60	2014
15,40	-15,44	-0,04	8,94	-0,005	1,037	-0,0048	3,22	3,70	16 702,10	2015
13,98	-13,44	0,89	16,74	0,053	1,033	0,0548	8,78	3,30	17 406,80	2016
7,91	-8,00	0,087	22,00	-0,004	1,016	-0,004	1,20	1,60	18 906,00	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2018/10/10 تاريخ الدخول
- World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>) (تاريخ الدخول) 2018/10/10
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2018

يؤثر كل من معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي على كل من الرصيد الواجب أن يتحقق والرصيد الأولي المتحقق، كذلك انخفاض الدين العام يحسن في كل منهما، تجدر الإشارة أن معدل النمو ومعدل الفائدة درجة التأثير على الرصيد الأولي المحقق أقل وهذا لوجود عوامل أخرى تؤثر عليه، فالإنفاق العمومي والإيرادات النفطية تؤثر أيضا على الرصيد الأولي المتحقق، رغم أن هذا التأثير زاد قليلا في السنوات الأخيرة بسبب تحسن إيرادات الضريبة غير النفطية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية، وهذا لعدة اعتبارات منها الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات الذي مازال بعيدا عن المعدل العالمي . من خلال ملاحظة نتائج المؤشر المبينة في الجدول رقم 16 يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى ما يلي:

- أظهر المؤشر سنوات 1995،1994، و 1996 قيم سالبة وهذا يعني أن الفائض (العجز) المتحقق أكبر من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق، وهذا بفعل أن معدلات النمو كانت أكبر من معدلات الفائدة، وكذلك لانخفاض الدين الداخلي بعد أن استعملت الجزائر أموال إعادة الجدولة المقدرة ب 771.1 مليار دينار لتخفيفه بالإضافة إلى التزام الجزائر بشروط التعديل الهيكلي مما سمح بتحسين في قيم الفائض (العجز) المتحقق¹.

¹ - معيوف أمحمد، الدين العام الداخلي، الانعكاسات المالية والنقدية-حالة الجزائر (1990-2013)، مرجع سابق،ص 256.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- بينما شهدت فترة 1997 إلى 1999 قيم موجبة للمؤشر، وهذا يعني أن الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتحقق وهذا بسبب أن أسعار الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو لهذه الفترة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط سنة 1998 مما أثر على الإيرادات النفطية وبالتالي على الفائض (العجز) المتحقق.

- و عرفت سنوات 2000 إلى غاية 2008 قيم سالبة للمؤشر بمعنى أن الفائض المتحقق كان أكبر من الفائض الواجب أن يتحقق رغم أن معدل الفائدة في الغالب كان أكبر من معدل النمو، وهذا ما يعني أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الفائض (العجز المتحقق) والمتمثلة في الإيرادات النفطية، والتي شهدت خلال هذه الفترة تسجيل فوائض كبيرة مما انعكس إيجابا على الفائض الأولي المتحقق بالإضافة إلى التخفيض في قيم الدين العام بسبب الدفع المسبق للديون الخارجية مما حسن كذلك من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق.

- وشهدت سنوات 2009 -2017 قيم موجبة للمؤشر وهذا يعني أن قيم الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتحقق وهذا بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو في هذه الفترة، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع في معدلات نمو الإنفاق بشكل أكبر من معدل نمو الإيرادات بسبب تطبيق الجزائر برامج تنموية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وإلى غاية اليوم مما زاد في ارتفاع العجز الأولي المتحقق.

الفرع الثالث: مؤشر IFS

بتطبيق مؤشر IFS على البيانات المالية الخاصة بالجزائر، وفقا لمعادلته:

$$IFS_t = (B_t - \lambda_t) = \frac{1+rt}{1-\eta t} \frac{pst-ps*}{dt-1-d*}$$

حيث أن:

r_t : معدل الفائدة الحقيقي

η_t : معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

$ps_t - ps^*$: انحراف العجز الأولي للنتائج المحلي الإجمالي المحقق عن العجز الأولي للنتائج المحلي الواجب أن يتحقق

$dt - 1 - d^*$: انحراف نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المحقق عن الدين العام الواجب أن يتحقق

فيما يخص تقدير نسبة العجز الأولي للنتائج المحلي الواجب أن تتحقق ps^* (العمود رقم 9 من الجدول رقم 19)، فقد تم أخذها من نتائج مؤشر فجوة العجز الأولي في الجدول رقم (19)، أما فيما يخص تقدير الدين العام الواجب أن يتحقق $d^*=8\%$ ، فهي أقل نسبة محققة للدين العام للنتائج المحلي الإجمالي، بلغها الدين العام خلال فترة الدراسة وتحققت سنة

2013

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

والجدول الموالي يبين فيه تطبيق مؤشر IFS على الحالة الجزائرية خلال الفترة
2016-1993.

جدول رقم (20): مؤشر IFS للفترة 2016-1993

IFS= bt- λ t	$\lambda_t =$ ps-ps*/ dt-d*	dt-d*	ps-ps*	نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الواجب أن يتحقق *ps	نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الفعلي ps	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الواجب أن يتحقق *d	نسبة الدين إلى الناتج المحلي للفترة السابقة b_{t-1}	Bt= 1+r _t / 1+n _t	1+n _t	1+r _t	السنوات المالية
1,05	-0,06	89,29	-5,29	-0,89	-6,18	8,00	97,29	0,991	0,979	0,970	1993
0,84	0,08	110,03	8,45	-10,08	-1,63	8,00	118,03	0,915	0,991	0,906	1994
0,73	0,14	120,86	17,46	-16,34	1,12	8,00	128,86	0,873	1,038	0,906	1995
0,82	0,14	66,33	9,36	-3,00	6,36	8,00	74,33	0,960	1,041	0,999	1996
1,14	-0,04	93,24	-3,52	9,85	6,33	8,00	101,24	1,097	1,011	1,109	1997
1,03	-0,01	78,02	-1,10	1,19	0,09	8,00	86,02	1,014	1,051	1,066	1998
1,06	-0,01	77,94	-0,69	4,08	3,39	8,00	85,94	1,047	1,032	1,081	1999
0,93	0,12	73,31	9,02	4,59	13,61	8,00	81,31	1,056	1,038	1,097	2000
0,93	0,10	62,63	5,97	1,56	7,53	8,00	70,63	1,022	1,030	1,053	2001
0,97	0,04	56,43	2,32	0,95	3,27	8,00	64,43	1,015	1,056	1,072	2002
0,88	0,09	53,57	4,73	-1,92	2,81	8,00	61,57	0,969	1,072	1,039	2003
0,81	0,19	45,11	8,61	-0,1	8,48	8,00	53,11	0,998	1,043	1,040	2004
0,64	0,37	33,84	12,54	0,28	12,82	8,00	41,84	1,007	1,059	1,066	2005
0,47	0,57	23,15	13,12	1,22	14,34	8,00	31,15	1,039	1,017	1,057	2006
0,70	0,31	17,72	5,51	0,23	5,74	8,00	25,72	1,009	1,034	1,043	2007
-0,19	1,20	7,22	8,66	0,11	8,77	8,00	15,22	1,007	1,024	1,031	2008
4,59	-3,58	1,91	-6,84	0,07	-6,78	8,00	9,91	1,007	1,016	1,023	2009
1,30	-0,29	4,35	-1,27	0,06	-1,21	8,00	12,35	1,005	1,036	1,041	2010
1,22	-0,21	4,60%	-0,97	0,07	-0,90	8,00	12,60	1,006	1,029	1,035	2011
2,42	-1,46	2,53	-3,69	-0,44	-4,13	8,00	10,53	0,959	1,034	0,991	2012
1,44	-0,42	1,85	-0,78	0,19	-0,60	8,00	9,85	1,019	1,028	1,048	2013
12,9 8	-11,96	0,66	-7,87	0,11	-7,76	8,00	8,66	1,012	1,038	1,051	2014
17,4	-16,42	0,94	-15,40	-0,04	-15,44	8,00	8,94	0,995	1,037	1,032	2015

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

1											
2,65	-1,64	8,74	-14,33	0,89	-13,44	8,00	16,74	1,053	1,033	1,088	2016
1.65	-0.57	14.00	-7,91	0.087	-8.00	8,00	22,00	0,996	1,016	1,012	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2018/10/10 (تاريخ الدخول)
- World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>) (تاريخ الدخول) 2018/10/10
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)
- Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2018

من تقدير مؤشر IFS في الجدول رقم 17 يمكن التوصل إلى مايلي:

- حقق مؤشر IFS قيم أقل من 1 وهو دلالة على استدامة المالية العامة خلال الفترة 1994-1996، وهذا بسبب تحقيق قيم B والتي تعبر عن سياسات النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة وقيم λ والتي تعبر عن السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة عن قيم أقل من 1، ويرجع ذلك إلى تحسن في معدلات النمو وانخفاض في أسعار الفائدة والتي سجلت قيم سالبة بسبب الارتفاع الكبير للتضخم والذي سجل 29% سنة 1995 كما أن تحسن الرصيد الأولي للميزانية والتخفيض في الدين العام وهذا باستعمال أموال إعادة الجدولة وصندوق التطهير وإيرادات الخوصصة ساعد كذلك في تحقيق قيم أقل من الواحد بالنسبة للمؤشر.

- أما الفترة 1997-1999 عرف مؤشر IFS قيم أكبر من الواحد، ويرجع ذلك إلى أن أسعار الفائدة ارتفعت بالمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا بسبب تطبيق الحكومة الجزائرية لبرنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، كما أن نفاذ أموال إعادة الجدولة وصندوق التطهير وانخفاض أسعار النفط منتصف 1998 أثر على رصيد الأولي للميزانية العامة مما جعل من قيم λ سالبة زادت في قيم مؤشر IFS.

- خلال الفترة 2000-2008 انعكس التحسن في قيم λ على تحسن قيم مؤشر IFS في اتجاه نحو الاستدامة، حيث انخفضت إلى أقل من 1 وذلك على أثر ارتفاع أسعار النفط مما جعل الجزائر تحقق إيرادات كبيرة أثر ذلك بالإيجاب على الرصيد الأولي للميزانية، وجعلها تقوم بالتسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي كانت أكبر من معدلات الفائدة في بعض السنوات.

- فيما عرفت الفترة 2009-2017 تحقيق مؤشر IFS قيم أكبر من 1 وهذا اتجاه على عدم الاستدامة خلال هذه الفترة، وهذا راجع أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو في أغلب سنوات هذه الفترة، مما جعل من قيم B تكون أكبر من الواحد، كما أن ارتفاع النفقات العامة بمستويات تفوق نمو الإيرادات العامة جعل من الرصيد الأولي للميزانية يحقق عجوزات كبيرة بالمقارنة مع الرصيد الأولي المستهدف كان لها الأثر السلبي على قيم λ .

وعلى العموم يمكن القول أن مؤشر IFS يتأثر بدرجة أكبر قيم λ والتي تعبر عن السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة، على عكس قيم B التي كانت دائما أكبر من الواحد في

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

معظم فترات الدراسة بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو الاقتصادي لمحقة، ومن خلال تطبيق شرط مؤشر الاستدامة فإن الجزائر تنتمي إلى المجموعة الثالثة والتي مآليتها العامة لا هي مستدامة ولا هي غير مستدامة.

المطلب الثاني: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة وفق المقاربة القياسية الفرع الأول التحليل القياسي للاستدامة المالية

نتطرق في هذا المطلب إلى اختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية للميزانية العامة، وهذا وفق منظور كل من grush وhakiko وكذلك Quintos و Martin (كما هو مبين في الفصل الأول)، وهذا من خلال المعادلة التالية:

$$R_t = \alpha + b G_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

R_t : الإيرادات العامة
 G_t : النفقات العامة

ويمكن تلخيص الخطوات التي اتبعناها في هذا المطلب كما يلي:
- التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية لكل من الإيرادات والنفقات باستخدام اختبار جذر الوحدة (phillips- Perron(PP)؛
- تم استخدام اختبار التكامل المشترك باتباع اختبار جوهانسون (Johansen) للتحقق مدى وجود علاقة بين الإيرادات والنفقات في الأمد الطويل؛
- تقدير العلاقة بين النفقات والإيرادات من خلال المعادلة أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وذلك لمعرفة قدرة الجزائر على سداد العجز واحتواء أعباء الدين العام ومدى تحقق شرط الاستدامة المالية للميزانية العامة.
- اختبار المعلمة b بواسطة اختبار والد.

أولاً: وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة إن الهدف من هذه الدراسة كما أسلفنا الذكر، هو تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وتتمثل متغيرات الدراسة في مايلي:

- النفقات العامة ونرمز لها بالرمز (G)؛
- الإيرادات العامة ويرمز لها بـ (R)

إذ تمثل جميع البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة بسلاسل زمنية لمعطيات سنوية خاصة بالاقتصاد الوطني معبر عنها بمليارات الدينارات للفترة 1980-2017، وقد تم الحصول

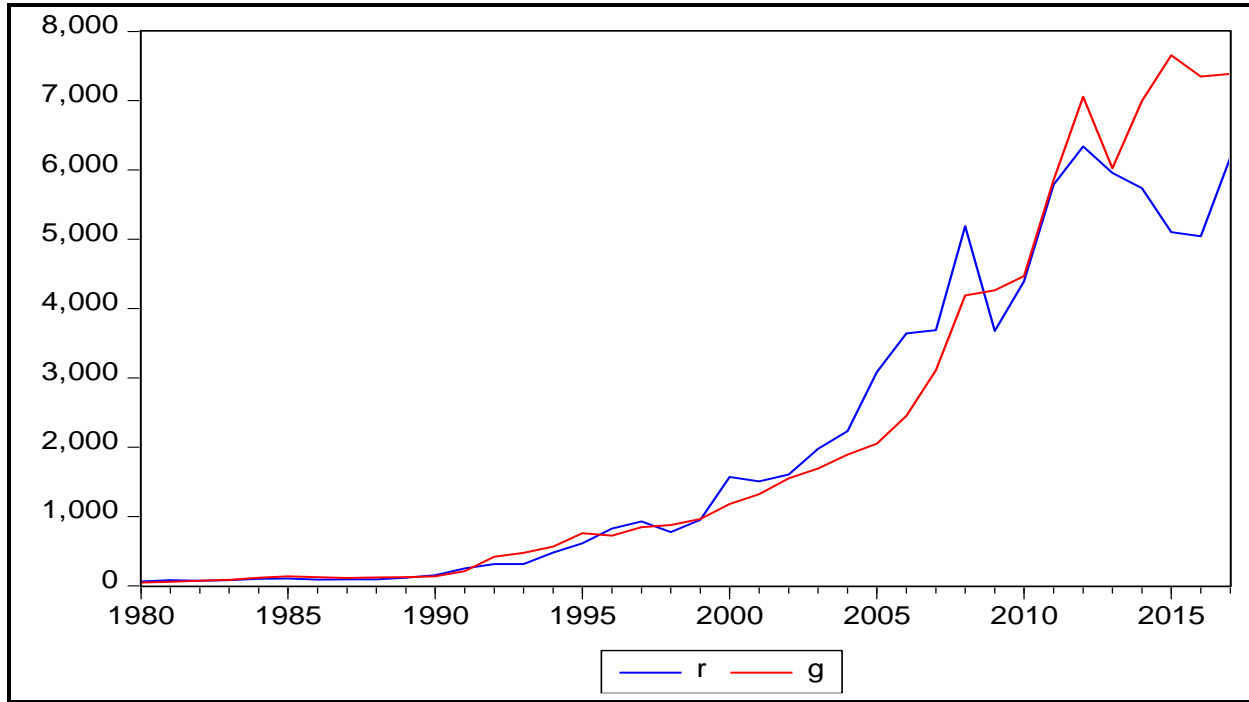
الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

على قاعدة البيانات للمتغيرين من المعطيات الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية ويمكن تلخيص المعطيات في الجدول المولي

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
النفقات العام	G	- صندوق النقد الدولي	الفترة الممتدة 2017-1980
الإيرادات العامة	R	- الديوات الوطني للإحصاء	
		- البنك المركزي	
		- وزارة المالية	

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (10): الشكل البياني لمتغيرات الدراسة النفقات العامة، الإيرادات العامة للفترة
2017-1980



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews.

ثانيا- مراحل ونتائج الدراسة التطبيقية

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة وبالخصوص في تحليل وضعية الاقتصاد الكلي، ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعتمد على نموذج Phillips-Perron (PP)، والغرض من استعمال هذا النموذج هو معرفة مدى

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة من خلال معرفة الخصائص الإحصائية من حيث درجة تكاملها و طبيعة استقرارها.

جدول رقم (21): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام (PP)

المتغير	الاختبار في	الاحصائية	PP		
			قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه
R	المستوى	t-Stat	-2.02	-0.83	2.16
		**P-value	0.56	0.99	0.99
	الفرق الأول	t-Stat	-7.12	-6.63	-5.89
		**P-value	0.00	0.00	0.00
G	المستوى	t-Stat	-1.13	1.69	3.26
		**P-value	0.90	0.99	0.99
	الفرق الأول	t-Stat	-6.87	-5.89	-5.16
		**P-value	0.00	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

** معنوية عند مستوى 5% حسب قيم (adj.t-statistic) الجدولية لـ (Mackinnon :1996) تم تحديد فترات الإبطاء أوتوماتيكيا وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett kernel)

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة (PP)، أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرين بهما جذر الوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى، مما يعني أن المتغيرين متكاملين من الرتبة I(1) عند مستوى المعنوية 5%، والخلاصة أن السلسلتين الزمئيتين R و G غير ساكنتين عند المستوى لكن بعد إجراء الفروق الأولى تصبح السلسلتان مستقرتان ومنه فإن كل من النفقات العامة والإيرادات العامة متكاملتان من الدرجة الأولى، ومن ثم يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen.

2- تحديد فترة الإبطاء الأنسب نظرا لحساسية اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون لعدد أو طول فترة الإبطاء، فلا بد قبل الشروع بإجراء التكامل المشترك من تحديد فترة الإبطاء الأمثل ويعتمد ذلك على نموذج الإبطاء الذاتي غير المقيد (UVAR)، ونفترض أن عدد فترات الإبطاء الأقصى 3، وسنستخدم معايير المعلومات التالية AKAIK، Hanan and Quin، Final Prediction، ومعيار LR، يبين الجدول الموالي النتائج الإحصائية لفترة الإبطاء المختلفة.

جدول رقم(22): بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-597.9230	NA	2.65e+12	34.28131	34.37019	34.31199
1	-520.2733	141.9881	3.94e+10	30.07276	30.33939	30.16480

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

2	-518.7026	2.692534	4.54e+10	30.21158	30.65596	30.36498
3	-506.0186	20.29442*	2.79e+10*	29.71535*	30.33749*	29.93011*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على EViews

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد فترات الإبطاء المثلى وفق معظم معايير المعلومات هي ثلاث فترات، ماعدا معيار sc والذي حدد فترة الإبطاء المثلي بوحدة. **3- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen)** يكشف اختبار جوهانسون عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا وحيدا أو أكثر، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا الأمر له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك وحيد فإن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل محل شك وتساؤل.

وقد تم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين الإيرادات العامة (R) والنفقات العامة (G) باستعمال اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى، والنتائج المتحصل عليها جاءت على النحو التالي:

جدول رقم(23): اختبار التكامل المشترك بين النفقات وإيرادات بطريقة جوهانسون

اختبار الأثر Trace Test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	** Prob
None *	0.633161	34.68620	15.49471	0.0000
At most 1	0.017200	0.589871	3.841466	0.4425
اختبار الإمكانية العظمى The Lambda -max test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	** Prob
None *	0.633161	34.09633	14.26460	0.0000
At most 1	0.017200	0.589871	3.841466	0.4425

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار مايلي:

أ- **اختبار الأثر:** تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 34.68 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 15.49 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك، نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر والتي تساوي 0.58 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 3.84 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين النفقات والإيرادات.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

ب- اختبار القيمة الذاتية العظمى: تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن القيمة الإحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 34.09 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 14.26 عند مستوى معنوية 5%، في حين أن يتم القبول فرضية العدم الموائية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك نظر لكون قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 0.58 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 3.84 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك.

4- تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة تم تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك وفق طريقة المربعات الصغرى الديناميكية، وهذا بدون ثابت بعد أن وجدناه أنه غير معنوي عند مستوى الدلالة 5%، وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة بعد أن تبين لنا أن التقدير بالمربعات الصغرى العادية تعاني من مشاكل إحصائية كالارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين وعدم تتبع البواقي للتوزيع الطبيعي، والجدول الموالي يبين النتائج المحصل عليها:

جدول رقم (24): تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)

Dependent Variable: R				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.685978	0.049480	13.86386	0.0000
R-squared 0.959		Adjusted R-squared 0.956		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

5- تقييم النموذج إحصائيا

أ- الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي للأخطاء غير معنوية عند مستوى الدلالة 5% وهذا على مدار 16 فجوة وهذا ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

شكل رقم (11): معاملات الارتباط الذاتي والجزئي للأخطاء

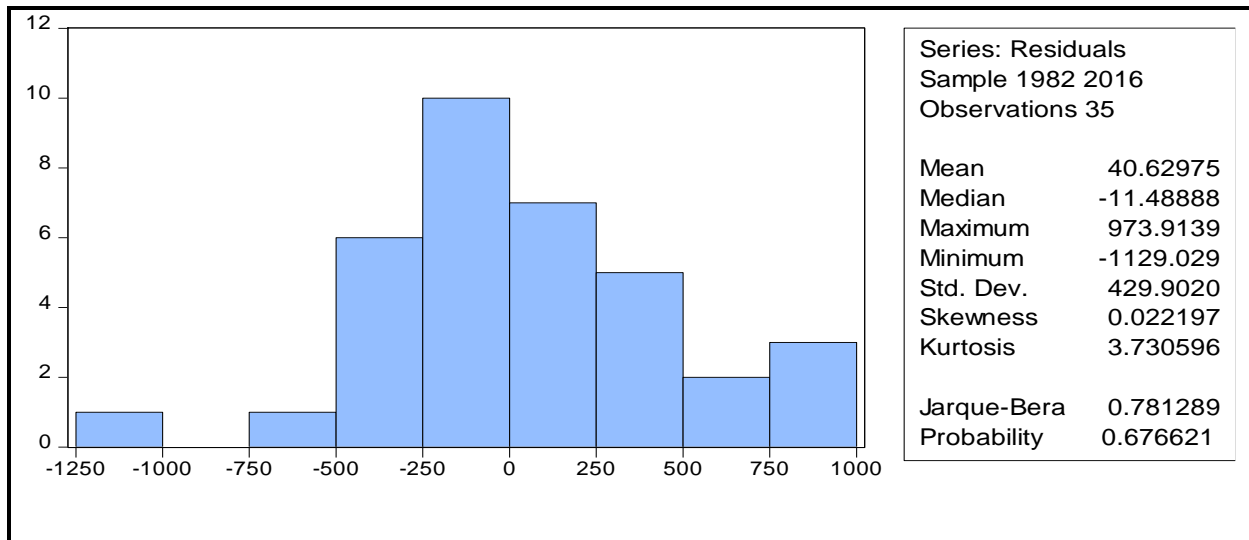
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
. .	. .	1 0.187	0.187	1.3293	0.249
. .	. .	2 0.015	-0.021	1.3383	0.512
. .	. .	3 -0.178	-0.183	2.6167	0.455
. .	. .	4 0.133	0.214	3.3511	0.501

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

. .	. .	5	0.033	-0.035	3.3983	0.639
. .	. .	6	0.051	0.008	3.5154	0.742
. .	. .	7	-0.111	-0.062	4.0883	0.770
. .	. .	8	0.213	0.252	6.2601	0.618
. .	. .	9	-0.042	-0.163	6.3499	0.704
** .	** .	10	-0.262	-0.334	9.8997	0.449
** .	. .	11	-0.218	0.068	12.462	0.330
. .	** .	12	-0.156	-0.246	13.827	0.312
. .	. .	13	-0.116	-0.195	14.621	0.332
. .	. .	14	-0.113	-0.033	15.405	0.351
. .	. .	15	-0.111	-0.033	16.203	0.369
. .	. .	16	0.020	-0.027	16.231	0.437

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JB): يتضح من الشكل امكانية قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر وقد بلغا قيمة جاك بيرا $jb=0.78$ بقيمة احتمالية تقدر ب $Pro= 0.676$
شكل رقم(12): اختبار جاك بيرا(JB)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

6- اختبار والد(wald) لمعامل الانحدار b من خلال اختبار والد والذي يتبع توزيع كاي مربع سيتم اختبار الدلالة الإحصائية لمعامل الانحدار طويل الأجل بين النفقات والإيرادات، مثلما استعملها كوينتوس في مقارنته وسنختبر الفرضية العدمية والتي تقول أن $b=0$ في مقابل الفرضية البديلة $b \neq 0$ والتي تنص على أن المعامل معنوي لا يساوي الصفر في المجتمع التي سحبت منه العينة ، فإذا رفضنا الفرضية العدمية سننتقل إلى إذا ما كان $b=1$ كفرضية صفرية في مقابل $b \neq 1$ كفرضية بديلة والتي تنص على أن المعامل معنوي ولا يساوي الواحد من المجتمع الذي سحبت منه العينة. والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار

جدول رقم (25): نتائج اختبار والد

Probability	t-statistic	الفرضية البديلة $b \neq 0$	الفرضية الصفرية $b = 0$

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

0.0000	13.08875		
0.0000	-5.991685	b≠1	b=1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

من خلال الجدول رقم 22 نستنتج أن معامل الانحدار محصورة بين الواحد والصفير 1
 $0 < b < 1$

7-تقييم الاستدامة المالية للجزائر: أشارت النتائج القياسية أن متغيرات النموذج القياسي ، النفقات والإيرادات ساكنة في المستوى الأول، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات وهذا ما يعني أن المالية العامة في الجزائر مستدامة وفق منظور هاكيكو وراش، أما فيما يخص قوة أو ضعف الاستدامة وبعد تقدير معامل معادلة الانحدار طويل الأجل بين النفقات والإيرادات وتطبيق اختبار والد وجدنا أن المعامل b محصور بين الصفر والواحد مما يعني أن استدامة المالية العامة ضعيفة وفق منظور كوينتوس

الفرع الثاني: تقدير دالة الفعل المالي للجزائر:

سنتناول في هذا المطلب إلى اختبار الاستدامة المالية للميزانية العامة باستعمال دالة الفعل المالي، وتعتبر هذه الأخيرة كاختبار جديد للاستدامة المالية وتكملة للاختبار السابق الذي لا يعطي تفسير واضح على حالة الاستدامة في الجزائر باعتبارها دولة نفطية، وهذا وفق منظور Amir Kia (كما هو مبين في الفصل الأول) من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$S_t = \alpha_1 + \alpha_2 b_{t-1} + \alpha_3 \text{energ}_t + \alpha_4 y_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

S_t : الرصيد الاولي للميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام

\hat{y}_t : فجوة الناتج

b_{t-1} : الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام

المحلي الإجمالي

energ_t : الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الخام

ويمكن تلخيص الخطوات التي اتبعناها في هذا المطلب كما يلي:

- التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية لكل من الإيرادات والنفقات باستخدام اختبار جذر

الوحدة (Phillips- Perron (PP)؛

- تقدير دالة الفعل المالي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطئة (ARDL)

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

أولاً: وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة 1980-2017 وتمثل المعطيات المستخدمة فيمالي:

1-الرصيد الأولي للميزانية ويعد المتغير التابع ونرمز له بالرمز S ، حيث تم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من المعطيات الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الجزائري) وهذا للفترة 1993-2017 أما الفترة 1980-1992 فقد تم حساب الرصيد الأولي للميزانية اعتماداً على المعطيات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء.

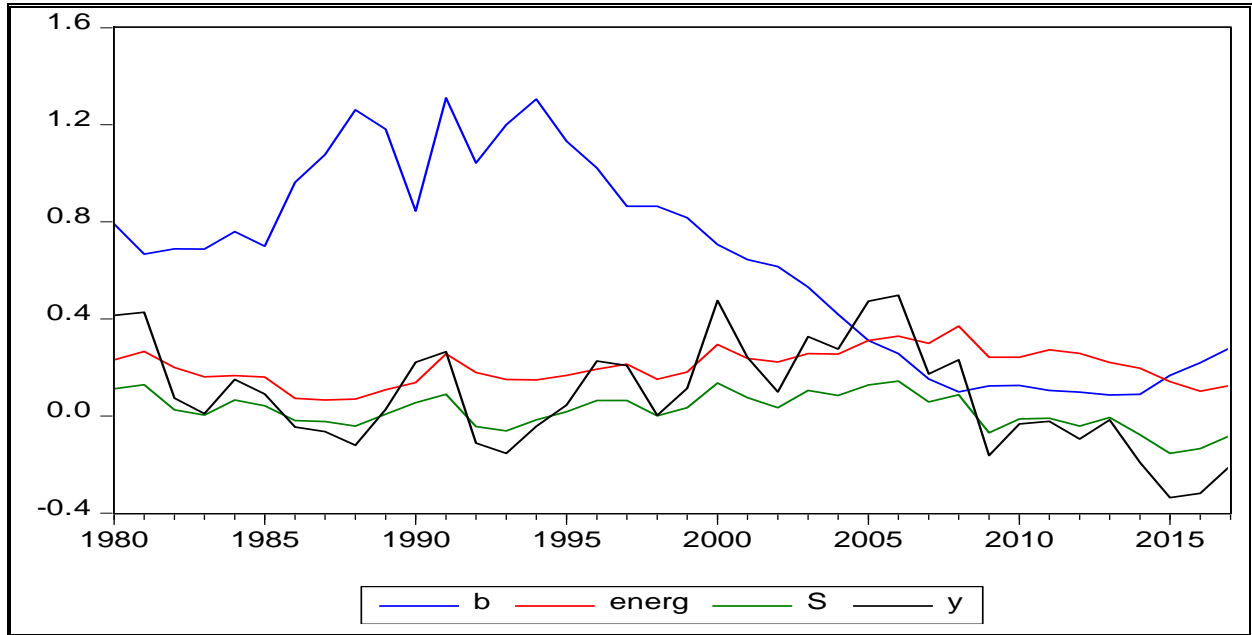
2- فجوة الناتج وهو المتغير المستقل والذي نرمز له بالرمز y ، وقد تم حسابه من طرف الباحث باستعمال مرشح هودريك بريسكوت (Hodric-Preseout) تم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من المعطيات الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الجزائري، الديوان الوطني للإحصاء).

3- الدين العام هو المتغير المستقل ونرمز له بالرمز b تم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الجزائري، الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية، البنك العالمي).

4- الإيرادات النفطية وهو المتغير المستقل ونرمز له بالرمز $enrg$ تم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل الجباية البترولية وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من المعطيات الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الجزائري، الديوان الوطني للإحصاء).

شكل رقم (13): الشكل البياني لمتغيرات الدراسة الرصيد الأولي للميزانية، فجوة الناتج، الدين العام، الإيرادات النفطية للفترة 1980-2017

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

ثانيا- مراحل ونتائج الدراسة التطبيقية

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية كما درجت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية المشمولة بالتحليل وذلك باستخدام اختبار pp. أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، أن سلسلتي كل من المتغيرين b و energ غير مستقرتين عند المستوى أي أن القيمة الجدولية ل t أكبر من القيمة الإحصائية المطلقة لاختبار pp في النماذج الثلاث عند مستوى معنوية 5%، لذا تم أخذ الفروق الأولى لها وتبين أنها استقرت وهذا ما تبينه القيم المطلقة للإحصائية اختبار pp كانت أكبر من القيم الجدولية ل t عند مستوى معنوية 5%، بينما وجدنا سلسلتي المتغيرين y و s مستقرتين في المستوى، وهذا عند مقارنة قيمة t الجدولية (-1.95) مع قيمة اختبار pp بدون قاطع واتجاه عام والتي تساوي على التوالي (-2.78) و (-2.70)، وهذا عند مستوى معنوية 5% وقد كانت نتائج الاختبار على نحو ما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (26): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام (PP)

المتغير	الاختبار في المستوى	الاحصائية	PP	
			قاطع فقط	قاطع واتجاه
			بدون قاطع واتجاه	درجة التكامل
		t-Stat	-2.62	-2.78

**الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر
وسبل تعزيزها**

I(0)	0.00	0.09	0.21	**P-value		S
I(1)	-0.97	-0.89	-1.86	t-Stat	المستوى	b
	0.28	0.78	0.66	**P-value		
	-7.56	-7.53	-7.75	t-Stat	الفرق	
	0.00	0.00	0.00	**P-value	الأول	
I(1)	-0.99	-2.01	-2.07	t-Stat	المستوى	enrg
	0.27	0.28	0.54	**P-value		
	-6.83	-6.76	-6.66	t-Stat	الفرق	
	0.00	0.00	0.00	**P-value	الأول	
I(0)	-2.78	-2.73	-2.78	t-Stat	المستوى	y
	0.00	0.07	0.21	**P-value		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

** معنوية عند مستوى 5% حسب قيم (adj.t-statistic) الجدولية لـ (Mackinnon :1996)
تم تحديد فترات الإبطاء أوتوماتيكيا وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett kernel)

2- اختيار النموذج الملائم: بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، من خلال اختبار جذر الوحدة فيليب بيرون (pp)، أصبح من الضروري استخدام منهجية التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وذلك لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تتصف بالاستقرارية عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي أنها متكاملة من الرتبة I(0) و I(1)، وهذا عند مستوى معنوية 5%.

ونسنتعين بنموذج ARDL التالي:

$$\Delta s_t = \alpha_1 + \alpha_2 s_{t-1} + \alpha_3 b_{t-1} + \alpha_4 y_{t-1} + \alpha_5 \text{enrg}_{t-1} + \sum_{t=0}^{q1} \Delta \beta_1 s_{t-i} + \sum_{t=0}^{q2} \Delta \beta_2 b_{t-i} + \sum_{t=0}^{q3} \Delta \beta_3 y_{t-i} + \sum_{t=0}^{q4} \Delta \beta_4 \text{enrg}_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛ Δ

الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات؛ q:

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

3- تحديد فترة الإبطاء الأنسب اعتمادنا في اختيار فترة الإبطاء على معيار المعلومات أكايك (AIC) وقد قمنا بتحديد 4 فترات كحد أقصى لفترات الإبطاء لأن عينة الدراسة صغيرة مما يعني عدم وجود درجات حرية كافية، ووجدنا أن النموذج الأمثل الذي يعطي أقل

قيمة لمعيار أكايك هو ARDL(2,0,22)

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

4- اختبار الحدود Bound tset لنموذج ARDL: لاختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الرصيد الأولي للميزانية والمتغيرات التفسيرية، تم حساب إحصائية (F) من اختبار الحدود كما هو موضح في الجدول الآتي:
جدول رقم (27): اختبار الحدود لنموذج ARDL لوجود علاقة طويلة الأجل

ARDL Bounds Test		
Sample: 1980 2017 Included observations: 37		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.222627	3
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound	Upper Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	6.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

يلاحظ من الجدول رقم (24) أن قيمة إحصائية فيشر لاختبار الحدود المحسوبة، بلغت 4.22 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى والأعلى للنموذج عند مستوى معنوية 5% مما يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المستخدم، وبالتالي وجود علاقة طويلة الأجل.

5- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل أ- العلاقة طويلة الأجل في نموذج ARDL

variable	coefficient	Std.error	t-stastic	prob
b	0.018552	0.008914	2.081267	0.0474
energ	0.078705	0.069019	1.140343	0.2645
y	0.340800	0.018666	18.25781	0.0000
c	-0.035057	0.018040	-1.943254	0.0629

$S = -0.035 + 0.018b + 0.078energ + 0.34y$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

يتضح من خلال تقدير علاقة طويلة الأجل أن الرصيد الأولي معنوي عند مستوى دلالة 5%، كما أن الإيرادات النفطية غير معنوية أما فجوة الناتج فهي معنوية عند مستوى دلالة 1%

ب- العلاقة قصيرة الأجل:

variable	coefficient	Std.error	t-stastic	prob
D(s(-1))	0.341453	0.173332	1.969934	0.0596

**الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر
وسبل تعزيزها**

D(energ)	0.021138	0.059997	0.352320	0.7274
D(energ(-1))	-0.188484	0.059702	-3.157091	0.0040
D(y)	0.325338	0.018620	17.47217	0.0000
D(y(-1))	-0.084790	0.054739	-1.548985	0.1335
cointEq(-1)	-0.905583	0.183475	-4.935718	0.0000

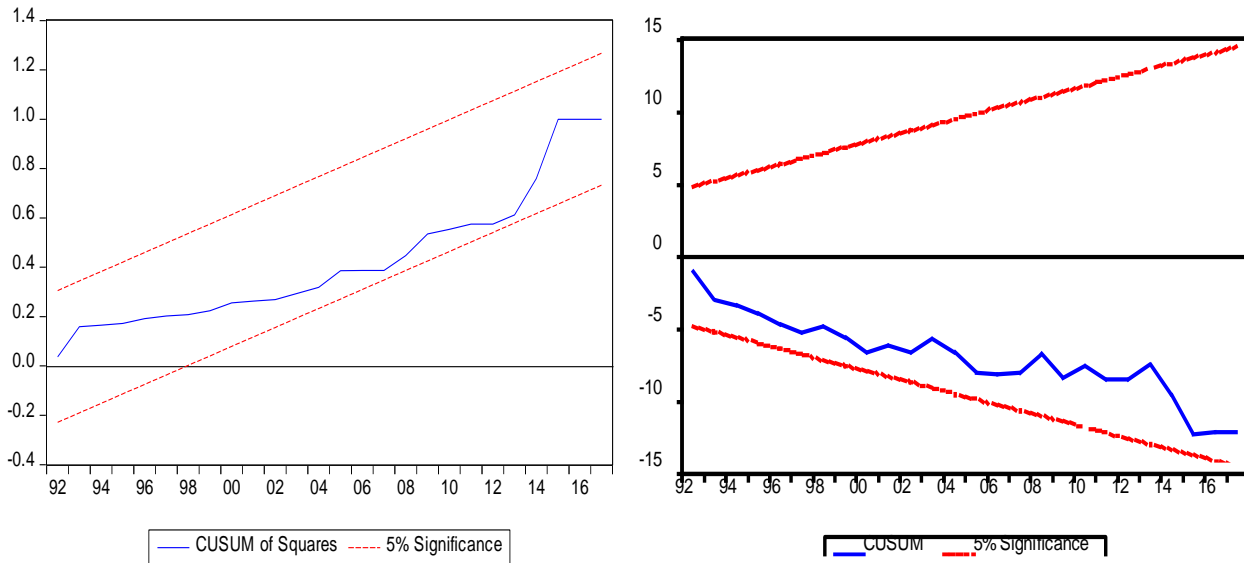
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

على ضوء نتائج معادلة قصيرة الأجل لنموذج ARDL، نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ (cointEq(-1)) جاءت معنوية عند مستوى 1 % مع الإشارة السالبة المتوقعة وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن الأجل، حيث تشير معامل تصحيح الخطأ والبالغة (-0.90) إلى أن الرصيد الأولي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة $t-1$ والتي تعادل 90.5 % أي أنه عندما ينحرف الرصيد الأول للميزانية خلال الفترة القصيرة $t-1$ عن قيمه التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح 90 % من هذا الانحراف في الفترة t ، كذلك يمكن القول أن الرصيد الأولي للميزانية يستغرق ما يقارب 13 شهر للتعديل

6- اختبار استقرار النموذج: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of square) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية ARDL، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة لاختبارات cusum و cusum of square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة طول فترة الدراسة، ولكي نختبر استقرارية النموذج نحلل الشكل البياني التالي

شكل رقم (14): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة cusum بالنسبة لهذا النموذج، هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة cusum of square وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويستدل من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد القصر ونتائج الفترة الطويلة.

7- تقييم النموذج إحصائيا: للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس وتحليل استدامة الميزانية العامة وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:
أ- اختبار الارتباط الذاتي (autocorrelation): ويتم باستعمال اختبار مضاعف لاغرونج للارتباط التسلسلي (Breush-gofrey derial correlation LM test) يلاحظ من الجدول رقم (30) أن قيمة الاحتمال P-Value لإحصائية فيشر (F) والتي تساوي 0.53 أكبر من 0.05، وكذا احتمال P-Value لإحصائية كاي مربع (x^2) والتي تساوي 0.40 أي أكبر من 0.05، وعليه نقبل فرضية عدم القائل بخلو النموذج من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم(28): اختبار مضاعف لاغرونج(LM) لنموذج ARDL

Breush-gofrey derial correlation LM test			
F-statistic	0.633238	Prob.F(2,24)	0.5395
Obs*R-squared	1.804491	Prob.Chi-Square(2)	0.4057

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

ب- اختبار ثبات التباين: Breusch-Pagan-godfrey: Heteroscdasticity test: يلاحظ من خلال الجدول رقم(25) نتائج الاختبار، والتي تظهر أن قيمة الاحتمال P-Value لإحصائية فيشر (F) بلغت 0.36 وعي أكبر 0.05 وكذا احتمال P-Value لإحصائية كاي مربع (X^2) والتي تساوي 0.33 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرض العدمي القائل بثبات التباين.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

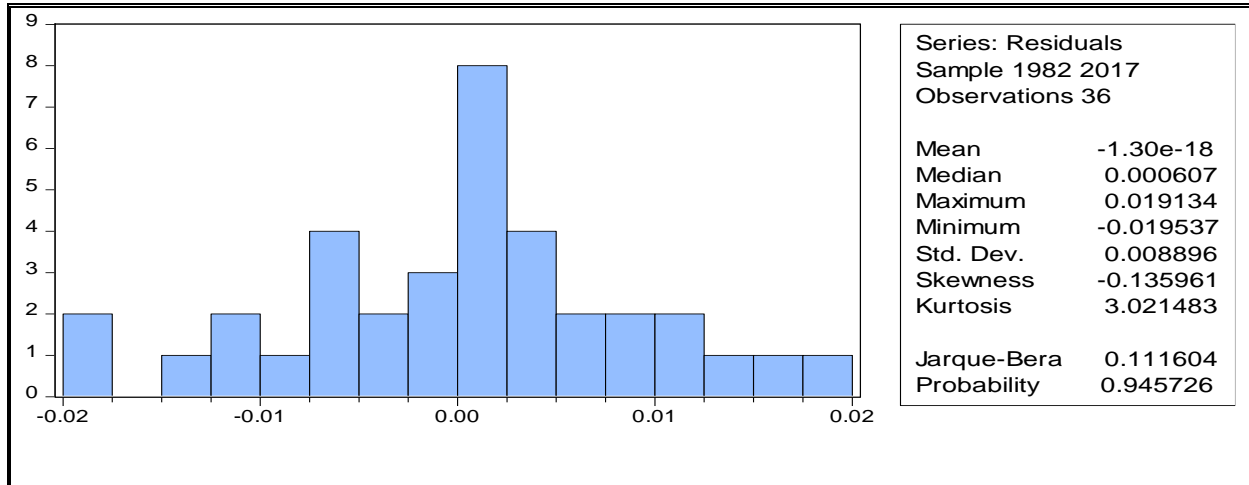
جدول رقم(29): Breush-Pagan-gofrey Heteroscdasticity test لنموذج ARDL

Breush-Pagan-gofrey Heteroscdasticity test			
F-statistic	1.148417	Prob.F(2,24)	0.3665
Obs*R-squared	10.24025	Prob.Chi-Square(2)	0.3314

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

ج- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB): يتضح من الشكل رقم (14)، إمكانية قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، إذ بلغت قيمة (JB) 0.11 قيمة احتمالية 0.945.

شكل رقم(15): اختبار جاك بيرا (JB) لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

8-تقييم الاستدامة في الجزائر: تبين لنا بعد تقدير دالة الفعل المالي، أن معامل الدين العام موجب ومعنوي عند مستوى 5%، مما يعني وجود علاقة إيجابية بين الدين العام والرصيد الأولي للميزانية على المدى الطويل، أي أن الحكومة تستجيب للتغير في رصيد الدين العمومي بالرفع من الرصيد الأولي للميزانية، فحينما يرتفع الدين العام بـ 1% يرتفع الرصيد الأولي بـ 0.018% وهي نسبة ضعيفة وتدل على ضعف العلاقة بين الدين العام والرصيد الأولي في المدى البعيد.

ويمكن القول أن الجزائر قد نفذت إستراتيجية للاستدامة المالية للتعامل بشكل صحيح مع الدين العام، وهي علامة إيجابية على أن الحكومة تقوم بجهود لتوليد فوائض في الرصيد الأولي للميزانية من أجل تسديد أقساط الديون وفوائدها، أما فيما يخص معامل الجباية البترولية فهو غير معنوي وإيجابي وحسب Amir Kia، فإن الإيرادات النفطية لا توجه إلى تخفيض الدين العام ولا توجه للاستثمار، وفيما يخص معامل فجوة الناتج فهو موجب

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

ومعنوي، مما يعني إذا ارتفع فجوة الناتج بـ 1% فإن الرصيد الأولي سيرتفع بـ 0.34%، وهذا ما يتناغم مع النتيجة التي وجدها كل من Talvi and Vegh أن السياسة المالية في الدول النامية عالية المسايرة لتقلبات الدورات الاقتصادية، رغم عدم وجود الجزائر في هذه الدراسة.

وما يؤكد نتائج العلاقة طويلة الأجل معلمة تصحيح الخطأ في العلاقة قصيرة الأجل للنموذج والتي كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 1% وبلغت -0.90، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

ويمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر مستدامة لحد ما وغير مسؤولة فيما يخص الجباية البترولية.

المبحث الثالث: سبل تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر

إن اعتماد الجزائر بصفة كبيرة على الإيرادات النفطية يشكل مصدر ضعف بالنسبة لموازنتها العامة، هذا ماجعلها تواجه تحديات خاصة في إعداد ميزانيتها وتصميمها، في هذا الإطار سنحاول عرض بعض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة من أجل تعزيز مالية الميزانية العامة.

المطلب الأول: الرفع من مردودية الجباية العادية

إن الرفع من مردودية الجباية العادية أصبح حاجة ملحة للجزائر في السنوات الأخيرة، وهذا بسبب الانخفاض المستمر في إيرادات الجباية البترولية والعجز الدائم المسجل في الميزانية وارتفاع المديونية العامة وزيادة أعبائها، مما أثر على قدرة الاقتصاد على النمو والاستقرار.

ولمعرفة مدى قدرة الجزائر على الرفع من مردودية الجباية العادية كمصدر لتغطية العجز الموازني، سنقوم بدراسة المرونة والضغط الضريبي، حيث أن المعدل الأمثل لهدين الأخيرين هو الذي يوفق بين حاجة الحكومة للإيرادات الضريبية لتغطية نفقاتها ومقدرتها على تحصيل تلك الإيرادات من جهة، مقدرة المواطن على دفع الضرائب وقدرته على تحمل عبئها من جهة أخرى.

الفرع الأول: مؤشر الضغط الضريبي.

يكتسي مؤشر الضغط الضريبي أهمية بالغة كونه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، وذلك بتحديد المعدلات المثلى، واختيار الأوعية الضريبية المناسبة، وتهتم دراسة الضغط الضريبي بتحديد مختلف التغيرات الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية. وتهدف دراسة

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

الضغط الضريبي إلى التحكم في مختلف هذه التأثيرات لتجنب انعكاساتها غير المرغوبة، خاصة في ظل البحث عن مصادر لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، والتي تشكل الضريبة أهمها، لذلك يجب التحكم في عبئها الذي يضمن السير الحسن للاقتصاد، وعدم إلحاق الضرر بالمكلفين.

يعبر مؤشر الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات¹

الضغط الضريبي = الإيرادات الضريبية العادية / الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

رغم وجود إشكالية يجب طرحها عند دراسة معدلات الضغط الضريبي في الجزائر، هي عدم تضمن الإيرادات الضريبية في أهم الوثائق المالية والجبائية للاقتطاعات الضريبية المحلية، فإن الضغط الضريبي خارج هذه الأخيرة، قد لا يعبر بدقة عن مستواه الحقيقي لكن قد يكون قريب منه وعليه سنبنّي تحليلنا ومناقشتنا للنتائج على ما تم حسابه في الجدول رقم 27.

خلال الجدول رقم (27) الذي يبين تطور معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات يمكن استنتاج مايلي:

أن معدل مؤشر الضغط الضريبي كان منخفضا في بداية الإصلاحات حيث بلغ معدله سنتي 1992 و1993 مايقارب 13.20% و 13.38% على التوالي، بعد ذلك شهد سنوات 1994 إلى غاية 1997 ارتفاعا أين بلغ في السنة الأخيرة 16.24%، ثم عاود الانخفاض سنتي 1998 و1998 أين وصل إلى 13.41% و 13.94% على التوالي، وشهدت الألفية الجديدة معاودة معدل الضغط الضريبي ارتفاعه أين ارتفع من 14.31% سنة 2000 إلى غاية 18.2% سنة 2012، انخفض قليلا سنة 2013 إلى 17.39% ثم إلى 16.62% سنة 2014، ثم عاود الصعود بين سنتي 2015 و2016 وحقق المعدل سنة 2017 نسبة 17.45% .

وعموما يعتبر معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات من المعدلات المنخفضة عالميا، وقد بلغ متوسطه خلال الفترة 1990-2017 معدل 16.28% وهو معدل منخفض مقارنة بالمستوى الأمثل الذي وضعه كلون كلارك والمقدر* بـ 25% أو إذا ما

¹ - عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية لمستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف 1، 2014، ص 27.

* لقد حدد الأسترالي كولن كلارك في سنة 1950 معدل الضغط الضريبي الأمثل بـ 25% ويتغير في مجال (23%)، (%27)

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر
وسبل تعزيزها

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	الجبابة العادية	الضغط الضريبي
1 990	429,19	71,1	16,57%
1 991	625,89	82,7	13,21%
1 992	824,29	108,8	13,20%

قورن بالدول المغاربية أو في دول منظمة التعاون والتنمية لاقتصادية، حيث بلغ هذا المعدل عند هذه الأخيرة خلال الفترة بين 2007 و 2011 متوسطا قدره 34 بالمائة¹.

¹ - عفيف عبد الحميد، مرجع سابق، ص 276.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

13,38%	126,1	942,29	1 993
14,07%	163,2	1160,06	1 994
15,55%	233,2	1499,43	1 995
15,97%	290,6	1819,61	1 996
16,24%	313,9	1932,33	1 997
15,04%	329,8	2192,37	1 998
13,41%	314,8	2347,25	1 999
13,94%	349,5	2506,96	2 000
14,31%	398,2	2783,18	2 001
15,85%	482,9	3045,74	2 002
15,53%	524,9	3379,71	2 003
15,15%	580,4	3832,03	2 004
15,45%	640,3	4143,21	2 005
15,74%	720,8	4578,27	2 006
16,68%	766,7	4596,82	2 007
16,10%	965,2	5993,73	2 008
16,51%	1146,6	6946,97	2 009
16,66%	1298	7790,72	2 010
16,66%	1527,1	9168,3	2 011
18,62%	1980,6	10634,6	2 012
17,39%	2031	11676	2 013
16,67%	2091,4	12547	2 014
17,50%	2354,7	13458	2 015
16,78%	2423	14440	2016
17,45%	2673	15316	2017

جدول رقم (30): معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحرقروقات للفترة 1990-2017
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>)2018/10/10 (تاريخ الدخول)
- World Bank ; World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>) (تاريخ الدخول)
- 2018/10/10
- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)

الفرع الثاني : المرونة الضريبية

تستعمل المرونة في الدراسات الاقتصادية والمالية لمعرفة مدى التغير الحاصل في المتغيرات الاقتصادية بفضل متغيرات أخرى، وبالنسبة للنظام الضريبي فإن الدراسات الحديثة تهتم بمدى زيادة وتيرة المداخل الجبائية وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي. وكما يعرف في مختلف الأفكار الاقتصادية أن للمجتمع طاقة ضريبية قصوى وبالتالي ما هي الحدود التي يمكن للدولة من خلالها فرض ضرائب جديدة أو زيادة النسب الموجودة أصلا. تعني مرونة النظام الضريبي استجابة الضرائب للتغير في الناتج المحلي الخام لفترة محددة ، والمرونة الضريبية يمكن أن تأخذ عدة قيم، حيث إذا كانت قيمة المرونة الضريبية أكبر من الواحد ذلك يعني أن الضرائب تستجيب لأي تغير في الناتج المحلي، ويمكن أن

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

تساوي قيم المرونة الواحد وهذا يعني أن التغير في الضرائب يساوي التغير في الناتج الداخلي الخام، أما إذا كانت قيمة المرونة أقل من الواحد هذا يعني أن التغير في الضرائب أقل من التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام، وفي هذه الحالة يكون النظام الضريبي غير مرن، وبما أننا في صدد البحث في مرونة الضرائب العادية استجابة للتغير في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، فإن المرونة الضريبية العادية تحسب من خلال العلاقة التالية¹:

$$\delta = \Delta R_R / \Delta \text{PIB}_{\text{HPIB}}$$

حيث أن:

ΔR_R : التغير النسبي للإيرادات العادية

$\Delta \text{PIB}_{\text{HPIB}}$: التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

وتجدر الإشارة إلى أن

المرونة أكبر من 1: تعني أن النظام الضريبي للجباية العادية يكون مرنا

المرونة أصغر من 1: فإن النظام الضريبي للجباية العادية غير مرن

المرونة = 1: تعني النظام الضريبي للجباية العادية متكافئ المرونة

ويمكن فهم تطور الجباية العادية عموما، باعتبار المرونة الضريبية مؤشرا يدلنا على نسب التغير في الموارد الجبائية بالنسبة لمعدلات التغير في الناتج الوطني خارج قطاع المحروقات، وفي المدة الطويلة فإن هذه المرونة تعطي مضمونا لما يسمى ديناميكية الموارد الجبائية. نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (28) مايلي:

- عرفت المرونة الضريبية ارتفاعا في معدلها فبعد أن كانت 0.36 في 1991 ارتفعت إلى 1 سنة 1992 ثم واصلت المرونة الضريبية ارتفاعها سنة 1993 لتصل إلى - 1.11، ثم إلى 1.27 سنة 1994 ثم إلى 1.47 سنة 1995 ثم انخفضت سنتي 1996 و 1996 لكن معدلها بقي يفوق الواحد، ويرجع ذلك إلى التحسن في الإيرادات العادية بعد تطبيق الجزائر الإصلاحات الضريبية، وهذا ما جعل نمو الإيرادات يفوق من نمو الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، أما سنة 1999 فعرف معدل المرونة الضريبية قيمة سالبة قدرت بـ - 0.64 .

- أما الفترة بين 2000-2012 عرف معدل المرونة الضريبية تذبذبا حيث تراوحت قيمته بين 0.46 كأقل حد سنة 2007 و 2.26 كأكبر حد سنة 2002، وعرفت المرونة الضريبية للجباية العادية خلال هذه الفترة معدلات تفوق الواحد ومعدلات أقل من الواحد.

- أما الفترة 2013-2017: عرفت معدل المرونة الضريبية قيم متفاوتة أين سجل سنوات 2013 و 2014 و 2016 معدلات أقل من الواحد بين حققت المرونة الضريبية سنتي 2015 و 2016 معدلات تفوق الواحد

¹ - بن الجوزي محمد، الضريبة كإداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية دراسة الواقع الجزائري 2000-2014، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2015، ص 279.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

ورغم أن المرونة الضريبية للجباية العادية، متوسط معدلها وصل إلى 1.06 أي أن كل زيادة بوحدة واحدة في الناتج المحلي الخام يقابلها زيادة في الإيرادات بـ 1.06 دينار، لكنها غير ثابتة ففي سنوات يفوق معدل المرونة الضريبية الواحد وفي سنوات أخرى يكون أقل من الواحد.

وبمقارنة متوسط معدل المرونة الضريبية للجزائر بالمقارنة مع الدول المتقدمة فإننا سنجد أقل، حيث بلغ في إيرلندا 1.80 وفي فرنسا 1.52 وفي اسبانيا¹ 1.46، ويمكن القول أن للجزائر امكانية للرفع في معدل مرونة الضريبة العادية.

جدول رقم (31): تطور معدل المرونة الضريبية للجباية العادية للفترة (1990-2017)

السنوات	الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	الإيرادات الجبائية الكلية	التغير في الإيرادات الجبائية الكلية	المرونة الضريبية
1 990	429,19	71,1		
1 991	625,89	82,7	45,83%	0,36
1 992	824,29	108,8	31,70%	1,00
1 993	942,29	126,1	14,32%	1,11
1 994	1160,06	163,2	23,11%	1,27
1 995	1499,43	233,2	29,25%	1,47
1 996	1819,61	290,6	21,35%	1,15
1 997	1932,33	313,9	6,19%	1,29
1 998	2192,37	329,8	13,46%	0,38
1 999	2347,25	314,8	7,06%	-0,64
2 000	2507,2	349,5	6,81%	1,62
2 001	2783,2	398,2	11,01%	1,27
2 002	3045,7	482,9	9,43%	2,26
2 003	3383,4	524,9	11,09%	0,78
2 004	3829,3	580,4	13,18%	0,80
2 005	4209,3	640,3	9,92%	1,04
2 006	4619,4	720,8	9,74%	1,29

¹ - المرجع نفسه، ص 280.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

0,46	6,37%	13,95%	766,7	5263,6	2 007
1,74	25,89%	14,87%	965,2	6046,1	2 008
1,40	18,79%	13,44%	1146,6	6858,9	2 009
0,95	13,20%	13,88%	1298	7811,2	2 010
0,90	17,65%	19,66%	1527,1	9346,5	2 011
2,09	29,70%	14,19%	1980,6	10673,2	2 012
0,27	2,54%	9,43%	2031	11679,9	2 013
0,39	2,97%	7,63%	2091,4	12570,8	2 014
1,59	12,59%	7,93%	2354,7	13567,9	2 015
0,48	2,90%	5,99%	2423	14381,2	2016
1,59	10,32%	6,50%	2673	15316	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS; " **Rétrospective Statistique 1962-2011** "; (<http://www.ons.dz/>)2018/10/10 (تاريخ الدخول)
- World Bank ; **World Development Indicators** ; (<http://data.worldbank.org/>) (تاريخ الدخول)
- 2018/10/10
- **Les rapports de la Banque d'Algérie**; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)

الفرع الثالث: متطلبات الرفع من مردودية الجباية العادية

من خلال دراستنا لمردودية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة في الفصل الثاني، وكذلك دراسة معدلات مؤشري الضغط الضريبي والمرونة الضريبية، تبين أن الطاقة الضريبية الفعلية كانت بعيدة فعلا عن الطاقة الضريبية الممكنة، وتوجد إمكانية للجزائر من أجل الرفع من مردودية الجباية العادية وزيادة إيراداتها، ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

أولا- عقلنة الامتيازات الجبائية: تعد كثرة الإعفاءات الضريبية أحد أهم الأسباب الأساسية في ضعف الطاقة الضريبية، وهذا بغرض رفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة عن طريق الاستثمار، تخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات ، إحداث التوازن الجهوي في التنمية، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، تطوير وترقية تجمعات الشركات، وترقية قطاعات معينة كالزراعة، البناء والأشغال العمومية، السياحة وغيرها من القطاعات¹ ، كلفها خسائر مالية ضخمة على شكل إعفاء ضريبي ممنوح لتشجيع الاستثمار وقد بلغت هذه الخسائر منذ سنة 1995 إلى غاية 2014 قيمة 1052 مليار دج وأن الخزينة تخسر حوالي 6.26% في المتوسط سنويا من إجمالي إيراداتها الضريبية العادية.

نلاحظ من الجدول رقم (29) أن حجم الإعفاءات الضريبية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغل الشباب متذبذبة صعودا وهبوطا وغير مستقرة،

¹ - حراق مصباح، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة ، العدد 06، 2012، ص 27.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

حيث أن حجم الإعفاءات سنة 1996 ارتفع بنسبة 549.70% بالمقارنة مع سنة 1995 ثم أنخفض فجأة سنة بنسبة 19.30% سنة 1997، وفي سنة 1999 ارتفع 272.36% ثم عاود الانخفاض سنة 2000 بنسبة 5.01%، وعرف سنوات 2000 إلى غاية 2014 حجم الإعفاءات الضريبية تذبذبا مابين صعود ونزول، حيث عرفت ارتفاعا بنسبة 49.52% سنة 2010 بالمقارنة مع سنة 2009 ثم انخفضت سنة 2011 بنسبة 20.60% ثم عاودت الصعود سنة 2012 ب 20.01%، وهذا ما يدل على ان الإعفاءات الضريبية تتحكم فيها عدة عوامل.

ويمكن توضيح الإعفاءات الضريبية الممنوحة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (32): تطور نسبة الاعفاءات الضريبية إلى الجباية العادية خلال الفترة (1995-2014) الوحدة مليار دج

السنوات	الجباية العادية	الإعفاءات الضريبية	الإعفاءات كنسبة من الجباية العادية
1995	233,2	0,52	0,22%
1996	290,6	4,21	1,45%
1997	313,9	3,67	1,17%
1998	329,8	8,66	2,63%
1999	314,8	30,78	9,78%
2000	349,5	32,46	9,29%
2001	398,2	45,18	11,35%
2002	482,9	33,88	7,02%
2003	524,9	69,25	13,19%
2004	580,4	43,43	7,48%
2005	640,3	49,72	7,77%
2006	720,8	44,17	6,13%
2007	766,7	39,56	5,16%
2008	965,2	83,69	8,67%
2009	1146,6	55,34	4,83%
2010	1298	93,67	7,22%
2011	1527,1	87,43	5,73%
2012	1980,6	136,08	6,87%
2013	2031	92,33	4,55%
2014	2091,4	98,83	4,73%

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- مليكاوي مولود، الانفاق الضريبي في الجزائر بين آفاق التحريض الاستثماري وتحديات التهرب الضريبي من الفترة 1992-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010 ص ص، 151-152.
- مليكاوي ميلود، متطلبات احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 07، 2017، ص 28.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 2012، ص 184

ثانيا- التقليل من التعديلات على النظام الضريبي: يعاني النظام الضريبي الجزائري بالأساس من كثرة التعديلات المستمرة والمتعددة، منح خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، فضلا عن أن بعض الصياغات القانونية غير واضحة بشكل دقيق لهذه القوانين وكثرة بنود بعضها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية وخلق نوع من التذبذب في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.

لقد أظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم الفعالية للنظام الجبائي تكمن في عدم قدرته على التخلص من عادة التعديلات المستمرة بمناسبة إعداد قوانين المالية، رغم أن هذه الإجراءات الضريبية تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية

جدول رقم (33): التعديلات الضريبية خلال الفترة 2010-2017

قوانين المالية	التعديلات- الإلغاءات -الإتمام	قوانين المالية	التعديلات- الإلغاءات -الإتمام
2010	62 إجراء ضريبي	2014	33 إجراء ضريبي
2011	57 إجراء ضريبي	2015	93 إجراء ضريبي
2012	52 إجراء ضريبي	2016	36 إجراء ضريبي
2013	22 إجراء ضريبي	2017	76 إجراء ضريبي

من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية 2010-2017.

إن المعطيات الواردة في الجدول رقم (30) والذي يحتوي على عينة من قوانين المالية من سنة 2010 إلى غاية 2017 ، تدل على عدم استقرار التشريع الضريبي، فقد وصلت الإجراءات التي مست مختلف قوانين الضرائب 523 إجراء، بمتوسط وصل إلى 58.11 إجراء سنويا، وهو ما يجعل تنفيذها صعبا من طرف أعوان الإدارة الضريبية من جهة، كما أنها تشيع حالة من عدم اليقين في أوساط قطاع الأعمال من جهة أخرى وتعزز عدم الثقة في السلطات العمومية عندما يتعلق بالمسائل الضريبية، كل هذا يؤثر على المردودية المالية للجباية العادية.

ثالثا- محاربة التهرب الجبائي: يعتبر التهرب الجبائي أحد المشاكل الهامة التي يواجهها النظام الجبائي الجزائري، حيث يؤدي إلى إضعاف مردودية النظام الجبائي وينقص في الحصيلة الضريبية، وحسب إحصاءات رسمية يقدر حجم التهرب الضريبي في الجزائر حوالي 200 مليار دج سنويا، وللتخفيف من هذه الظاهرة قام المشرع الجبائي الجزائري القيام بإصلاحات ضريبية ذات البعد الإداري والتشريعي، وتتمثل هذه الإجراءات في العناصر التالية¹:

¹ - مليكاوي ميلود، متطلبات احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 07، 2017، ص29.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها؛
- إجبار المكلفين على التعامل بالفاتورة، وهذه الأخيرة بدورها يجب أن تكون خاضعة للمراقبة؛
- وضع بطاقة ترقيم بواسطة الإعلام الآلي لجميع المكلفين، بحيث نجد لكل مكلف رقم ضريبي واحد رغم تعدد أنشطته مما يسهل معرفة كل ما يربطه للمجال الضريبي،
- ربط بعض الإدارات الأخرى بإدارة الضرائب، فنجد مثلا إدارة الجمارك لها اتصال مستمر بإدارة الضرائب من أجل التنسيق وتبادل المعلومات لمتابعة المكلفين الذين يستوردون السلع من الخارج.

- رابعا- رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي:** للرفع من المردودية للضرائب العادية فإنه لا بد من رفع كفاء الإدارة الضريبية، وبالأخص جهاز التحصيل، وهذا ما تعكسه نسبة التحصيل الضريبي التي لا تفوق 120 % وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع نسب التحصيل في الدول المتقدمة، ويمكن الرفع من هذه النسبة عن طريق²:
- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية، والاستعاضة عن التعقيد وتعديل التشريع إذا لزم ذلك؛
 - إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي مختصة بقضايا الضريبة لحل المنازعات الضريبية بين المواطنين والدولة؛
 - الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظام ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة، بحيث يتساوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقا لمقدرتهم التكلفية.

خامسا- مكافحة الفساد الجبائي: إن مكافحة الفساد الجبائي على مستوى الإدارة الجبائية هو أولوية لخلق شرعية للنظام الجبائي، فالفساد يقوض الوعي الضريبي والإيرادات الضريبية وهو ما يتطلب البحث عن مختلف الحلول والاسترشاد بمختلف التجارب الدولية في مكافحة الفساد الجبائي، وذلك من خلال³:

- 1- عقلنة تصميم القوانين الجبائية:** ويتم ذلك من خلال إنشاء نظام ضريبي عقلاني مع تبسيط قوانين الضرائب، ويجب أن يكون عدد المعدلات الضريبية منخفض قدر الإمكان وعدد الإعفاءات قليل قدر الإمكان والتي تمثل مصدرا رئيسيا للفساد.

¹ - هواري تيغوسي، عضو لجنة المالية والميزانية في البرلمان الجزائري، في تدخله في حصة ساعة اقتصاد على قناة الشروق الجزائرية يوم 2017/10/17.

¹ - رزيق كمال، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008، جامعة الشلف، ص 2.336

³ - مليكاوي ميلود، متطلبات إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 30-31

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

2- **تقليل احتكار السلطة:** إن منح سلطات احتكارية لمسؤولي الضرائب يشجع على الانخراط في المخالفات، فالخطوة الأولى في مكافحة الفساد الجبائي يجب أن تعمل نحو هذا الاتجاه للحد من السلطة الاحتكارية لهؤلاء المسؤولين، ويجب إتباع خطوتين:

- فرض الضرائب من طرف الإدارة الضريبية ومتابعتها وتدقيقها من طرف نفس الوحدة، فمن غير المفيد تصميم وفرض الضرائب من طرف الإدارة الضريبية ومراقبتها ومتابعتها من وحدات مختلفة؛

- إخضاع موظفي الضرائب للمساءلة وتقديم رواتب تنافسية تميل إلى خفض مستوى الرشاوي في الإدارة الضريبية أو لمقاومة إغرائهم باستخدام مناصبهم الشخصية لتحقيق منافع شخصية، وينبغي إلزام مسؤولي الضرائب بتحقيق أهداف تكون محددة بوضوح.

3- **اعتماد تكنولوجيا المعلومات للحد من الفساد:** تحاول العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم وفي جميع مستويات الدخل استخدام تكنولوجيا المعلومات لمكافحة الفساد الإداري، فاستخدام هذه التكنولوجيا يقلل من السلطة التقديرية للمسؤولين المحليين وتخفض تكاليف المعاملات وتزيد من الشفافية، والأهم من ذلك أنها تقلل من التفاعلات الشخصية بين دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب والتي تعتبر من أهم قنوات الفساد الجبائي، وهو ما يقلل من فرصة الانخراط في الممارسات الفاسدة. كما أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات تساعد في بناء الشفافية والثقة من خلال تبادل المعلومات مع الجمهور وجعلهم أكثر دراية بحقوقهم وامتيازاتهم وتشجع على المزيد من المساءلة من طرف المسؤولين لأنها تخلق مثبطات للفساد من خلال خلق الخوف للتعرض للعقوبات، فمن الضروري أن يكون هناك نظام متكامل للضرائب والبيانات حول الإقرارات الضريبية للأفراد، كما ينبغي تسجيل نتائج التحقيقات الجبائية ويجب على الإدارات الأخرى توفير جميع المعلومات اللازمة، ويجب على هذا النظام الحفاظ على السرية التامة وأمن المعلومات والتي بدونها يمكن أن يساء استخدام المعلومات.

4- **إنشاء مدونة قواعد الأخلاق:** على المستوى الوطني يجب أن يتوفر لكل بلد قانون شامل للأخلاق يحدد السلوك المناسب وغير المناسب للسياسيين وكذلك البيروقراطيين، فمن المهم اعتماد قواعد الأخلاق لأن التوقعات المستقبلية للبلاد تعتمد إلى حد كبير على نوعية وصدق قادتها، وينبغي أن تشمل هذه القواعد الأحكام التي تحقق في إساءة استخدام ممتلكات الدولة من خلال الكشف السنوي للمداخيل وممتلكات القادة والمسؤولين، وفي المقابل ينبغي حظر أنشطة معينة مثل التماس أو قبول الهدايا أو مزايا تتعلق بالمهام الرسمية، ومن الأهمية القصوى توفير التدريب لموظفي الإدارات الضريبية حول السلوك الأخلاقي والتأكيد على القيم الأخلاقية في ممارسة المهام مثل

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

النزاهة والصدق، الخدمة العامة، العدالة، الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. أما بالنسبة لدافعي الضرائب يمكن تعزيز قواعد الأخلاق من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية والنشرات، وإعلام دافعي الضرائب وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم الجبائية، وينبغي توفير كل المعلومات الضريبية مثل القواعد الضريبية والأسعار والإجراءات لدافعي الضرائب على شبكة الانترنت، فعدم حصولهم على المعلومات حول القواعد واللوائح الجبائية يجعلهم غير مدركين لحقوقهم، وبالتالي تعرضهم لمعالجات تقديرية من طرف الإدارة الجبائية الفاسدة.

المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة

عملت الجزائر على إعداد مجموعة من القوانين والتي كانت تهدف في الأساس إلى المحافظة على المال العام وترشيد استغلاله، حيث عمدت إلى وضع قوانين من شأنها مكافحة الفساد والتحكم فيه كما قامت بعدة تعديلات على قانون الصفقات العمومية، كما عمدت الوزارة إلى إعداد دليل من القوانين والتعليمات بهدف التخصيص الأمثل للموارد والرقابة والمتابعة الموازنية، مع أن هناك نفقات مهمة يجب على الحكومة ترشيدها، مثل التحويلات الاجتماعية ونفقات الدعم، إعادة تقييم المشاريع، ترشيد الواردات.

الفرع الأول دوافع ترشيد النفقات العامة:

يتسم الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد أحادي المورد، أي أن أغلب موارد الموازنة العامة تأتي من إنتاج وتصدير النفط. وبدرجة أقل من مصادر تمويله كالضرائب والرسوم، وعليه فالموارد المالية تعتبر هشة بسبب تقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى العجز المستمر في الموازنة العامة بسبب التزايد المستمر في النفقات العامة بنسبة تفوق نمو الإيرادات العامة، وكذا الفجوة الموجودة بين النفقات الحقيقية وتوقعات الموازنة العامة، كل هذه الأمور دفعت إلى التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام لمعالجة الاختلال في التوازنات الاقتصادية والمالية.

أولا- اتساع الفجوة بين الإنفاق الحقيقي والإنفاق المتوقع: إن عدم اعتماد الدقة والوضوح في تقديرات الموازنة سواء تعلق الأمر بالإيرادات العامة أو النفقات العامة، ويعتبر تقدير النفقات أكثر أهمية وذلك لصعوبة تحديد الأولويات والاختيار بين الأهداف، حيث يعتبر الاختيار بين الأهداف ووضع الأولويات التي تحكم هذا الاختيار من أهم وأدق العمليات التي تمر بها مرحلة تقدير النفقات، وهي من الأمور الصعبة نظرا لندرة الموارد العامة من جهة، وكطبيعة الروابط بين الأهداف في حد ذاتها، والتي تعتبر علاقات مركبة ومعقدة، والجدول الآتي يوضح الانحرافات المسجلة ما بين النفقات المسجلة في قوانين المالي وما تم تنفيذه فعلا:

جدول رقم (34): الانحرافات المسجلة بين النفقات المتوقعة والنفقات الفعلية الوحدة مليار دج

السنوات	النفقات	النفقات	النفقات	الفوارق	نسبة التنفيذ %
---------	---------	---------	---------	---------	----------------

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

		المتوقعة	الحيقوية		
2008	التسيير	2363.18	2290.37	72.82	96.92
	التجهيز	2519	2024.99	494.0	80.39
2009	التسيير	2661.25	2255.12	406.13	84.74
	التجهيز	2813.32	2283.65	529.66	81.17
2010	التسيير	3445.99	2736.18	709.81	79.40
	التجهيز	3022.86	2749.20	273.65	90.95
2011	التسيير	4291.18	3945.12	346.06	91.94
	التجهيز	3981.38	3403.84	577.53	85.49
2012	التسيير	4925.11	4691.34	233.76	95.25
	التجهيز	2820.41	2390.07	430.34	84.74
2013	التسيير	4335.61	4156.35	179.26	95.87
	التجهيز	2544.20	2356.67	187.53	92.63
2014	التسيير	4714.45	4430.24	284.20	93.97
	التجهيز	2941.71	2941.71	396.16	86.53
2015	التسيير	4972.27	4660.35	311.91	93.73
	التجهيز	3781.44	2589.02	1192.42	68.47

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

قوانين تسوية الميزانية لسنوات (2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015) من خلال الجدول رقم(31) نلاحظ ان هناك اختلال في التقديرات في مجال النفقات العامة، حيث نلاحظ بالنسبة لنفقات التسيير والتي تعبر عن نفقات تسيير المرفق العام وتكون أكثر دقة من نفقات التجهيز التي تعد على أساس دراسات، أن هناك فوارق كبيرة بين المتوقع والفعلي حيث قدر الفارق سنتي 2008 و2009 ب72.82 مليار دج و 406.13 مليار دج على التوالي بنسبة تنفيذ 96.92% و 84.74%، في حين سجلت 2010 أكبر فارق حيث قدر ب 709.81 مليار دج بنسبة تنفيذ وصلت إلى 79.40%، أما سنوات 2011 و 2012 و 2013 فقدرت نسبة تنفيذ نفقات التسيير ب 91.94%، 95.25% و 95.87% على التوالي في حين شهدت سنة 2014 فارق وصل إلى 284.20 مليار دج ونسبة تنفيذ بلغت 93.97% اما سنة 2015 فبلغ الفارق 311.91 مليار ونسبة تنفيذ 93.73%.

أما فيما يخص نفقات التجهيز فنلاحظ فوارق كبيرة وصلت في سنة 2008 إلى 19.61% بينما كانت في 2010 إلى 90.05%، وبلغت 31.51% سنة 2015 أين بلغ الفارق ما يقارب 1192.42 مليار دج بينما مما يوضح ضعف الطاقة الاستيعابية الوطنية للاستثمارات الموجهة من خلال برامج النمو، وعليه فمن خلال الجدول السابق نلاحظ الفوارق المسجلة في اعتمادات المخصصة والاعتمادات الفعلية كانت كبيرة وصلت إلى فوارق كبيرة.

مما سبق يمكن الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية لديها ضعف على التنبؤ بالنفقات الحقيقية، مع أن التقدير بالزيادة يفتح المجال للإسراف والتبذير في النفقات العامة من خلال رغبة كل مسير من التخلص من الفائض المسجل في الاعتمادات، كما أن ضعف التقدير

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

يؤدي بالحكومة بالاستنتاج بقانون المالية التكميلي، وهي إحدى المخالفات التي ترد على قاعدة سنوية الميزانية، حيث أصبحت قوانين المالية التكميلية ظاهرة عادية ومعمول بها لسنوات متتالية في بعض الأحيان، وهذا ما يناهز نهج ترشيد الإنفاق العام.

ثانيا- عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها: إن ارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية، بسبب سوء التسيير والتنفيذ والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى وكذلك حجم الأغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع من دون إنهاء الدراسات التمهيديّة¹.

هذه الأسباب وأخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وهذرا على الإنفاق الحكومي (عدم رشادة الإنفاق)، فوفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تراوحت قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا)، و7 نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات) تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(35): تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة (2008-2017)

السنة	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16
القيمة	3.7	3.2	3.3	3.0	2.4	2.4	3.1	3.1	3.1
الرتبة	/48	/80	/64	/79	/116	/101	/74	/76	/75
ة	134	133	139	140	144	148	144	140	138

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008/2017

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم مؤشر الإسراف الخاص بالجزائر في كل السنوات كان أقل من النصف ما عدا موسم 2009/2008 الذي كان يساوي 3.7 واحتلت الجزائر المرتبة 48 من بين 134 دولة، وكانت أسوأ مرتبة تحصلت عليها الجزائر موسم 2013/2012 أين احتلت الجزائر المرتبة 116 من ضمن 144 دولة، وهذا ما يبين أن الإنفاق في الجزائر يتميز

¹ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، دكتوراه علوم(غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2015، ص 280.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

بالإسراف وعدم الكفاءة العالية في توفير السلع والخدمات، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي.

ثالثا- من حيث هيكل النفقات (مدونة النفقات العامة) يعتمد تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة في الجزائر التصنيف حسب الوزارات والقطاعات ويقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها وليسير نشاطها خلال السنة المقبلة وهو يوافق ميزانية البنود و الاعتمادات وما تتميز به من سلبيات، رغم تعدد المناهج الحديثة في مجا الميزانية العامة (ميزانية برامج الأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية الأساس الصفري، الميزانية التعاقدية)¹.

وتعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام، فهي تعتمد على إطار قانون قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال تسيير المجال المالي للدولة من خلال تشريعين أساسيين هما:

- القانون رقم 17-84 المتعلق بقوانين المالية والمعدل والمتمم؛
 - القانون رقم 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- وتتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية وذلك من خلال²:
- عدم تجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة واحدة
 - الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز؛
 - صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، من خلال التصنيف الحالي.

وإن تصنيف النفقات العامة بهذا الشكل في إطار الميزانية العامة، لا يظهر الأهداف التي تريد الحكومة تحقيقها في المستقبل أي أن الميزانية في الجزائر غير موضوعة على أساس الأهداف، بل على أساس الوسائل وبالتالي تتجلى الاعتمادات المالية المرصودة لكل وزارة، بالإضافة إلى غياب عنصر المحاسبة عن الأداء من خلال غياب تطبيق قانون ضبط الميزانية والمعايير الحديثة المستعملة للرفع من كفاءة وفعالية النفقة العامة.

الفرع الثاني: تعزيز الإجراءات وضرورة ترشيد بعض النفقات:

تعتبر الإجراءات والنصوص القانونية في مجال المالية العامة مهمة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة وفق الأعراف المعمول بها، وتجنب التصرف حسب الرغبات الشخصية:

¹ - المرجع نفسه ، ص 226.

² - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص 60.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

أولاً- الإجراءات القانونية لترشيد النفقات العامة: تعتبر الإجراءات والنصوص القانونية في مجال المالية العامة مهمة لتنفيذ الموازنة العامة وفق الأعراف المعمول بها، وتجنب التصرف حسب الرغبات الشخصية

1- إجراءات مكافحة الفساد: لقد كانت الدولة الجزائرية من بين الدول الأولى والسبابة التي صادقت على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، على اعتبار أنها من بين الدول التي عانت كثيرا من ظهرة الفساد كما عززت هذه الخطوة بإصدار القانون 06-01 المعدل والمتمم بالقانون 11-15، وفي هذا الإطار نجد أن هناك إرادة سياسية ضعيفة تتعايش مع الفساد ولا تملك القدرة على محاربتة وبدون إرادة سياسية فإن التصدي للفساد يكون شكلي فقط.

أ- واقع الفساد في الجزائر: رغم أن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول بما فيها المتقدمة، وتسعى جاهدة للوقاية منها ومكافحتها إلا أن حجم الفساد لا يمكن تقديره بدقة في أي دولة نظرا لسرية معاملاته، والجزائر شأنها شأن باقي الدول خاصة النامية منها، يعرف فيها الفساد وقضاياها الكبيرة نوعا ما نوعا من التعتيم والغموض والسرية بحيث لا توجد إحصائية رسمية عن حجمه، ولا معلومات دقيقة عن قضايا الفساد التي نطلع عليها في وسائل الإعلام المكتوبة، وقد أكد رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته أمام المشاركين في الندوة الخاصة بمكافحة الفساد سنة 2011، على أن ظاهرة الفساد واقع وحقيقة موجودة لا سبيل لإنكارها، مسجلا غياب الأدوات العلمية والمنهجية لإثباتها وقد أوضح أن الهيئة التي يرأسها عازمة على تدارك النقص المسجل في تقدير وقياس ظاهرة الفساد، وذلك بانجاز تقييم شامل لتطور هذه الظاهرة على أساس المعالجة الإحصائية لحالات الفساد، وذلك بانجاز دراسات تهدف إلى المعرفة الدقيقة لظاهرة الفساد على اختلاف أنواعها وكذا الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على انتشارها، من خلال انجاز تحقيقات وعملية سبر الآراء لمعرفة أشكال وأنماط الفساد في المرافق العمومية لاسيما الخدمية منها¹.

ويتم الاستناد غالبا لدراسات المنظمات الدولية لمعرفة حجم الفساد في الجزائر، فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والتي أدرجت فيه الجزائر منذ 2003، تحتل الجزائر دائما مراتب متدنية وبقيم متدنية أيضا والجدول المولي يوضح ذلك:

جدول رقم (36): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2017)

السنة	قيمة المؤشر	الرتبة
2003	2.6	133/88
2004	2.7	146/97
2005	2.8	158/97
2006	3.1	163/84
2007	3.0	180/99
2008	3.2	180/92
2009	2.8	180/111

¹ - حنيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة في ترشيد الإنفاق: دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2016، ص ص 277-278.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

178/105	2.9	2010
182/112	2.9	2011
174/105	3.4	2012
175/94	3.6	2013
174/100	3.6	2014
167/88	3.6	2015
176/108	3.4	2016
180/142	3.3	2017

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Transparency International Reports for the years 2003/2017

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم مؤشر مدركات الفساد التي تحصلت عليها الجزائر لم تتجاوز النصف من أصل 10 نقاط في الفترة بين 2003 و2017، كما أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في سلم الترتيب، وهذا ما يعكس مدى تغلغل الفساد في كل الإدارات والقطاعات الحكومية وجهازها التنفيذي الذي يسير المال العام والنفقات العمومية، وهذا رغم إصدار الجزائر للقانون الخاص بالوقاية من الفساد سنة 2006 والمصادقة في نفس العام على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد.

وجدير بالذكر أن الجزائر شهدت الكثير من فضائح الفساد، نذكر منها فضيحة القرن في سنة 2003 لبنك الخليفة والتي خلفت ثغرة مالية بقيمة 1.5 مليار دولار، بالإضافة إلى قضية البنك التجاري والصناعي، الطريق السيار، قضية سوناطراك، بالإضافة إلى التهرب الجبائي.

ب- تفعيل الإجراءات التشريعية: في إطار مكافحة الفساد واستهدافه قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقيات مكافحة الفساد وكذا إصدار مجموعة قوانين من شأنها محاربة الفساد والتخفيف من حدتها والتي نوجزها فيما يلي:

- مصادقة الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي من أهدافها ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته بدرجة عالية من الكفاءة والنجاعة، وبالأخص تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة للشؤون والممتلكات العمومية.

- قامت الجزائر في 2006 بإصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال القانون 01-06¹، وقد تضمن مجموعة من التدابير والأهداف في القطاعين العام والخاص والتي تمثلت

¹ - قانون رقم 01-06، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 20/02/2006، الجريدة الرسمية العدد 14، المؤرخة في: 2006/03/08.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

في تعزيز الشفافية ودعم التدابير الهادفة إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والتسيير الشفاف للمال العام والخاص.

- تم التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة في ماباتو في جويلية 2003، والتي تشجع الدول على إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد، كما تم التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة واحترام المؤسسات الديمقراطية

- إصدار مرسوم رئاسي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، حيث نص المرسوم على ان اللجنة تتكون من رئيس وستة أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتنتهي مهامهم حسب الأشكال نفسها، وتتكون هذه اللجنة من مجلس اليقظة والتقييم، مديرية الوقاية والتحسيس، مديرية التحاليل والتحقيقات، ويكلف رئيس الهيئة بما يلي¹:

- * إعداد برنامج عمل الهيئة،
 - * تنفيذ التدابير التي تدخل في إطار السياسة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته؛
 - * إدارة أشغال مجلس اليقظة والتقييم؛
 - * السهر على تطبيق برنامج الهيئة والنظام الداخلي؛
 - * إعداد وتنفيذ برامج تكوين إطارات الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛
 - تمثيل الهيئة لدى السلطات والهيئات الوطنية والدولية؛
 - * تحويل الملفات التي تتضمن وقائع بإمكانها ان تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل قصد تحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء؛
 - * تمثيل الهيئة أما القضاء، وفي أعمال الحياة المدنية؛
 - * ممارسة السلطة السليمة على جميع المستخدمين؛
 - * تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي وتبادل المعلومات.
 - إصدار الأمر رقم 05-10² المتمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته 2006.
- 2- تعزيز قانون إبرام الصفقات العمومية:** لقد اكتسبت الصفقات العمومية أهمية بالغة من حيث الاعتمادات المالية المخصصة لها وارتباطها الوثيق بالخرزينة العمومية، لذلك أخضع المشرع الجزائري الصفقات العمومية للرقابة سواء قبل إبرامها أو أثناء الإبرام وحتى التنفيذ وبعده، كما حدد المشرع إجراءات إبرام الصفقات وذلك بفتح المجال أما المتنافسين لتقديم عروضهم وتمكينهم من الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بالصفقة المراد إبرامها، مراعيًا في ذلك جملة من المبادئ الأساسية المتمثلة في مبدأ العلانية والمنافسة والشفافية.

1 - وفقا للمادة 09 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413، الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، المؤرخ في: 2006/11/22، الجريدة الرسمية، العدد 74 المؤرخ في: 2006/11/26.

2 - الأمر رقم 05-10 المتمم لقانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 2010/08/26، الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخ في: 2010/09/01.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة للصفقات العمومية خصوصا بعد المرسوم 02-250 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، الذي تم تعديله سنة 2003 من خلال المرسوم 03-301 ثم تم تعديله مرة أخرى سنة 2008 من خلال المرسوم 08-338، ثم تلاه إصدار المرسوم الرئاسي 10-236 المتضمن الصفقات العمومية، والذي تم تعديله عن طريق المرسوم 11-98 ثم المرسوم 11-222، ثم المرسوم 23-23 ثم المرسوم 03-13، إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم 15-247¹ المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

وسوف نتطرق للأحكام الواجب مراعاتها عند إبرام الصفقات العمومية.

أ- **الإعلان عن الصفقة:** يهدف الإعلان عن الصفقة إلى إضفاء الشفافية على العمل الإداري، حيث يتم من خلاله إعلام المعنيين، مما يفسح المجال للمنافسة بينهم، ويضمن احترام مبدأ المساواة، ويسمح للإدارة باختيار أفضل العروض والمتعاملين. ويكون اللجوء إلى الإشهار الصحفي إلزاميا في الحالات الآتية²: طلب العروض المفتوح، طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، طلب العروض المحدود، المسابقة، التراضي بعد الاستشارة عند الاقتضاء.

كما أدرج المشرع الجزائري وسيلة الإعلان الإلكتروني، وكيفية تبادل المعلومات المتعلقة بالدعوة إلى المنافسة، حيث مكن المصالح المتعاقدة من وضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعاملين بالطريقة الإلكترونية. كما يتم نشر إعلان الصفقة في يوميتين محليتين أو وطنيتين

ب- **إرساء الصفقة:** تأتي هذه المرحلة بعدما تقوم المصلحة المتعاقدة من التأكد من قدرات المتعاقد الذي

يتوفر عرضه على الشروط والمواصفات المطلوبة لإبرام الصفقة العمومية، وعليه يتم إرساء الصفقة على

صاحب أفضل عرض فني ومالي.

ج- **المصادقة على الصفقة:** لا تصح الصفقات ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة

المذكورة أدناه، حسب الحالة³:

- مسؤول الهيئة العمومية؛

- الوزير؛

- الوالي؛

- المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المؤرخ في:

1. 2015/09/16، الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في: 2015/09/20.

- وفقا للمادة 61، من المرسوم الرئاسي 15-247، مرجع سابق.

- وفقا للمادة 04، المرجع نفسه.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- رئيس المجلس الشعبي البلدي؛

- المدير العام أو مدير المؤسسة العمومية.

د- **مراجعة الصفقة**: يقصد بمراجعة الصفقة تحيينها وفقا للصيغ والكيفيات المتفق عليها والمحددة في الصفقة، أو إذا تطلبت الظروف الاقتصادية ذلك ويمكن أن يحين السعر حسب الشروط المنصوص عليها في المواد 98 و 99 و 100 و 05 من المرسوم 15-247، أما في حالة الصفقات العمومية المبرمة عن طريق التراضي البسيط فلا تكون قابلة للتحيين.

ه- **تأشير الصفقة العمومية**: وضع المشرع الجزائري لجان الصفقات العمومية على المستوى الوطني والوزاري والولائي والبلدي لتتولى الرقابة على مشروعية الصفقة العمومية، وتتوج الرقابة التي تمارسها اللجان الوطنية بإصدار تأشيرة في غضون 45 يوما على الأكثر أو رفضها ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملا لدى كتابة اللجنة.

3- **التحكم في النفقات ومتابعة الموازنة لتخصيص أمثل للموارد**: إن اتساع حجم النفقات العمومية منذ بداية تطبيق البرامج التنموية أدى إلى تفاقم العجز المالي للميزانية، قد يواجه حاليا تقلص المورد المالي، الذي يفرض تحكما أفضل في تخصيصه علما أنه يتأثر تأثيرا بالغا بالتذبذبات والتقلبات التي تطبع المعلمات المتعلقة بالمبادلات الخارجية لاسيما تلك الكامنة وراء هبوط أسعار المحروقات. بهذا الصدد ينبغي على الحكومة أن تراعي مستوى التمويل المعتمد بغرض مواصلة الجهود المعترف للتنمية الذي تبذله السلطات العمومية، مع مراعاة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

إن شح الموارد الذي بدأ يتفاقم منذ سنة 2014، استلزم تأسيس تدريجي لانضباط أكبر في التسيير العمومي مع تبني إجراءات صارمة تهدف إلى التحكم في توسع النفقات العمومية لاسيما من خلال¹:

- تجميد أو تأجيل بعض مشاريع الاستثمارات العمومية التي لم تطلق بعد أو التي ليس لها أولوية؛

- ترشيد النفقات الجارية مع الحفاظ على الأعباء غير القابلة للتقليص (الرواتب، المنح، التحويلات والمكتسبات الاجتماعية) ومراجعة إلى أدنى حد طبيعة النفقات الأخرى المرتبطة بوسائل التسيير وذلك مع الحفاظ على نوعية الخدمة العمومية؛

- أحداث آلية بإمكانها تعديل النفقات الميزانية في حالة تدهور التوازنات العامة²؛

- تبني ولأول مرة سنة 2016 مسعى لتسقيف النفقات يتمشى مع مستوى التغطية المالية الدائمة لخزينة الدولة مع تقبل الأمرين بالصرف ذلك؛

¹ - وزارة المالية، مذكرة توجيه متعلقة بتحضير لمشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة 2019، 2018، ص

2.

² - وفقا للمادة 67 من قانون رقم 15-18 المتضمن قانون المالية 2016 المؤرخ في : 2015/12/30، الجريدة الرسمية

العدد 72 المؤرخة في: 2015/12/31

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- إدراج تأطير الميزانية متوسط المدى ابتداء من السنة المالية 2017 الذي يحدد تقديرات الإيرادات والنفقات للسنة المقبلة وعلى سبيل الإشارة للسنتين الموالتين اللتين يمكن أن تكونا موضوع تعديل أثناء تحضير مشروع قانون المالية للسنة المعنية؛
- إقفال حسابات التخصيص الخاص الموجهة لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية، من أجل التحكم في مستوى النفقات التي من المحتمل تنفيذها من الاعتمادات المتراكمة التي تغطيها الحسابات المذكورة¹.
- فتح حساب تخصيص جديد لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية التجهيز من أجل تمويل مجموع برامج الاستثمارات، بهذا الصدد لا يمكن للأمرين بالصرف أن يقوموا بالتزامات من رخص البرامج إلا في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لهم².
- غير أن تحديد حجم المدفوعات وإعداد مخطط للخزينة ومخطط الالتزام بالنفقات الذي كان من المفروض أن يضبط مستوى وتيرة النفقات العمومية لمختلف الدوائر الوزارية، على جميع مستويات الأمر بالصرف لم يعط النتائج المتوقعة خلال سنوات 2015، 2016 و2017، على هذا الأساس، شرعت الحكومة في تدابير إضافية من أجل تدعيم جهودات التحكم في النفقات العمومية وترشيدها، يتعلق الأمر لاسيما بالمرسوم التنفيذي رقم 18-86 والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تطبيق التمويل غير التقليدي وهذا من خلال³:
- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز للدولة؛
- إنجاز إحصاء وطني لمداخل الأسر، في سنة 2018 تحضيراً لترشيد سياسات الإعانات العمومية؛
- الشروع تدريجياً ابتداء من سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر؛
- الترشيح المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد؛
- تكييف البرامج المستقبلية للتجهيزات العمومية مع التطور الذي تحقق في كل قطاع، مع ترشيح اقتصادي أكبر ومع القدرات المالية للدولة؛
- الانطلاق مع بداية 2018 في إصلاح المساهمة العمومية لسياسة الإسكان، ولاسيما من خلال التخفيف من وتيرة التمركز الحضري للسكان من جهة ومشاركة أكبر في الترقية الخاصة من جهة أخرى؛
- الشروع في تنفيذ المدونة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة؛

¹ - وفقاً للمادة 119 من قانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية 2017 المؤرخ في: 2016/12/28، الجريدة الرسمية العدد 77 المؤرخة في: 2016/12/29

² - وفقاً للمادة 120، المرجع نفسه

³ وفقاً للملحق المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، المؤرخ في: 2018/03/5، الجريدة الرسمية العدد 15، المؤرخ في: 2018/05/07.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

- يجب أن يصادق الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية على أي إنفاق عمومي للاستثمار يتجاوز 10 ملايين دينار.

ثانيا- ضرورة ترشيد بعض النفقات العامة هناك بعض النفقات التي تستحوذ على مبالغ ضخمة ولذلك وجب على الدول إعادة النظر فيها، وإدخال إصلاحات عليها من أجل التخفيف العبء على الموازنة العامة في ظل ضعف الموارد المالية المخصصة لتغطية الإنفاق العام. تتمثل هذه النفقات في النفقات الاجتماعية، وتمثل في الأساس في الدعم الذي تقدمه الدولة لمختلف شرائح المجتمع سواء كان هذا الدعم مباشر أو غير مباشر، فالدعم المباشر يقصد به الأموال التي تخرج مباشرة من الخزينة العامة إلى بعض الجهات لتمويل حصول المواطن على السلع بأسعار المناسبة، ويوزع هذا الدعم على السلع الأساسية، وبعض القطاعات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على المجتمع، أما الدعم غير المباشر أو الضمني فيقصد به الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية وأبرز الأمثلة عن هذا النوع دعم المواد الطاقوية، دعم الكهرباء والغاز والماء، بالإضافة إلى مساهمة الدولة في صناديق التأمينات .

1-أهم المواد المدعمة في الجزائر¹:

أ - دعم مواد الطاقة : يتم تحديد أسعار الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء إداريا أقل من قيمتها السوقية، حيث يتم تثبيت أسعار الوقود عند كل نقطة في سلسلة التوزيع من الإنتاج إلى التكرير إلى التوزيع، في الآونة الأخيرة زادت الجزائر ضرائب الوقود قليلا والتي تعتبر من أرخص الأسعار عالميا ، حيث حمل قانون المالية 2016 زيادات على استهلاك الكهرباء والغاز الطبيعي، بعد أن تم تجميد تعريفاتها الجمركية منذ عام 2005 وهي أقل بكثير من تكاليف الإمداد، وعلى هذا تعاني شركة سونلغاز المسؤولة عن توزيع الغاز الطبيعي والكهرباء من عجز هيكلي، بالإضافة إلى الإعانات الضمنية للطاقة تقدم الحكومة إعانات مباشرة لكهربية الريف والتوزيع العام للغاز الطبيعي والمياه.

ب- دعم الإسكان : ويتم توفيرها لحل مشكلة النقص الحاد في المساكن الذي ينتج عن الزيادة السكانية السريعة والهجرة من الريف إلى المدينة، ولمعالجة هذا النقص وضعت الحكومة الجزائرية عدد من البرامج لتوفير السكن بأسعار معقولة ويتم توجيه الدعم الصريح إلى الصندوق الوطني للإسكان، كما توجد إعانات السكان الضمنية بتوفير الأراضي بسعر صفر في تكاليف الإسكان الاجتماعية.

ج - دعم المواد الغذائية_: تشمل الخبز ومنتجات القمح اللين والصلب والشعير والحليب المبستر المعاد صنعه من اللبن وزيت الطبخ المكرر والسكر الأبيض المتبلور، وتعطي الحكومة الفرق بين تكلفة السوق للمواد الخام وسعر البيع المنظم لها هي حالة القمح والشعير

¹ -Zine Barka, Zine El Abidine Djelil, **the sustainability of algeria's subsidies?**,Preliminary Version, p 6 available on the site https://editorialexpress.com/cgi-bin/conference/download.cgi?db_name=MEEA17&paper_id=56

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

والحليب التي تمثل الجزء الأكبر من الإعانات الغذائية، تقوم الحكومة بإصلاح نقل المواد الخام إلى المنتجين المحليين وتعويض الوكالة المنظمة المعنية من الفرق بين سعر الاستيراد من السوق الدولي والسعر الإداري من المحدد.

د- دعم التعليم : من أجل تسهيل الوصول إلى التعليم العام وخاصة لنظام التعليم العالي يشمل الدعم هنا تغطية تكاليف اللوازم المدرسية والإطعام والإسكان والنقل و المنح الدراسية للطلاب المؤهلين.

2- تكلفة الدعم في الجزائر: تشكل النفقات الاجتماعية ونفقات الدعم حيزا هاما في الميزانية العامة للدولة، حيث تتوزع هذه النفقات بين النفقات الصريحة التي تظهر في أوراق الميزانية وبين النفقات الضمنية، وتشكل إعانات دعم الطاقة أكثر من 50% من مجمل نفقات الدعم، وسنحاول من الجدول الموالي عرض تطور النفقات الاجتماعية التي تظهر في جداول الميزانية خلال الفترة 2000-2017.

جدول رقم(37): تطور التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) الوحدة مليار دج

السنوات	التحويلات الجارية	التحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي
2000	300,4	7,29%
2001	247,1	5,85%
2002	387,7	8,57%
2003	543,8	10,35%
2004	633,6	10,30%
2005	597,6	7,90%
2006	733,3	8,63%
2007	871,8	9,32%
2008	1230,6	11,14%
2009	1272,8	12,77%
2010	1418,5	11,83%
2011	1773,9	12,16%
2012	2431,7	15,00%
2013	1856,4	11,15%
2014	2069	12,01%
2015	2000,8	11,98%
2016	1929,3	11,08%
2017	1858	9,88%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2016-2012-2010-2008-2006-2002)

- IMF, IMF Country Report No. 18/168, Algeria ,2018.

من خلال الجدول رقم(34) نلاحظ أن التحويلات الاجتماعية الجارية، كانت في ارتفاع مستمر بسبب السياسة الاجتماعية للدولة والتوسع في سياسة الدعم دون اقتصاره على فئات محددة أو سلع ضرورية محددة، وهذا ما يفسر انتقال مبلغ الدعم من 300.4 مليار دج سنة 2000، وهو ما يمثل 7.29% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 597.6 مليار دج سنة 2006 ثم إلى 1230 مليار دج سنة 2008، أي ما يمثل نسبة 8.63% و 11.24% من الناتج

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

المحلي الإجمالي على التوالي، وواصلت النفقات الاجتماعية الجارية الارتفاع أين قدر سنة 2012 بـ 2431.7 مليار دج وهو ما يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبين رغبة الدولة في رفع من مستوى معيشة السكان وكذا إنعاش قطاعات معينة مثل السكن.

ورغم انخفاض أسعار النفط منتصف 2014، إلا أن التحويلات الاجتماعية الجارية مازالت تشغل حيزا هاما في ميزانية الدولة، فقد بلغت سنة 2015 مبلغ 2000.8 مليار دج أي ما نسبته 11.95% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت سنتي 2016 و 2017 ما قيمته 1929.3 مليار دج و 1858 مليار دج على التوالي، وهو ما يساوي 9.88% من الناتج المحلي لسنة 2017.

أما فيما يخص الدعم الضمني غير المقيد في الميزانية العامة سواء كانت عن طريق الضريبة أو عن طريق أدوات أخرى، والتي تغطي خصوصا الإعانات الموجهة لدعم الموارد الطاقوية وإعانات الحفاظ على الشركات العمومية ومنها شركة سونلغاز والتي بلغت في السنوات الأخيرة ما لا يقل عن 1500 مليار دج¹.

بلغ الدعم الضمني سنتي 2013 ما قيمته 3228.3 دج وهو ما يمثل 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل سنة 2014 إلى 2560.8 مليار دج أي ما نسبته 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في سنة 2015 فقد بلغ 1367 مليار دج وتوزع هذا الدعم كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (38) يبين نفقات الدعم الضمني خلال السنوات 2013-2015 الوحدة مليار دج

البيان	2013	2014	2015
النفقات الضريبية	1081	954	-
العمليات العقارية	66.5	56.3	67
دعم الموارد الطاقوية	2080.45	1440.3	1300

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد:

- IMF, Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Algeria, IMF Country Report No. 16/127, 2016, p 13.

- لجنة المالية والميزانية، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، المجلس الشعبي الوطني، 2015، ص ص 16-16

- Ministère des Finances ,Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015, p21..

من خلال الجدول رقم 35 نلاحظ أن أكثر من 50 بالمائة من نفقات الدعم الضمني تذهب إلى دعم الموارد الطاقوية، وهذا يعتبر كسياسة لتقاسم ثروة البلاد، كما يمكن أن نجد له اعتبارات سياسية، فغالبا ما تكون إعانات الوقود ذات شعبة كبيرة وبالتالي يمكن الحفاظ عليها بسعر منخفض ليستفيد منه الشريحة الكبرى من المواطنين، كما يعتبر مقياس لتوزيع ريع النفط والغاز.

3- أهم الاقتراحات في عملية إصلاح نظام الدعم

¹ - المجلس الوطني الشعبي، مشروع قانون المالية 2016، الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الرابعة، رقم 200، ص 5.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

أ- خطة الإصلاح يجب أن تكون شاملة ، إن وضع خطة وبرنامج محكم يراعى فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين يزيد من فرض النجاح، فقد تم التخطيط لمعظم الإصلاحات الناجحة بشكل جيد وعلى أساس إستراتيجية إصلاح واضحة، فمثلا في إيران أدرج إصلاح دعم الوقود لعام 2010 أهدافا واضحة، وتدابير التعويض وجدول زمني للإصلاح.

تتطلب خطة الإصلاح الشاملة ما يلي¹:

- تحديد أهداف واضحة طويلة الأجل: من الأرجح أن تكون إصلاحات الدعم ناجحة وناجحة إذا كانت متضمنة جدول أعمال أوسع للإصلاح، فمثلا في مجال الطاقة يجب أن تتضمن الإصلاحات نهجا مستداما لتسعير الطاقة وخطة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة والعرض.
- تقييم الأثر المحتمل للإصلاحات: إن تصميم إستراتيجية شاملة لإصلاح الدعم يتطلب معلومات عن التأثير المحتمل على مختلف أصحاب المصلحة في إصلاح نظام الدعم، وتحديد التدابير التي تخفف من الآثار السلبية، ويشمل ذلك تقييم الآثار المالية والاقتصادية للإعانات وتحديد المستفيدين والخاسرين من عملية الإصلاح
- التشاور مع أصحاب المصلحة: ينبغي دعوة أصحاب المصلحة من المصلحة للمشاركة في صياغة إستراتيجية إصلاح الدعم، وقد أثبت هذا النهج نجاحه في العديد من الدول

ب- شرح الإصلاحات: إن أحد العوائق الرئيسية أمام برنامج إصلاح الدعم هو نقص الوعي العام في المجتمع حول تكاليف نفقات الدعم، وعليه فالقيام بحملات التوعية العامة الموجهة نحو مختلف طبقات المجتمع بالاشتراك مع الوسائل الإعلامية وخبراء التسويق والمسؤولين الحكوميين، من شأنها أن توصل المعلومات حول النتائج السلبية للدعم ، بما في ذلك عدم المساواة في الدخل واستهلاك جزء كبير من الميزانية العامة والمساهمة في الفساد.

إن حملات الاتصال والتوعية يجب أن تطلع المواطنين على مزايا استبدال الإعانات ببدائل أكثر فعالية مثل التحويلات النقدية المباشرة للفقراء أو آلية الرعاية الاجتماعية التي تصل إلى فئات المجتمع الأكثر احتياجا مع كفاءة أكبر وفساد أقل، إن إطلاع المجتمع عن بدائل الدعم الضمني والمباشر يخلق الظروف الملائمة لتطبيق إصلاحات الدعم الاجتماعي، كما أن المجتمع سيدعم هذه الإصلاحات².

ب- وضع برنامج تحويل نقدي مستهدف: يجب على الحكومة الانتقال من نظام الدعم الحالي للسلع والخدمات إلى برنامج للتحويلات النقدية المباشرة المستهدفة للأسر ذات الدخل

¹ - Benedict Clementsand others, **Energy subsidies: How large are they and how can they be reformed?**, Economics of Energy & Environmental Policy, Vol. 3, No. 1, International Association for Energy Economics, 2014, pp1-18.

² - Isobel Coleman, **How to Make Fuel Subsidy Reform Succeed**, policy innovation memorandum NO. 47, Council on Foreign Relations, 2014, pp 2-3

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

المنخفض¹، حيث تمنح للمستفيدين منها المرونة اللازمة لشراء المواد الأساسية التي تناسب احتياجاتهم في الوقت والمكان الذين يختارونه، كما أنها تزيل الحاجة إلى مشاركة الحكومة في توزيع المواد المدعمة بشكل مباشر كمواد الطاقة مثلا، ويمكن أن ترافق برنامج التحويل النقدي المستهدف برامج أخرى تدعم فعاليته وتغطي بعض جوانب ضعفه.

ج- بدء عمليات الإصلاح من السلع الأكثر تكلفة: في ضوء تكلفتها الضخمة ومخارجاتها السلبية بيئيا وصحيا، ينبغي على الحكومة أن تبدأ برنامج إصلاح الدعم من قطاع الطاقة، فما يفوق نسبة 50 بالمائة من الدعم الضمني يوجه لهذا القطاع، وهذا الدعم يصعب حسابه ويكون أقل شفافية، كما أن الدعم الطاقوي يتوزع توزيعا غير عادل إلى حد كبير حيث أنه يتركز استعماله بصورة أكبر في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والأسر ذات الدخل المتوسط إلى العالي، كما يستفيد من دعم المنتجات الطاقوية بشكل خاص الطبقة الوسطى التي تسكن في المدن والأسر التي تملك أكثر من سيارة.

تضمن شركة سوناطراك بتوفير الاحتياجات السوق الوطنية من المنتجات البترولية²، وهذا بأسعار أقل من الأسعار الدولية ولكن أعلى بقليل من تكلفة الإنتاج أي هامش ربح بسيط³، وبالتالي لا تحتاج الحكومة إلى إجراء تحويل صريح لتعويض شركة سوناطراك خسائرها، ويمثل الدعم الضمني تكلفة الفرصة البديلة أي الإيرادات التي تضيع بسبب عدم بيع المنتجات البترولية بأسعار أعلى، ويستلزم ذلك أن الحكومة توصلها للمستهلكين النهائيين دون أن يظهر هذا التحويل صراحة في سجلات شركة سوناطراك أو في ميزانية الحكومة.

فإذا تم جمع الإيرادات السابقة لكانت الحكومة الجزائرية قد استعملتها بطرق مختلفة في ميزانية الحكومة مثل خفض عجز الموازنة وحجم الدين العام بالإضافة إلى زيادة الإنفاق في المجالات الأكثر إنتاجية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة. لكن هذا الإصلاح يجب أن لا يمس الموارد الطاقوية التي تستهلكها الأسر الفقيرة بصورة كبيرة كغاز المدينة والبوتان.

د- اعتماد آليات غير سياسية وعلى قواعد مؤسسة لتحديد الأسعار: يمكن لآلية التسعير الأوتوماتيكية أو التلقائية، والتي توضح أن تغيرات الأسعار المحلية تعكس التغيرات في الأسعار الدولية⁴، خاصة إذا كانت حملات التوعية والإبلاغ واضحة ومقنعة للمجتمع، أن تقلل من فرص فشل الإصلاحات، وهذا عن طريق إبعاد الحكومة عن قرارات التسعير، كما أنها ستساعد في الحد من تكلفة الدعم.

¹ - IMF, Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Algeria, IMF Country Report No. 16/127, 2016,p 14.

² - وفقا للمادة 63من قانون المحروقات رقم 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07، مرجع سابق.

³ - وفقا للمادة 9 و10، المرجع نفسه.

⁴ - Benedict Clementsand others, op.cit,p 15.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

المطلب الثالث: تفعيل حوكمة الميزانية العامة في الجزائر

يتطلب تعزيز استدامة المالية العامة ضرورة أن تتسم الموازنة العامة بالشفافية، لأنها تعد انطلاقا لمراقبة شعبية فعالة تقلل من الآثار السلبية للفساد على المجتمع وضمانة للاستخدام الكفاء للمال العام والتقليل من فرض إهداره.

الفرع الأول: واقع حوكمة الميزانية في الجزائر

أولا- شفافية المالية العامة في الجزائر: تعتبر الشفافية في جميع مراحل إعداد الميزانية من العوامل الضرورية التي تمكن البرلمان والمواطن بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها، وبهذا أصبح مقدار الشفافية الذي تتسم به الموازنة العامة إحدى المعايير الأساسية الحاكمة على حسن إدارة المالية العامة وأحد السبل لتعزيز استدامتها.

يعتبر القانون 17-84 في الجزائر والمتعلق بقوانين المالية المرجع الرئيسي للمالية العامة، إلا انه لا يلزم بأي شكل السلطات التنفيذية أو حتى التشريعية الإفصاح عن الوثائق الخاصة بالموازنة العامة، كما لا يلزم الحكومة أو البرلمان بنشر أو إتاحة أي من التقارير، فقد أشار فقط على إرفاق قانون المالية للسنة بتقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصل عليها وآفاق المستقبل وملحقات تفسيرية¹.

وتعتبر هذه الوثائق صعبة الحصول عليها خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، ويفتقر حق المعرفة والحصول على المعلومة على أعضاء البرلمان والحكومة، بالإضافة عدم توفر معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة والتي تعتبر الأداة المفضلة للإنفاق، وتمول بواسطة الموازنة العامة وهو يجعلها تبدو كوسيلة للتهرب من الرقابة البرلمانية، كما انه من المفروض أن يعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا حول أعمال الرقابة التي قام بها ويرسلها إلى رئيس الجمهورية وترسل نسخة من هذا التقرير إلى الهيئة التشريعية، إلا انه هناك انعدام لهذا التقرير السنوي والذي من المفروض أن ينشر في الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى غياب مجلة لقرارات مجلس المحاسبة كما نص على ذلك القانون المتعلق بمجلس المحاسبة، ومن ثم تقرير نهاية السنة وتقرير المراجعة وهي الأخرى غير متاحة للإطلاع العام عليها².

1-واقع الشفافية: لمعرفة مدى شفافية الموازنة العامة، هناك مؤشر الشفافية في الموازنة والذي يصدر عن مؤسسة الشراكة في الموازانات الدولية، والذي يقيس مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية والمسائلة فيما يتعلق بالموازانات العامة في بلدان حول العالم، ويتألف مسح الموازنة المفتوحة من 125 سؤالاً ويقومون على إتمامه باحثون مستقلون في البلدان التي يتم تقييمها، يعالج 95 سؤالاً مباشرة ما إذا كانت الحكومات تتيح للجمهور الوثائق الثمانية الرئيسية وما مدى شموليتها وتوفرها في الوقت المناسب، وتمثل الأسئلة المشكلة

- وفقا للمادة 68، من القانون 17-84، مرج سابق¹.

² - دنان راضية، مرجع سابق، ص 275.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

لمؤشر الميزانية المفتوحة والتي تقيم حالة الشفافية مايعادل 76 بالمائة من العدد الإجمالي لأسئلة المسح.

ويقيس مؤشر الميزانية المفتوحة درجة شفافية ميزانية الدول وفق مقياس من 0 درجة إلى 100 درجة ولقد سجلت الجزائر خلال السنوات 2008-2017 الدرجات التالية.

جدول رقم (39): مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر 2008-2017

السنة	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة المتحصل عليها	2	1	13	19	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع :

- www.internationalbudget.org/budget-work-by-country/findgroup/group-data/?country=dz

يشير المؤشر من خلال الجدول رقم (36) إلى أن الجزائر توفر الحد الأدنى من المعلومات عن ميزانية الدولة وأنشطتها الأمر الذي يخلق صعوبة لمساءلة الحكومة وتحدي من أجل تحسين الشفافية في الميزانية العامة.

سجلت قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة سنة 2008 نقطتين (2) مما يعني أن الحكومة الجزائرية تقدم معلومات قليلة جدا، الأمر الذي يترك المواطنين بلا معلومات تقريبا، في حين سجل المؤشر في 2001 نقطة واحدة مما يدل على أن الحكومة لا توفر أي معلومات عن الميزانية أو أنشطتها المالية وبقيت قيم مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر على حالها رغم تحسنها سنتي 2012 و2015 أين بلغ قيم المؤشر 12 نقطة و 19 نقطة على التوالي ثم عاد إلى الانخفاض سنة 2017 ليحقق قيمة 3 نقاط، وتعد درجات الجزائر ضعيفة جدا أي أقل بكثير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو 45 درجة.

2- مدى توفر وثائق الميزانية: يبين الجدول الموالي مدى إتاحة الحكومة الجزائر للوثائق الثمانية للميزانية وتستخدم الفئات التالية لتقديم تقرير حول كل وثيقة: تم النشر، أعد ولم تنشر، لم تنشر

جدول رقم (40) مدى توفر وثائق الميزانية الرئيسية طوال دورة الميزانية في الجزائر

المراحل	وثيقة الميزانية	2008	2010	2012	2015	2017
مرحلة الإعداد	البيان التمهيدي	لم تنشر	اعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر
	مشروع الميزانية	لم تنشر	أعد ولم ينشر	تم نشره	تم نشره	أعد ولم ينشر
	قانون المالية	تم نشره	تم نشره	تم نشره	تم نشره	تم نشره
مرحلة المراجعة نصف	ميزانية المواطن	لم تنشر	لم تنشر	لم تنشر	لم تنشر	لم تنشر
	التقارير الدورية	لم تنشر	لم تنشر	أعد ولم تنشر	لم تنشر	لم تنشر
	المراجعة نصف	أعد ولم	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

التنفيذ	سنوية	ينشر			ينشر	
مرحلة الرقابة	تقارير نهاية السنة	لم تنشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر
	تقرير المراجعة	لم تنشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر	أعد ولم ينشر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع :

- www.internationalbudget.org/budget-work-by-country/findgroup/group-data/?country=dz

نلاحظ من الجدول رقم (37) أن الجزائر
- لا توفر البيان التمهيدي للميزانية وبالتالي لا توجد مراجعة كافية؛
- التذبذب في إصدار مشروع الميزانية للجمهور، أي لا يوج نقاش عام حوله؛
- التزمت بتقديم قانون الميزانية في المسوحات الخمس؛
- عدم إخراج موازنة المواطنين أو المراجعة نصف السنوية أو تقارير المراجعة، حيث من الصعب في هذا الوضع تعقب الإنفاق والإيرادات وحجم الديون.
ثانيا- واقع المساءلة والمشاركة: يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية واستقلالية وصلاحيات وأداء أجهزة الرقابة العليا الفعالة للميزانية والتي تحتل دورا مهما في التخطيط والإشراف على تنفيذ الميزانيات الوطنية، ومدى توفير الحكومة للبيئة الملائمة للمشاركة، وما إذا كان هناك جلسات استماع حول الميزانية العامة وميزانيات الوحدات الحكومية، وتدقيق للتقارير التي يعدها مجلس المحاسبة، وهل يعرض هذا التقرير أو التوصيات التي جاء بها على الجمهور.

جدول رقم(41): مدى قوة الرقابة والمشاركة على الميزانية العامة في الجزائر

الأسئلة	2008	2010	2012	2015	2017
الرقابة والمشاركة	27	29	20	36	31
السلطات التشريعية	11	38	21	32	-
الهيئات العليا للرقابة	04	42	34	34	-
مشاركة الجمهور	12	07	14	00	00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع :

- www.internationalbudget.org/budget-work-by-country/findgroup/group-data/?country=dz

من خلال الجدول رقم (38) يمكن عرض مايلي:
1- رقابة السلطة التشريعية: توفر السلطة التشريعية مراقبة محدودة في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الميزانية ومراقبة ضعيفة في مرحلة التنفيذ، حيث يتاح للسلطة التشريعية فترة أقل من ستة أسابيع لفحص الميزانية المقترحة، كما لا تمتلك الصلاحيات الكاملة لاعتماد أي تغييرات تطراً على الميزانية أثناء سير السنة المالية، حيث يمكن للسلطة التنفيذية تحويل

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

الاعتمادات بين الوحدات الإدارية وإنفاق الإيرادات الزائدة أو تلك المخصصة للطوارئ ودون الحصول على موافقة أو حتى ملاحظة السلطة التشريعية.

كما لا تحتوي السلطة التنفيذية على مكتب أبحاث متخصص في الميزانية يعزز من قدرتها التحليلية، كما لم تستلم السلطة التنفيذية موافقة مسبقة من طرف السلطة التشريعية قبل تنفيذ الميزانية التكميلية، كما لم تتم استشارتها قبل تحويل الأموال من الميزانية المقررة أو إنفاق أي إيرادات غير متوقعة لم يتم تحديدها في الميزانية المقررة، وهي بدورها لا تقدم للجمهور فرصة للمشاركة عن طريق عقد نقاشات علنية. ويعتبر فحص السلطة التشريعية لعمليات تدقيق الحسابات غير وافي.

2- رقابة الهيئة العليا: هو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة حسب ما يراه مناسباً، حيث تم تزويده بالمواد الكافية للوفاء بمسؤولياته ويمكن إقالة رئيس الجهاز دون موافقة السلطات التشريعية أو القضائية الأمر الذي من شأنه تفويض استقلاله كما لا يستخدم أي نظام لضمان الجودة ولا يقوم بالتدقيق في حسابات المصروفات النهائية للدوائر المالية في حينها، ولا يملك الجهاز قنوات اتصال مناسبة مع الجمهور.

3- مشاركة الجمهور: لقد أثبتت التجارب أن الشفافية وحدها لا تكفي للتحسين من نوعية الحوكمة وإنما يجب توفير الفرص للجمهور للمشاركة في مختلف مراحل الميزانية، الأمر الذي يغيب عن الساحة الجزائرية فقد أثبتت نتائج المسح أنه لم يتم تقديم أي فرصة للجمهور للمشاركة في عمليات الميزانية سنتي 2015 و 2017، ودلت على ضعف أدائها في المسوحات التي سبقت بتسجيل نتائج أقل من العشرين، وتعد أقل من متوسط الدرجة العالمية المقدر بـ25، كما يظهر المسح أن الطريقة الأكثر شيوعاً للمشاركة خلال جلسات الاستماع التشريعية دون إعطاء الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم بشكل فعلي، في حين أنه أجهزة الرقابة يمكن أن تفتح المشاركة أمام العامة من خلال تقديم الشكاوي أو الاقتراحات.

الفرع الثاني: متطلبات تفعيل حوكمة الميزانية العامة

أولاً- دعم الشفافية: تعد شفافية الميزانية العامة ضرورة اقتصادية لا يمكن أن تؤجلها دولة تسعى لتحقيق كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وعدالة السياسة الميزانية بها، لذلك يتطلب منها تفعيل وتعزيز الشفافية في الميزانية العامة

1- ترقية الإطار التخطيطي للميزانية: ويتم ذلك من خلال:

أ- تبني نموذج معياري للحوكمة في القطاع العام: يكون بمثابة دليل به مجموعة من القواعد الاستراتيجية لتشجيعه الالتزام بمبادئ وقواعد الحوكمة بتكليف النصوص والمعايير الدولية بما يتماشى مع القوانين والأنظمة ذات العلاقة بتسيير القطاع الحكومي في الجزائر، والتركيز على المسائل الجوهرية لتحقيق الأثر الإيجابي من مبادئ الحوكمة الرئيسية.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

ب- **تقييم وتقديم الواقع الحالي:** إن تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية الحالية يمهد للسياسات التي يمكن إتباعها انطلاقا من نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بالتركيز على الحالة الراهنة للعلاقة بين الأطراف الثلاثة في المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مع دول المنطقة وخاصة ذات الخصائص المماثلة للجزائر ومع الممارسات العالمية وذلك للمساعدة في رسم خريطة الطريقة وتحقيق الطموح المنشود¹.

ج- **تحسين أسلوب إعداد الميزانية:** ويتحقق هذا من خلال الابتعاد عن النهج التقليدي المتمثل في ميزانية النفقات والإيرادات السنوية والذي أظهر عجزه في عدم القدرة على ترجمة أهداف السياسة الاقتصادية إلى واقع ملموس، والتوجه إلى نهج البرامج والأداء الذي يدعم قدرة الميزانية أن تلعب دورا استراتيجيا من خلال تخصيص الموارد لخدمة الأهداف في إطار متعدد السنوات من خلال إضفاء مزيدا من التكامل بين عمليات الميزانية العامة والأولويات الإستراتيجية، وهذا لقدرة هذه الأطر في خلق الانضباط المالي المطلوب خصوصا في ضوء الاختلالات المالية التي تشهدها الجزائر نتيجة للتقلبات الاقتصادية، حيث تسهم هذه الأطر في تخفيف الآثار السلبية لتقلبات الدورة الاقتصادية عن طريق توجيه الموارد لتحقيق مقاصد وأهداف السياسة الاقتصادية تحت قيود مالية صارمة لا يمكن تجاوزها.

وفي إطار دعم الشفافية خلال مرحلة التخطيط للميزانية على الدولة توفير²:

- **وضع أهداف إستراتيجية وإتاحتها للجمهور:** إن المساهمة في تحقيق الشفافية في المالية العامة، لا يتم إلا من خلال العمل على صياغة جملة من الأهداف الإستراتيجية وخطط العمل السنوي بهدف تبيان الوضع الحقيقي للدولة والوقوف على نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتحديات للبيئة الخارجية، وهذا بهدف تحقيق الخدمة الأفضل لأصحاب العلاقة وضمان العدل والمساواة والشفافية في تقديمها.

- **ربط مؤشرات الأداء بالأهداف الإستراتيجية:** لقد زاد الاهتمام بمؤشرات الأداء خصوصا مع زيادة المطالبة بالشفافية والنمو السريع في تقنية المعلومات وزيادة الاهتمام بضمان جودة المعلومات في ظل الظروف المحلية والدولية، حيث تسمح بتوفير معلومات وبيانات إحصائية تسمح بالمقارنة وتحديد التقدم نحو أهداف الإستراتيجية، ولعل أهم مؤشر لنتبع الشفافية العامة هو مؤشر الميزانية المفتوحة، لذلك نرجو من الحكومة الجزائرية تبني هذا المؤشر في صياغة إستراتيجية الحكومة على المدى المتوسط والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في إجراء المسح الدوري والاستفادة من التوصيات التي تنتجها المبادرة من نتائج المسح الدوري والالتزام بتنفيذها.

1- الطيب داودي، أثر تحليل البيئة الخارجية الداخلية في صياغة الإستراتيجية، مجلة الباحث، العدد 05، 2007 ص ص 44-39

2- دنان راضية، مرجع سابق، ص ص 200-201.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

-مراجعة حسابات الخزينة: في إطار تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمالية العامة، لا بد من مراجعة ما يعرف بالصناديق الخاصة، وأن تكون المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطته وبيادارة موارده متاحة للعامة، وهذا من شأنه أن يضيف على أنشطة الحسابات الخاصة المزيد من الشفافية، ويكون ذلك عبر تقديم الإدارة المسؤولة عن التسيير تقارير مفصلة تصف كيفية إدارة موارد الصناديق الخاصة، والأهداف المخطط الوصول إليها والنتائج المحققة فعليا، كما ينبغي الإفصاح عن المعلومات الخاصة بتكلفة إدارة الحسابات الخاصة، والالتزام بذلك ان يضيف الثقة والشرعية على تلك الحسابات.

2- إتاحة الوثائق الرئيسية للميزانية العامة: إن توفير وثائق الميزانية الأساسية يساعد على الشفافية وإتاحة الفرص للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية على أن تكون متاحة في الوقت المناسب وبأشكال تكون مفهومة ومفيدة للجمهور، وأن يتم ذلك على نطاق واسع باستخدام مختلف وسائل الإعلام وباللغة التي يتحدث بها غالبية الناس، وتيم ذلك من خلال¹:

أ- الكشف عن المعلومات: يجب كشف المعلومات العامة للمواطنين، بحيث تكون الحرية في الإطلاع هي القاعدة والمنع أو الحظر هو الاستثناء، ويجب أن تكون هذه الحالات الاستثنائية محددة بدقة، بحيث تقوم هيئة عامة بدراستها قانونيا، حتى ولو كان للكشف عن هذه المعلومات تأثير سلبي، بحيث يجب أن تكشف في حال كانت إيجابيات الكشف عنها تفوق الضرر الناتج عن حجبها.

ب- وجوب النشر: لا يقتصر حق الإطلاع في أن يتمكن المواطن من طلب المعلومات، بل يتعدى ذلك إلى نشر هذه المعلومات على نحو واسع للجمهور، بأشكال ووسائل متعددة، وحديثا تقوم معظم المؤسسات العامة بنشر هذه المعلومات عن طريق النشر الإلكتروني.

ج- سهولة الحصول على المعلومات: يحق للمواطنين تقديم طلب بشكل خطي، للحصول على معلومات معينة من المؤسسة التي تستحوذ على المعلومات، وذلك عن طريق الموظف المختص باستقبال الطلبات في المؤسسة العامة، مع عمل ما يلزم لضمان هذا الحق للمواطنين الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة.

ثانيا- رفع الكفاءة الرقابية: إن تعاضم الدور الذي تقوم به الميزانية العامة للدولة، ليس فقط لكونها الخطة الاقتصادية للحكومة عن فترة مقبلة فحسب، وإنما كأداة للمساءلة والمحاسبة وتقييم الأداء، وهذا ما أدى بدوره إلى ضرورة وجود آلية مالية ورقابية تضمن تنفيذ الميزانية العامة للدول.

1- الرقابة الداخلية: تعد أجهزة الرقابة الداخلية إنذار مبكر للتعرف على الأخطاء والمخالفات، فهي الرقابة التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها على الدوائر التابعة لها، وتمارسها من خلال الوحدات المشكلة لهذا الغرض فالأجهزة الحكومية مطالبة باحترام مبدأ المشروعية، وهذا يفرض عليها أن تقوم برقابة داخلية لأعمالها، حتى لا تكون عرضة

¹ - المرجع نفسه، ص 203-204.

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

للمساءلة والمحاسبة من قبل جهات رقابية أخرى كالقضاء والسلطة التشريعية عند اكتشاف تلك الأخطاء من قبل الأجهزة المتخصصة بالرقابة الخارجية وتسعى السلطة التنفيذية لمنع أجهزتها وموظفيها من ارتكاب الأخطاء أو إساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع والاختلاس، وذلك عن طريق الاهتمام بأهم فاعل فيها وهو الموظف.

2- الرقابة الخارجية: تتمثل أجهزة الرقابة الخارجية في كل من السلطة التشريعية والقضائية ولتفعيل عملها لا بد من الاعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات حيث تعد هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى أحد أهم الأسباب الرئيسية في الفساد، مما أضعف رقابة السلطات على بعضها البعض، كما سيطرت السلطة التنفيذية على الإعلام باعتباره السلطة الرابعة، مما ساهم في تضليل الرأي العام.

ثالثا- تفعيل المشاركة والمساءلة: إن نجاح أي سياسة أو إستراتيجية يتطلب تهيئة الأرضية المناسبة له، حيث يعد المواطن العنصر الأول والأداة الفعالة لتحقيق النتائج المرجوة من هذه الاستراتيجيات، إلا أن واقع المواطن الجزائري يؤكد بأنه غائب عن الساحة السياسية ككل وعن عملية الميزانية العامة بالأخص، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى حالة التذبذب التي تميز السياسيين في الجزائر وانعكاساتها الواضحة على الصعيد النفسي والاجتماعي، وتجدر الإشارة أن عدم تركيز الفاعلين السياسيين على أداء وظيفتهم الدنيا في بلورة رؤى واضحة وعدم إكساب النقاش السياسي لغته وأدبياته ساهم في نقص المشاركة النشطة للمواطن في الفعل السياسي وانخراطه في تفاصيل الشأن العام.

تتطلب المشاركة المجتمعية ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها، وتضمن بقائها واستمرارها وتساعد على تحقيق أهدافها، أهم هذه المتطلبات:

1-وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة، لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار؛

2-إيمان القيادة السياسية، واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسة العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته ومناقشة تصريحات المسؤولين، والقوانين العامة سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف وفي الندوات العامة في ظل مناخ آمن، دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية؛

3-الإيمان بجدوى المشاركة، فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع؛

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

4-اللامركزية في الإدارة، مما يفسح المجال أمام الجماهير، لكي تشارك في إدارة شؤون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها للجماهير؛

5-ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية، في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة. وإفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار، للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية.

خلاصة الفصل الثالث

تضمن هذا الفصل إجراء تقييم للاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر، أين تم استعمال مقاربتين للتقييم، المقاربة الحسابية والمقاربة القياسية، كما تضمن أيضا بعض الاقتراحات والإجراءات التي يمكن من خلالها أن تعزز الحكومة الجزائرية استدامة مالياتها العامة

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

استخدم في المقاربة الحسابية مؤشرات الفجوة الضريبية، مؤشر فجوة العجز الأولي، ومؤشر IFS، حيث كانت نتائج مؤشر الفجوة الضريبية والذي يستند إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج الإجمالي الخام، وهذا من خلال تقليل الفجوة بين الضرائب المحققة للاستدامة والضرائب الفعلية، فقد كانت الضرائب المحققة أكبر من الضرائب المستهدفة خلال الفترتين 1995-1991 و 2000-2008 وهذا ما يعني أن المالية العامة كانت مستدامة، وحدث العكس خلال الفترة 2009-2017 أين كانت قيم المؤشر موجبة مما يعني أن الضرائب المحققة لا يمكنها تثبيت الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أي عدم وجود استدامة للمالية العامة.

أما فيما يخص مؤشر فجوة العجز الأولي والذي يبحث في قيمة العجز/الفائض الأولي للميزانية اللازم للحفاظ على نسبة الدين العام مستقرة للناتج المحلي الإجمالي، حيث عرفت الفترتين 1997-1999 و 2000-2009 تحقيق المؤشر لقيم سالبة مما يعني أن العجز/الفائض المحقق الأولي أكبر من العجز/الفائض الأولي المستهدف، رغم أن سعر الفائدة في الفترة 2000-2006 كانت أكبر من معدل النمو، مما يعني أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الفائض/العجز المتحقق، ورغم ذلك هناك استدامة مالية للميزانية العامة، أما الفترة 2009-2017 فقد شهدت قيم موجبة للمؤشر، أين كانت معدلات الفائدة أكبر من أسعار النمو، كما عرفت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في معدلات الإنفاق بالمقارنة مع معدلات الإيرادات العامة، مما جعل العجز/الفائض المتحقق أقل من الفائض/العجز الواجب أن يتحقق أي أنه لا توجد استدامة مالية للميزانية العامة.

أما نتائج مؤشر IFS فقد بينت أن الاستدامة المالية في الجزائر تتأثر بدرجة أكبر بقيم λ والتي تعبر عن السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة، على عكس قيم B والتي تعبر عن سياسات معدلات النمو والفائدة أين حققت قيم أكبر من الواحد في معظم فترات الدراسة بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، كما تبين من خلال هذا المؤشر أن الجزائر تنتمي إلى المجموعة الثالثة والتي ماليتها العامة لاهي مستدامة ولاهي غير مستدامة.

أما المقاربة القياسية، فقد أسفرت منهجية التكامل المشترك، وجود تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات أي أن هناك استدامة مالية في الميزانية العامة وفق منظور Hakiko and Rush، غير أن تقدير معامل التكامل المشترك كشف عن وجود استدامة ضعيفة للميزانية العامة وهذا حسب منظور Quintos، كما أن تقدير دالة الفعل المالي للجزائر بينت أن الرصيد الأولي للميزانية العامة يستجيب للتغير في رصيد الدين العام، فحينما يرتفع الدين العام بـ 1% يرتفع الرصيد الأولي بـ 0.018% وهي نسبة استجابة ضعيفة تدل على ضعف العلاقة

الفصل الثالث.....تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها

بين الدين العام والرصيد الأولي للميزانية، ويمكن القول أن هناك استدامة مالية للميزانية العامة.

أما فيما يخص الطرق والإجراءات التي يمكن أن اتخذها الحكومة لتعزيز الاستدامة، فإن عقلنة الامتيازات الجبائية سيرفع من الطاقة الضريبية إذا علمنا أن الخزينة تخسر 6.26% سنويا من إجمالي الإيرادات الضريبية العادية، كما أن التقليل من التعديلات على النظام الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي الذي تخسر الجزائر من جراءه 200مليار دج سيرفع كذلك من مردودية الجباية العادية.

إن مكافحة الفساد والتحكم في النفقات ومتابعة الميزانية والتخصيص الأمثل للموارد، والانطلاق في خطة لإصلاح نظام التحويلات الاجتماعية ونفقات الدعم سيقصص من النفقات ويرشدها، مما يسمح للحكومة الجزائرية في توفير الأموال ، بالإضافة إلى أن تفعيل الحوكمة والشفافية والمشاركة في إعداد الميزانية، كل هذا سيزيد من فرص تعزيز الاستدامة المالية للميزانية العامة.

الخاتمة

لاشك أن تحليل المخاطر المالية التي تتعرض لها الدولة وتقييم السلامة والاقتدار المالي يعد عنصرا أساسيا في التعرف على توجهات أثار السياسات المالية للدولة، وبالتالي تقييم الأداء المالي وتحليل الأسس التقنية للتوازنات المالية والحكم على جودة تلك السياسات.

حاولت هذه الدراسة معرفة مدى استدامة الميزانية العامة في الجزائر، وما هي العوامل التي يمكن أن تساعد على تعزيز استدامتها. ومن أجل القيام بذلك قدمت الدراسة تحليلا لمتغيرات المالية العامة واستخدمت تحليلا محاسبيا وقياسيا لمعرفة مدى استدامة المالية العامة، وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في مقدمة هذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاث فصول، تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

1- على المستوى النظري :

- اجتمع الفكر الاقتصادي رغم اختلاف نظرتهم لدور الدولة وحدودها في النشاط الاقتصادي على ضرورة أن يبلغ الدين العام في الأجل الطويل الصفر وأن تكون الإيرادات العامة هي الأساس في سداد أي إنفاق عمومي.

- رغم اختلاف المفكرين في مفهوم الاستدامة المالية إلا أنهم اتفقوا على استدامة الدين من مظاهر الاستدامة المالية والتي تعني أن الدين لن يأخذ مسار تصاعدي في خط سيره، ويمكن لهذا الوضع أن يتحقق إذا ما اتجهت القيمة الحالية للدين المتوقع إلى التراجع أو العودة إلى مستوى القيمة الأولية.

- إن الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيكي والكينزي اتفقوا أن الاستدامة المالية هي قدرة الدول على الاستمرار في سداد الالتزامات المالية، وأكدوا أن الضرائب هي المورد الأساسي لتسديد الديون وعدم إيمانهم بالتمويل البونزي، لكنهم اختلفوا في كيفية تحقيق الاستدامة المالية، فالكلاسيك اعتنقوا مبدأ التوازن الحسابي وقيام الفوائض الأولية لسداد الدين، أما النيوكلاسيك فأكدوا أن الإنتاجية الحدية الموجبة في الاقتصاد قادرة على تسديد الدين، وهذا من خلال ترابط بين الوحدات المتدخلة في الاقتصاد فالمدخرات توجه إلى الاستثمارات المنتجة والتي تولد الدخل ما يضيف إلى الحصيلة الضريبية التي تستخدم في تسديد الديون، وهذا كله في إطار محدودية دور الدولة. أما الكينزيون فركزوا على حتمية تدخل الدولة في الاقتصاد لدفعه نحو مراحل التشغيل الكامل من خلال إمكانية حدوث عجز في الميزانية وتمويله عن طريق القروض العامة في ظل حكومة رشيدة، التي توجه الدين العام إلى الاستخدامات المنتجة وتضع حدودا لهذا الدين تلتزم بسدادها فيما بعد.

- تتعدد مقاربات وأدوات تقييم الاستدامة المالية، فقد تطورت مع تطور مفهومها، نذكر منها المقاربة المحاسبية والمقاربة القياسية.

- تعتمد المقاربة المحاسبية على مجموعة من المؤشرات التركيبية، فالمؤشرات التي تقدم لنا الوقائع التي تم التأكيد عليها تسمى مؤشرات ما بعد الحدوث، أما المؤشرات التي تقدم لنا المعلومات عن مدى التعديل المالي للدين العام وعجز الموازنة والضرائب فتسمى مؤشرات ما قبل الحدوث وتشمل مؤشر العجز الأولي، مؤشر فجوة الضرائب ومؤشر IFS

- تنطلق المقاربة القياسية من قيد الموازنة الحكومية ما بين الأزمة وتعرض ثلاث منهجيات، تعتمد المنهجية الأولى على خاصية السكون واختيار جذر الوحدة أما المنهجية الثانية فأضافت اختبارات التكامل المشترك، فيما تقوم المنهجية الثالثة على تقدير دالة الفعل المالي.

2- نتائج الجانب التطبيقي:

- تركز الدولة تدخلها في الاقتصاد من خلال القوانين المالية والذي يحمل بين طياته الميزانية العامة للدولة

- شهد النظام الجبائي الجزائري إصلاحات جذرية سنة 1991 ، حيث تم استحداث ضرائب ورسوم جديدة ملائمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة ومن بين هذه الضرائب نذكر IRG, IBS, TVA.

- لازالت الميزانية العامة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، إذ تعد هذه الأخيرة المساهم الرئيسي في الإيرادات العامة للدولة بنسبة تتجاوز 64%، بينما لم تتجاوز الجباية العادية مساهمتها 40% رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر.

- تساهم الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة بنسبة 75% من إيرادات الجباية العادية أما باقي النسبة فتساهم فيها كل من الحقوق الجمركية وحقوق الطابع والتسجيل

- ساهم قانون المحروقات 05-07 المعدل والمتمم في الرفع من إيرادات الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي لصندوق ضبط الإيرادات.

- عرف معدل نمو النفقات العامة ارتفاعا كبيرا بعد سنة 2000 بسبب تطبيق الجزائر لمجموعة من البرامج الاستثمارية بعدما كان نموها متذبذبا سنوات التسعينات بسبب الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر.

-تشكل نفقات التسيير النسبة الأكبر من النفقات العامة بمتوسط يعادل 66% بينما بلغت نسبة نفقات التجهيز معدل 36%.

-إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر تعود بالأساس إلى عدم وجود إستراتيجية للاقتراض الخارجي والاعتماد على المحروقات في تغطية عجز القطاعات الإنتاجية، حيث

بدأت الاختلالات الاقتصادية تتكثف نهاية سنوات الثمانينات بعد انخفاض أسعار النفط وقد بلغ الدين الخارجي 33.65 مليار دج سنة 1996 كأكبر قيمة وصل لها.

- اعتمدت الجزائر تقنية إعادة جدولة لحل أزمة الدين الخارجي خلال الفترة 1994-1998، وبعد تحسن الوضعية المالية للجزائر في الألفية الجديدة وتكوين ادخار عمومي كبير، قامت الجزائر باتخاذ قرار استراتيجي بالدفع المسبق للديون الخارجية.

- يتشكل الدين الداخلي للجزائر من الدين الجاري، ديون التطهير والذي يمثل النسبة الأكبر من الدين الداخلي، بالإضافة إلى دين البنك المركزي والدين النقدي تحت الطلب.

- تعتمد الجزائر على مجموعة من الأدوات لإصدار الدين الداخلي وأبرزها سندات وأذونات الخزينة العمومية وتعرضها للبيع في سوق قيم الخزينة، وفي سنة 2017 اعتمدت الجزائر تقنية جديدة وبصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات ألا وهي التمويل غير التقليدي، بموجبها يشتري البنك المركزي السندات مباشرة من الخزينة العمومية.

- اعتمدت الجزائر على مجموعة من الطرق لتمويل عجز الميزانية والخزينة العمومية، تمثلت في التمويل البنكي وغير البنكي والتمويل الخارجي، واعتمدت على صندوق ضبط الإيرادات بعد تحسن أسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة وتخلت عن التمويل الخارجي والذي عادت إليه سنة 2016، كما اعتمدت على التمويل غير التقليدي سنة 2017.

- أشارت المقاربة الحسابية باستخدام مؤشرات الفجوة الضريبية، مؤشر فجوة العجز الأولي، ومؤشر IFS، حيث كانت نتائج مؤشر الفجوة الضريبية والذي يستند إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج الإجمالي الخام، وهذا من خلال تقليل الفجوة بين الضرائب المحققة للاستدامة والضرائب الفعلية، فقد كانت الضرائب المحققة أكبر من الضرائب المستهدفة خلال الفترتين 1991-1995 و 2000-2008 وهذا ما يعني أن المالية العامة كانت مستدامة، وحدث العكس خلال الفترة 2009-2017 أين كانت قيم المؤشر موجبة مما يعني أن الضرائب المحققة لا يمكنها تثبيت الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أي عدم وجود استدامة للمالية العامة. أما فيما يخص مؤشر فجوة العجز الأولي والذي يبحث في قيمة العجز/الفائض الأولي للميزانية اللازم للحفاظ على نسبة الدين العام مستقرة للناتج المحلي الإجمالي، حيث عرفت الفترتين 1997-1999 و 2000-2009 تحقيق المؤشر لقيم سالبة مما يعني أن العجز/الفائض المحقق الأولي أكبر من العجز/الفائض الأولي المستهدف، رغم أن سعر الفائدة في الفترة 2000-2006 كانت أكبر من معدل النمو، مما يعني أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الفائض/العجز المتحقق، ورغم ذلك هناك استدامة مالية للميزانية العامة، أما الفترة 2009-2017 فقد شهدت قيم موجبة للمؤشر، أين كانت معدلات الفائدة أكبر من أسعار النمو، كما عرفت هذه الفترة ارتفاع كبير في معدلات الإنفاق بالمقارنة مع معدلات الإيرادات العامة، مما جعل العجز/الفائض المتحقق أقل من

الفائض /العجز الواجب أن يتحقق أي أنه لا توجد استدامة مالية للميزانية العامة. أما نتائج مؤشر IFS فقد بينت أن الاستدامة المالية في الجزائر تتأثر بدرجة أكبر بقيم λ والتي تعبر عن السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة، على عكس قيم B والتي تعبر عن سياسات معدلات النمو والفائدة أين حققت قيم أكبر من الواحد في معظم فترات الدراسة بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، كما تبين من خلال هذا المؤشر أن الجزائر تنتمي إلى المجموعة الثالثة والتي ماليتها العامة لاهي مستدامة ولاهي غير مستدامة، ويمكن استنتاج أن هناك متغيرات خارج متغيرات المؤشرات المذكورة أعلاه تؤثر بشكل كبير في قيمها ألا وهي أسعار النفط. كل ما ذكر أعلاه يثبت صحة الفرضية الأولى.

- أسفرت منهجية التكامل المشترك، وجود تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات أي أن هناك استدامة مالية في الميزانية العامة وفق منظور Hakiko and Rush، غير أن تقدير معامل التكامل المشترك والذي بلغ 0.68 كشف عن وجود استدامة ضعيفة للميزانية العامة وهذا حسب منظور Quinto، بمعنى أنه إذا ارتفعت النفقات ب 1 دينار ترتفع الإيرادات 0.68 دينار وهو ما يتماشى مع الفرضية الثانية.

- إن تقدير دالة الفعل المالي للجزائر بينت أن الرصيد الأولي للميزانية العامة يستجيب للتغير في رصيد الدين العام، فحينما يرتفع الدين العام ب 1% يرتفع الرصيد الأولي ب 0.018% وهي نسبة استجابة ضعيفة تدل على ضعف العلاقة بين الدين العام والرصيد الأولي للميزانية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة؛

- إن الرفع من الطاقة الضريبية الفعلية من خلال عقلنة الامتيازات الجبائية ومحاربة التهرب الضريبي الذي يصل سنويا إلى 200 مليار دج، والتقليل من التعديلات التي تمس قوانين الضرائب، بالإضافة إلى الرفع من كفاءة الإدارة وجهاز التحصيل الضريبي، سيرفع من مردودية الجباية العادية مما يسهم في زيادة إيرادات الميزانية العامة وهو ما ينعكس على تعزيز استدامتها، وهذا ما يتماشى مع الفرضية الرابعة؛

- إن محاولة ترشيد النفقات الاجتماعية وإعانات الدعم الصريحة والضمنية مع العمل على توجيه هذه الأخيرة للمستحقين الحقيقيين للدعم وبصورة مباشرة وذلك من خلال تسعير الخدمات وبيعها بأسعارها السوقية، ثم تعويض مستحقيها بصورة مباشرة من خلال الدعم النقدي، مع التخلي عن كل أشكال الدعم غير المباشر الذي يستفيد منه الجميع سيوفر للدولة الكثير مع الأموال وبالتالي سينخفض عجز الموازنة وهذا ما سيعزز من استدامتها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة للدراسة؛

وكحوصلة نشير إلى أن النتائج المتحصل عليها في توصيف الوضع المالي للميزانية العامة في الجزائر، والذي استخدمت فيه اختبارات للاستدامة المالية، هذه الأخيرة تقوم على

دراسة سلوك سلاسل زمنية تاريخية (مدخل يقيني)، وهي مؤشرات استرشادية وليست حاكمة، وعليه يمكن القول أن الوضع المالي في الجزائر مستقر ولا نجزم بالاستدامة، فقد تطور اتجاه حديث لتقييم الاستدامة المالية والتوجه نحو المداخل غير اليقينية وإدخال النماذج الاحتمالية، فالمستقبل يسوده قدر من عدم اليقين ولا نستطيع الجزم بالتغيرات الاقتصادية الحاصلة على وجه اليقين في الاتجاهات التي تأخذها متغيرات الإيرادات، النفقات، العجز الموازني والدين العام

3- اقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال ثنايا هذه الدراسة فإنه يقتضي بنا تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات والتي من خلالها يمكن تعزيز الاستدامة المالية للميزانية العامة، وعليه يمكن حصر التوصيات والاقتراحات في النقاط التالية:

- ضرورة تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة، ولا بد أن تتوفر في الاقتصاد أوعية ضريبية حقيقية ناضجة نعبر عن وجود نشاط حقيقي يمتلك شروط ديمومته من داخل حركة الاقتصاد الوطني لكي تكون قادرة على توليد إيراد ضريبي مستدام واستقرارية عالية لا تتأثر بتذبذبات سوق النفط؛

- ضرورة إتباع سياسة مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، مما يتيح المرونة الكافية لممارسة سياسات مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية؛

- بذل المزيد من الجهود لتحسين إدارة وتحصيل الضرائب وخدمات الإدارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الميزانية العامة، وعدم التركيز في الاقتطاع الضريبي على فئة الأجراء وتوسيعه إلى الفئات الأخرى لأن ذلك يعد تشجيعاً على التهرب الضريبي؛

- ضرورة تقديم المعلومات الكافية فيما يتعلق بالمالية العامة للدولة في شكل تقارير وملاحق شارحة ومرافقة لمشروع قانون المالية، حتى يتسنى لكل فئات المجتمع مساءلة الحكومة حول النشاطات التي تقوم بها والتعرف على الوضعية المالية للدولة باستمرار؛

- إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو القطاعات الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة. كما يجب تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج و إخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية؛

- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تفل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد انتاجي يسمح فيه بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية؛

- يجب توفر إرادة سياسة قوية لمحاربة الفساد وتجسيد الحوكمة في مجال المالية العامة، للمحافظة على الموارد العامة وترشيد الإنفاق العام؛

- القيام بمراجعة شاملة للنفقات المخصصة للدعم بأشكاله كافة، والذي يستهلك جانبا كبيرا من الإنفاق العام حاليا، حيث لا يحقق الهيكل الأساسي للدعم الحالي ولا طريقة توزيعه الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من الدعم كسياسة لرفع مستويات الرفاه للفرد، حيث يقدم الدعم في معظم أشكاله لجميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات دخولهم أو درجة استحقاقهم للدعم المقدم من قبل الدولة، وهو ما يخل بمبدأ العدالة في توزيع الإنفاق على الدعم بين مختلف الفئات الدخلية في المجتمع؛

- إصدار قانون للدين العام وإدارته، من أجل وضع الإطار العام لسياسات واستراتيجيات الدين العام، لتفادي الوقوع في أزمة المديونية وترشيد قرارات الاقتراض؛

- إعادة بعث هيئات الاستشراف واستغلال أساليب التنبؤ والمحاكاة لإعداد إستراتيجية طويلة المدى تساير في ظلها جميع السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية) ... بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والوصول إلى فك مشكل الارتباط بالتبعية لقطاع المحروقات.

4- آفاق الدراسة:

إن البحث في موضع الاستدامة للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها متشعب ويحمل عدة أبعاد، ولهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها مايلي:

- تقييم الاستدامة المالية في الجزائر باستخدام المداخل غير اليقينية؛
- استراتيجيات تنويع هيكل إيرادات الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار النفط؛
- التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة وآثاره على متغيرات الاقتصاد الكلي؛
- سبل محاربة الاقتصاد غير الرسمي ودورها في فعالية النظام الجبائي الجزائري.

الملاحق

ملحق رقم 01: جدول يبين الدين الخارجي بالدينار الجزائري

ملحق رقم 02: فجوة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980-2017.

الدين الخارجي بالدينار	سعر الصرف	الدين الخارجي بالدولار	السنوات	
252,57	8,9	28,379	1990	
515,69	18,5	27,875	1991	
581,58	21,8	26,678	1992	
599,37	23,3	25,724	1993	
1201,55	40,75	29,486	1994	
1594,12	50,49	31,573	1995	
1900,94	56,49	33,651	1996	
1816,18	58,17	31,222	1997	
1810,40	59,41	30,473	1998	
1925,70	68,01	28,315	1999	
1889,63	75,32	25,088	2000	
1723,97	77,27	22,311	2001	
1804,34	79,69	22,642	2002	
1807,06	77,38	23,353	2003	
1572,64	72,07	21,821	2004	
1261,13	73,36	17,191	2005	
407,06	72,65	5,603	2006	
379,73	69,37	5,474	2007	
360,62	64,57	5,585	2008	
422,31	72,65	5,813	2009	
411,88	74,4	5,536	2010	
320,90	72,85	4,405	2011	
285,07	77,55	3,676	2012	
269,65	79,38	3,397	2013	
300,89	80,56	3,735	2014	
303,39	100,46	3,02	2015	
421,35	109,47	3,849	2016	
نسبة فجوة الناتج إلى الناتج المحلي الإجمالي	فجوة الناتج	تقدير الناتج المحلي الممكن HP الإجمالي بمرشح	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
37,56%	44,37	118,13	162,5	1980
45,15%	59,47	131,73	191,46	1981
40,98%	60,33	147,22	207,55	1982
40,71%	67,63	166,12	233,75	1983
38,46%	73,29	190,56	263,85	1984
30,57%	68,26	223,33	291,59	1985
10,67%	28,59	267,96	296,55	1986
-4,86%	-15,97	328,67	312,7	1987

قائمة الملاحق

-15,18%	-62,25	409,96	347,71	1988
-18,25%	-94,20	516,16	422,04	1989
-14,90%	-96,99	650,99	554,00	1990
-22,79%	-186,23	817,23	631,00	1991
6,23%	63,32	1016,68	1 080,00	1992
-4,67%	-58,28	1249,28	1 191,00	1993
-1,56%	-23,62	1515,62	1 492,00	1994
10,37%	188,32	1815,68	2 004,00	1995
19,86%	426,78	2149,22	2 576,00	1996
10,09%	254,11	2517,89	2 772,00	1997
-4,05%	-118,59	2927,59	2 809,00	1998
-4,09%	-138,57	3386,77	3 248,20	1999
5,66%	220,80	3902,70	4 123,50	2000
-5,67%	-254,15	4481,25	4 227,10	2001
-11,85%	-607,71	5130,51	4 522,80	2002
-10,31%	-603,73	5856,03	5 252,30	2003
-7,63%	-508,17	6657,27	6 149,10	2004
0,46%	34,34	7527,66	7 562,00	2005
0,54%	46,04	8455,56	8 501,60	2006
-0,81%	-76,74	9429,64	9 352,90	2007
5,79%	604,62	10439,08	11 043,70	2008
-13,11%	-1504,24	11472,24	9 968,00	2009
-4,25%	-531,96	12523,56	11 991,60	2010
7,49%	1016,56	13572,44	14 589,00	2011
11,08%	1616,67	14592,93	16 209,60	2012
6,93%	1078,62	15569,28	16 647,90	2013
4,40%	726,72	16501,88	17 228,60	2014
-4,02%	-699,83	17401,93	16 702,10	2015
-4,82%	-881,07	18287,87	17 406,80	2016
-1,38%	-264,57	19171,17	18 906,60	2017

ملحق رقم 03: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة باستعمال اختبار فيليب بيرون
أ- النفقات العامة:

Null Hypothesis: G has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.132733	0.9094
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: G has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.699007	0.9995
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: G has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.264765	0.9995

قائمة الملاحق

Test critical values:	1% level	-2.628961
	5% level	-1.950117
	10% level	-1.611339

الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.876357	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-4.234972
	5% level	-3.540328
	10% level	-3.202445

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.892819	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-3.626784
	5% level	-2.945842
	10% level	-2.611531

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.162876	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-2.630762
	5% level	-1.950394
	10% level	-1.611202

ب- الإيرادات العامة

Null Hypothesis: R has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.026737	0.5680
Test critical values:		
	1% level	-4.226815

5% level	-3.536601
10% level	-3.200320

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: R has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.838058	0.9934
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: R has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.161092	0.9914
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.121879	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.633341	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.892077	0.0000

الفروق الأولى

قائمة الملاحق

Test critical values:	1% level	-2.630762
	5% level	-1.950394
	10% level	-1.611202

ج- فجوة الناتج

Null Hypothesis: Y has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.783302	0.2120
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: Y has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.731920	0.0783
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: Y has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.787696	0.0066
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

د- الرصيد الأولي للميزانية

Null Hypothesis: S has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.782063	0.2125
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002855
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002892

Null Hypothesis: S has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.626231	0.0969
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002923
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002923

Null Hypothesis: S has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.709780	0.0081
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002928
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002928

هـ - الدين العام

Null Hypothesis: B has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Adj. t-Stat	Prob.*
-------------	--------

Phillips-Perron test statistic	-1.846760	0.6614
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017702
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016156

Null Hypothesis: B has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.859208	0.7899
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019231
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018042

Null Hypothesis: B has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.975706	0.2886
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019345
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017064

الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(B) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.570534	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(B) has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.535486	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(B) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.563864	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

و- الإيرادات النفطية

Null Hypothesis: ENERG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.073417	0.5430
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: ENERG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.012237	0.2805
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: ENERG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.998967	0.2794
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(ENERG) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.669895	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ENERG) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.777453	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(ENERG) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.830952	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

ملحق رقم 04: اختبارات الدراسة

أ- اختبار التكامل المشترك بين النفقات ولايرادات بطريقة جوهانسون

Date: 01/07/19 Time: 23:35
 Sample (adjusted): 1984 2017
 Included observations: 34 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: G R
 Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.633161	34.68620	15.49471	0.0000
At most 1	0.017200	0.589871	3.841466	0.4425

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.633161	34.09633	14.26460	0.0000
At most 1	0.017200	0.589871	3.841466	0.4425

ب- تقدير معلمات الأجل الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)

Dependent Variable: R
 Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
 Date: 01/07/19 Time: 23:40
 Sample (adjusted): 1982 2016
 Included observations: 35 after adjustments
 No cointegrating equation deterministic
 Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
 Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.685978	0.049480	13.86386	0.0000
R-squared	0.959903	Mean dependent var		2082.010
Adjusted R-squared	0.956022	S.D. dependent var		2156.748
S.E. of regression	452.2886	Sum squared resid		6341513.
Long-run variance	255751.3			

ج- اختبار الحدود ل ARDL ، والعلاقة طويلة الأجل، والعلاقة قصيرة (نموذج تصحيح الخطأ)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(S)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 01/07/19 Time: 20:09
 Sample: 1980 2017
 Included observations: 36

Levels Equation
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	0.018552	0.008914	2.081267	0.0474
ENERG	0.078705	0.069019	1.140343	0.2645
Y	0.340800	0.018666	18.25781	0.0000
C	-0.035057	0.018040	-1.943254	0.0629

$$EC = S - (0.0186*B + 0.0787*ENERG + 0.3408*Y - 0.0351)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.222627	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	0.341453	0.173332	1.969934	0.0596
D(ENERG)	0.021138	0.059997	0.352320	0.7274
D(ENERG(-1))	-0.188484	0.059702	-3.157091	0.0040
D(Y)	0.325338	0.018620	17.47217	0.0000
D(Y(-1))	-0.084790	0.054739	-1.548985	0.1335
CointEq(-1)*	-0.905583	0.183475	-4.935718	0.0000

R-squared	0.978523	Mean dependent var	-0.005795
Adjusted R-squared	0.974944	S.D. dependent var	0.060700
S.E. of regression	0.009608	Akaike info criterion	-6.301358
Sum squared resid	0.002770	Schwarz criterion	-6.037439
Log likelihood	119.4245	Hannan-Quinn criter.	-6.209243
Durbin-Watson stat	1.911680		

قائمة الملاحق

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية خارج فوائد الدين	الرصيد الاولي للميزانية
1980	59,59	41,36	18,23
1981	79,38	54,71	24,67
1982	74,24	68,89	5,35
1983	80,64	79,8	0,84
1984	101,36	83,97	17,39
1985	105,85	93,62	12,23
1986	89,69	95,42	-5,73
1987	92,98	100,16	-7,18
1988	93,5	107,9	-14,4
1989	116,4	113	3,4
1990	152,50	122,3	30,2
1991	248,90	192,7	56,20
1992	311,80	358,56	-46,76

قائمة المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- جيمس جوارتيني، ترجمة حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، دار المريخ، السعودية، 1999.
- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2003.
- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان.
- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1986.
- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1997.
- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2003.

- محمد عبد العزيز عجمية و إبياف عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، مصر، 2003.
- محمد صالح تركي القرشي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2004.
- محمد شامل بهاء الدين فهمي؛ الإحصاء بلا معاناة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء التحليلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2003.
- 2- الرسائل والأطروحات**
- أحمد محمد رفعت خميس، دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بنها، مصر، 2013.
- امحمد معيوف، الدين العمومي وتدخلات الخزينة في السوق النقدية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002.
- بن الجوزي محمد، الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية دراسة الواقع الجزائري 2000-2014، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2015.
- بن زيان راضية، دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1979-1999، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002.
- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، دكتوراه علوم (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2015.

- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011.
- حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (2006-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، 2014.
- حنيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة في ترشيد الإنفاق: دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2016.
- دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة: دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2013.
- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2005.
- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2006.
- سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2013.
- شبيبي عبد الرحيم، الآثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، 2013.
- عبير محمد ثروت حسين، الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية لمستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف 1، 2014.
- غالمي زهيرة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2008.
- قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1980-2014)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة ام البواقي، 2017.
- مالك علام عفات عودة الدليمي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الفلوجة، 2018.

- محمد زنيب، الدين العمومي: إطار للتليل ودراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003.
- مليكة صديقي، تحليل أزمة الديون الخارجية الجزائرية وتسييرها 1986-1996، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1996.
- مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر بين آفاق التحريض الاستثماري وتحديات التهرب الضريبي من الفترة 1992-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.
- محمد عبد المؤمن، الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1999.
- معيوف أحمد، الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية والنقدية- حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015.
- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 2012.
- 3- المجلات والدوريات**
- أحمد إبريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الإصدار 46، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008.
- الطيب داودي، أثر تحليل البيئة الخارجية الداخلية في صياغة الإستراتيجية، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- خير الدين بنون، عصماني مختار، قانون المالية كآلية لتدخل الدولة في الاقتصاد في ظل تبني الجزائر لاقتصاد السوق، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جامعة ميله، 2016.
- حراق مصباح، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 06، 2012.
- رزيق كمال، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 05، 2008.
- وحيد عبدالرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية العددان 74-75، 2016.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2003.

- مليكاوي ميلود، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 07، 2017.

4- الدراسات و الملتقيات

-- الأنتوساي، مؤشرات الدين العام، 2010.

- شيببي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، استدامة تحمل عجز الموازنة بالجزائر حقائق تجريبية لاخطية باستخدام نموذج STAR ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2013.

- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002.

- وزارة المالية، مذكرة توجيه متعلقة بتحضير لمشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة 2019، 2018.

-صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات في الدول النامية، 2011

5- القوانين والمراسيم

- أمر رقم 95-27، المؤرخ في 30/12/1995، المتعلق بقانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 87، المؤرخة في: 31/12/1995

- أمر رقم 96-31، المؤرخ في 30/12/1995، المتعلق بقانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية، العدد 85، المؤرخة في: 31/12/1996

- الأمر 03-11 المؤرخ في: 26/08/2003، والمتعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية، العدد 52، المؤرخة في: 27/08/2003.

- الأمر رقم 06-04، المؤرخ في: 05/06/2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في: 19/06/2006.

- الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم لقانون 05-07 المؤرخ في: 29/07/2006، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في: 30/07/2006.

- الأمر رقم 05-10 المتمم لقانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 26/08/2010، الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في: 01/09/2010.

- القرار المؤرخ في: 02/11/2011 والمتضمن تأطير سوق قيم الخزينة في الحساب الجاري وسيرها ، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخة في: 13/05/2012.

قائمة المراجع

- المرسوم الرئاسي رقم 06-413، الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، المؤرخ في: 2006/11/22، الجريدة الرسمية، العدد 74 المؤرخة في: 2006/11/26.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المؤرخ في: 2015/09/16، الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في: 2015/09/20.
- قانون رقم 05-88، المؤرخ في: 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم لقانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في: 13 جانفي 1988.
- قانون رقم 90-21، المؤرخ في: 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في: 15 أوت 1990.
- قانون رقم 90-10، المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخة في: 14/04/1990.
- قانون رقم 90-30 المؤرخ في: 31/12/1990، المتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية العدد 57، المؤرخة في: 31/12/1990.
- قانون رقم 91-25 المؤرخ في: 16/12/1991 والمتضمن قانون المالية 1992، الجريدة الرسمية، العدد 65، المؤرخة في: 18/12/1991.
- قانون رقم 03-22، المؤرخ في: 28/12/2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في: 29/12/2003.
- قانون رقم 84-17، المؤرخ في: 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في: 10/07/1984.
- قانون المحروقات رقم 05-07، المؤرخ في: 28/04/2005، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في: 19/07/2005.
- قانون المحروقات رقم 13-01 المعدل والمتمم لقانون رقم 05-07، المؤرخ في: 20/02/2013، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في: 24/02/2013.
- قانون رقم 15-18 المتضمن قانون المالية 2016 المؤرخ في : 30/12/2015، الجريدة الرسمية العدد 72 المؤرخة في: 31/12/2015.
- قانون رقم 16-14، المؤرخ في: 28/12/2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في: 29/12/2016.
- قرار مؤرخ في: 28/03/2016، المتضمن الشروط و الكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية، العدد، 20 المؤرخة في: 30/03/2016.
- قانون رقم 17-10، المؤرخ في: 11/10/2017، المتمم للأمر 03-11، الجريدة الرسمية، العدد 57 المؤرخة في: 27/10/2017.

- قوانين المالية للجزائر للفترة (2010-2017).
- قوانين تسوية الميزانية لسنوات (2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015)
- ملحق المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، المؤرخ في: 2018/03/5، الجريدة الرسمية العدد 15، المؤرخ في: 2018/05/07
- 6- مراجع أخرى:
- هواري تيغرسسي، عضو لجنة المالية والميزانية في البرلمان الجزائري، في تدخله في حصة ساعة اقتصاد على قناة الشروق الجزائرية يوم 2017/10/17.

ثانيا/قائمة المراجع باللغات الأجنبية

1- Les ouvrages

- Damodar N. Gujarati , " Basic Econometrics ", 4th ed., The McGraw-Hill Companies ,U.S.A ; 2004.
- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy, **Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés** ; Éditions De Boeck Université ; Paris ; 2004.
- landais Bernard, **leçons de politique budgétaire**, De boeck université, 1998
- Régis bourbonnais, **économétrie– cours et exercices-** Edition Dunod, 10eme édition, paris, 2018

2- périodiques , etudes et revue

- Amir Kia, **Fiscal sustainability in emerging countries: Evidence from Iran and Turkey**, Journal of Policy Modeling 30, 2008.
- Ankie Scott-Joseph , **Debt Sustainability in Caribbean Countries: An Exploration of Alternative Methodologies**, SOCIAL AND ECONOMIC RESEARCH UNIT ECONOMIC DEPARTMENT, CARIBBEAN DEVELOPMENT BANK, 2006.
- Artem Vdovychenko, **fiscal policy reaction function and sustainability of fiscal policy in Ukraine**, Working Paper No E16/07,Economics Education and Research Consotium, Ukraine,2016.
- Benedict Clementsand others, **Energy subsidies: How large are they and how can they be reformed?**, Economics of Energy & Environmental Policy, Vol. 3, No. 1, International Association for Energy Economics, 2014.
- Bohn, H. "Are Stationarity and Cointegration Restrictions Really Necessary for Intertemporal Budget Constraint?", Journal of Monetary Economics 54,pp 1837–1847,2007.
- Bohn, H, 'The Behavior of U.S. Public Debt and Deficits', The Quarterly Journal of Economics,vol. 113, no.3, 1998..

- Budina, N & Wijnbergen, 'Quantitative Approaches to Fiscal Sustainability Analysis: A Case Study of Turkey since the Crisis of 2001', World Bank Economic Review, vol. 23, no1.,2008.
- Burger, Pand othres, **Fiscal sustainability and the fiscal reaction function for South Africa**, IMF Working Paper No. 11/69, Mar.2011.
- Cuddington, J.T. "Analyzing the sustainability of fiscal deficits in developing countries", Policy Research Working Paper Series 1784, The World Bank,1997.
- Enzo Croce and V. Hugo Juan-Ramon, **Assessing Fiscal Sustainability: A Crosscountry Comparison**, IMF Working Paper, WP/03/145,2003.
- Evsey d. Domar,**the "burden of the debt" and the national income**,The American Economic Review, Vol. 34, No. 4, 1944..
- Evan Tanner, **Fiscal Sustainability: A 21st Century Guide for the Perplexed**,IMF Working Paper (20) WP/13/89, 2013.
- European Comission,**Fiscal Sustainability Report**,2012.
- DAVID W. WILCOX,**The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present-Value Borrowing Constraint**,Journal of Money, Credit and Banking,Vol. 21,No.3,1989.
- Hakkio, C. and Rush M,**Is the budget deficit too large?**, *Economic Inquiry* 59,1991.
- Hamilton, J.D. and Flavin, M.A. **On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing**, *American Economic Review*, Vol. 76 September, 1986.
- Haug Alfred A, **Cointegration and Government Borrowing Constraints: Evidence for the United States**, Journal of Business & Economic Statistics,Vol 9,No 1,1991,pp 97-101.
- Hon Chung Hui, **Fiscal sustainability in Malaysia: a re-examination**, MPRA Paper No. 80018, 2013.
- Humberto Barreto , Frank M. Howland ," Introductory Econometrics : Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel ",Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2006.
- IMF,**Assessing Sustainability**,Prepared by the Policy Development and Review Department,2002.
- Isobel Coleman, **How to Make Fuel Subsidy Reform Succeed**, policy innovation memorandum NO. 47,Council on Foreign Relations, 2014.
- Luiz De Mello.**Estimating a Fiscal Reaction Function: The Case of Debt Sustainability inBrazil**. Applied Economics, Taylor & Francis (Routledge), 2008, 40(03),2008 .
- Jose G.Montalvo,**Comparing Cointegrating regression Estimators: Some additional Monte Carlo results**, Economics letters,48(1995)pp, 229.234.
- Kenan Aslanli, **Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan**, Journal of Eurasian Studies 6,Hanyang University, 2015.
- olivier blanchard and others,**the sustainability of fiscal policy: new answer to an old question**,OECD Economic studies,N15,1990.
- Penalver, A & Thwaites, , 'Fiscal rules for debt sustainability in emerging markets: the impactof volatility and default risk', Bank of England, Working Paper No. 307,2006.
- Quintos Carmela E. **Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts**, Journal of Business Economic Statistics 13,1995.
- Robert A Buckle and Amy A Cruickshank,**The Requirements for Long-Run Fiscal Sustainability**,New Zealand Treasury Working Paper 13/20,New Zealand, 2013.

- Trehan, B. and Walsh, C., **Testing Intertemporal Budget Constraints: Theory and Applications to U. S. Federal Budget and Current Account Deficits**, *Journal of Money, Credit and Banking* 23, Ohio state University press, 1991.
- Willem H. Buiter and others, **A guide to public sector debt and deficits**, Economic Policy, Vol.1 , Great Britain, 1985..
- Zine Barka, Zine El Abidine Djelil, **the sustainability of algeria's subsidies?**, Preliminary Version, p 6 available on the site https://editorialexpress.com/cgi-bin/conference/download.cgi?db_name=MEEA17&paper_id=56

3- les rapports

- Bank of Alegria, **tendances monétaires et financières au second semestre de 2017**.
- **Direction du Recueil des Informations**, MINISTERE DES FINANCES, 2018.
- **Group of the Global Competitiveness Reports** for the years 2008/2017
- IMF; "Algeria : **Selected Issues and Statistical Appendix**" ; IMF Staff Country Report No. 98/87 September 1998.
- IMF, article iv consultation press release; staff report; and statement by the executive director for algeria, IMF Country Report No. 17/141, 2017
- IMF, **Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Algeria**, IMF Country Report No. 16/127, 2016.
- IMF, **IMF Country Report No. 18/168, Algeria** ,2018
- IMF, **Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Algeria**, IMF Country Report No. 16/127, 2016.
- **Les rapports de la Banque d'Algérie**; les années (2016-2014-2010-2008-2006-2002)
- La banque d'Algérie, **évolution de la dette extérieure de l' algerie 1990-1999**.
- Ministère des Finances ,**Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015**
- ONS; " **Rétrospective Statistique 1962-2011**."
- **Transparency International Reports** for the years 2003/2017.
- World Bank ; **World Development Indicators** sur le site (<http://data.worldbank.org/>).

4- les theses

- Nzaramba liliane, **measuring fiscal sustainability of African Economies**, master thesis(not published, University of the Witwatersrand, South AFRICA, 2015.

5- LES CITES WEB

- www.internationalbudget.org/budget-work-by-country/findgroup/group-data/?country=dz.
- <http://data.worldbank.org/>.
- www.mf.gov.dz
- www.youtube.com

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر والسبل التي يمكن من خلالها تعزيزها، حيث استخدم لتقييم الاستدامة المقاربة المحاسبية والمقاربة القياسية. وقد بينت نتائج المقاربة المحاسبية أن الإيرادات النفطية أكبر متحكم في استدامة مالية الميزانية العامة، أما المقاربة القياسية فقد توصلت إلى وجود استدامة ضعيفة وهذا باستخدام منهجية التكامل المشترك، أما تقدير دالة الفعل المالي فبينت ان هناك استجابة ضعيفة للرصيد الأولي للميزانية للتغير في رصيد الدين العام ورغم هذا فهناك استدامة مالية للميزانية العامة.

كما توصلت الدراسة أن محاربة الفساد والتحكم في النفقات ومتابعة الميزانية والتخصص الأمثل للموارد، والشروع في خطة لإصلاح نظام التحويلات الاجتماعية ونفقات الدعم سيقص من النفقات ويرشدها، بالإضافة إلى تفعيل الحوكمة والشفافية والمشاركة في إعداد الميزانية سيزيد من فرض تعزيز استدامة مالية الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الميزانية العامة، الدين العام، الاقتصاد القياسي، الحوكمة، الشفافية

Abstract

This study aimed to evaluating the fiscal sustainability of public budget in Algeria, and the ways in which it can be strengthened. Where we have used the accounting and the econometric approach. The results of the accounting approach showed that the oil revenue is the main factor that controls the fiscal sustainability, on other hand the econometric approach using the methodology of cointegration, reveals a weakly sustainable. the estimation of fiscal reaction function showed that there was a weak response of the primary balance to the change in the public debt balance.

The study also found that fighting corruption, controlling expenditures, monitoring budget, optimizing resources allocation, and initiating a plan to reform the social transfers system and subsidies expenditures will reduce expenditures as well as good governance, transparency and participation in budget preparation will further enhance the sustainability of public budget finances

. **Keywords:** fiscal sustainability, public budget, public debt, econometrics, governance, transparency